



جامعة مولاي طاهر * سعيدة *
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم: العلوم السياسية



المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي (دراسة حالة الجزائر 1989 إلى يومنا هذا)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في شعبة العلوم السياسية تخصص
دراسات مغربية

إشراف الأستاذ

شبلي محمد

إعداد الطالبتين

❖ براهيمية نبيهة
❖ حزاب أحلام

لجنة المناقشة

الأستاذ: شيخاوي أحمد..... رئيسا

الأستاذ: موكيل عبد السلام..... مناقشا

الأستاذ: شبلي محمد..... مشرفا و مؤطرا

2016/2015

إهداء

إلى من ربنتني و أنارت دربي و أعانتني بالصلوات و الدعوات

إلى أغلى إنسانة في هذا الوجود أمي أمي ، أمي الحبيبة .

إلى من عمل في سبيلي و علمني معنى الكفاح و أوصلني

إلى ما أنا عليه أبي الكريم أدامه الله لي .

إلى أخي حفظه الله "صفيان"

إلى أخواتي : سعدية ، خديجة ، لامية ، حنين ، إيمان .

إلى قرة عيني "أسومة"

إلى جدتاي ربي يحفظهما و أطال الله في عمرهما .

إلى خلاتي دون استثناء .

و إلى خالي و عمي .

إلى صديقات : فوضيل جميلة ، بلهادف خيرة ، حزاب أحلام ،

مرابطي عائشة .

براهيمي نبيلة



شكر و تقدير

يجدر بنا الاعتراف بجميل كل من ساعدنا على
إخراج هذه المذكرة إلى حيز الوجود و نستهل
ذلك بتقديم خالص شكرنا و بالغ تقديرنا إلى
الأستاذ المشرف على هذا العمل الأستاذ
"شbli محمد" الذي أثار علينا بتوجيهاته ،
وكذلك إلى أعضاء اللجنة المناقشة و كل
أساتذة قسم العلوم السياسية فجزيل الشكر
والعرفان لما بذلوه من جهود طول مسار
الدراسي.

براهيمي نبيلة



مقدمة

مقدمة :

تعتبر قضية مشاركة المرأة في العمل السياسي من أهم القضايا التي حظيت بأهمية كبيرة خلال العقود الأخيرة، و أصبحت هذه القضية تطرح بشكل كبير على عدد من المستويات ، فهي من جهة تطرح في سياق الحديث عن تفعيل المشاركة السياسية للمواطنين بشكل عام، و من جهة أخرى، تطرح مشاركة المرأة سياسيا كجزء من الخطاب الدولي العالمي حول المرأة.

إن الحركة النسوية عبر خطاباتها مختلفة التوجهات تطرح قضية المشاركة السياسية للمرأة كأولوية ومدخل لعملية التغيير الاجتماعي لصالح المرأة وذلك عن طريق تقديم عدد من الآليات و الوسائل لتدعيم المشاركة.

تعد درجة المشاركة السياسية للمرأة محصلة التفاعل بين هذه الأنماط من الخطاب من ناحية، وثقافة المجتمع الذي تعيش فيه، وعلى مقدار ما يتمتع به من حرية و ديمقراطية وخاصة التشاركية و درجة تطور وعيه من ناحية ثانية، لذلك فإنه لا يمكن الحديث عن المشاركة السياسية للمرأة بمعزل عن الظروف الاجتماعية و السياسية الموجودة داخل المجتمع.

كما يشهد المجتمع الجزائري نشاطا غير مسبوق من الجمعيات النسائية للدفع بالمرأة للحصول على حقوقها السياسية، وذلك نظرا لتاريخها الكبير و الذي يرجع إلى مشاركتها في ثورة التحرير وإبان الاستعمار الفرنسي، علما أن العمل النسوي في الجزائر تعود جذوره إلى أربعينات القرن الماضي بشأن إتحاد نساء الجزائر، إلا أن تحول الجزائر إلى التعددية السياسية عام 1989 ، وعلى الرغم ما توصلت اليه المرأة الجزائرية من مستوى تعليمي و ثقافي ،وما تتمتع به من حريات اجتماعية و مساواة الدستور الجزائري بين الرجل و المرأة في جميع الحقوق، أما على المستوى السياسي تنتقص المرأة كثيرا من حقوقها المشروعة فمثلا نجد الرجل يتقلد مناصب عليا في الحكومة بينما المرأة يكون تمثيلها الوزاري أو الحكومي على الوزارات أقل أهمية مقارنة ما يتقلده الرجال في الحكومة.

و يندرج موضوع دراستنا ضمن السياق المعرفي الذي يسعى إلى تأصيل النظر في هذه القضية الديناميكية و الحساسة بالإرتكاز على مقارنة شاملة تحمل حلقة الوصل بين مشاركة المرأة في العمل السياسي والقضايا الكبرى للأمم العربية والتحديات التي تواجهها في تحقيق المشاركة السياسية.

أسباب إختيار الموضوع:

هناك أسباب ذاتية و أخرى موضوعية :

أولا الأسباب الذاتية:

رغبة منا في البحث حول هذا الموضوع بإعتباره يدخل ضمن اهتماماتنا الخاصة و المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة، بالإضافة إلى تكوين راتبنا الدراسي

ثانيا الأسباب الموضوعية:

- تطور المشاركة السياسية للمرأة العربية المتزايد على المستويين الكمي والنوعي في الدول العربية واستمرار مشاركتها بصورة دورية سواء على مستوى الأحزاب أو المؤسسات التمثيلية.

- السعي للمساواة بين الرجل و المرأة في العمل السياسي لتأكيد حق المواطنة المتساوية ومحاولة الدول العربية التوجه نحو بناء حكم قائم على الرشادة.

الإشكالية الرئيسية و التساؤلات الفرعية:

أ- الإشكالية الرئيسية للدراسة

ما مدى التمكين السياسي للمرأة في أنظمة الحكم العربية بوجه عام والنظام الجزائري بوجه خاص ؟

ب- التساؤلات الفرعية

- ما هي الحقوق السياسية للمرأة العربية والتي تعكس واقع المشاركة السياسية ؟
- ما هي أشكال المشاركة السياسية للمرأة العربية عموما و المرأة الجزائرية خصوصا ؟
- ما هي أهم العوائق التي تقف في وجه المشاركة السياسية للمرأة ؟
- هل يمكن اعتبار المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق السياسية والمدنية عاملا مشجعا لمشاركة المرأة السياسية ؟

الفرضية الرئيسية

مشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي بوجه عام و المرأة الجزائرية بوجه خاص تعكس طبيعة النظام السياسي و الإجتماعي القائم بها ،وعليه فإن ضعف الآليات و القوى الديمقراطية في المجتمع يساهم في تهميش مشاركة المرأة السياسية.

الفرضيات الفرعية :

- كلما قامت المنظمات النسائية بطرح قضايا نسائية على الحكومة ولفتت انتباه العامة إلى هذه القضية فإن ذلك سيزيد من المشاركة السياسية للمرأة.

- كلما وفرت الدولة مساحة واسعة للمشاركة في العمل السياسي للمرأة (أي أن الدولة تمكن المرأة من حقوق الانتخاب والترشح للمجالس التمثيلية) فإن ذلك سوف يؤدي إلى إستجابة أكثر من طرف المرأة وتزيد من نشاطها السياسي .

- أن وجود بعض القيود الدينية والثقافية تعرقل فرص نجاح مشاركتها السياسية، إضافة إلى المعوقات القانونية والسياسية تمنعها من تحقيق هدفها.

- كلما كان الوسط الاجتماعي والإقتصادي في المجتمع قائما على التميز السلبي بين الرجل والمرأة انخفضت مشاركتها في المجال السياسي.

أهداف الدراسة:

- هذه الدراسة تهدف إلى تعزيز مكانة المرأة في المجتمع لتمثيل الوطني ومدى مبدأ تجسيد الديمقراطية، وتهدف للكشف عن أهمية المشاركة السياسية للمرأة العربية والجزائرية بشكل خاص

- التعرف على طبيعة وواقع المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي، كما تهدف إلى الإسهام في نشر الوعي بأهمية المشاركة السياسية للمرأة كحق من حقوق الإنسان السياسية

- محاولة لمعالجة موضوع مشاركة السياسية للمرأة العربية كحق من حقوق الإنسان بأسلوب علمي ورصين

- التعرف على مواقف المؤسسات الدولية والساتير العربية وعن مشاركة المرأة في العمل السياسي

- معرفة مدى احترام الحكومات الجزائرية المتعاقبة للمتطلبات المشاركة السياسية للمرأة.

أهمية الدراسة

يتبين مما سبق أن موضوع المشاركة السياسية للمرأة موضوع هام في سياق لانفتاح والتطور وإشتراك جميع

المواطنين بما فيهم النساء في الحياة السياسية على اعتبار إن المشاركة السياسية هي حق يؤديه المواطنون

بصفة إرادية وطوعية لا إكراه فيها ولا إجبار بل يجدها مستوى الوعي لدى المواطن نفسه بالإضافة إلى أنها

تكشف حقيقة مشاركة المرأة العربية في المجال السياسي وتسلط الضوء على وضع المشاركة السياسية للمرأة

الجزائرية إتاحة الفرصة امام المرأة لتقليد الوظائف العامة

المقاربة المنهجية:

لقد اعتمدنا على مجموعة من المناهج منها:

- المنهج التاريخي: هو المنهج الذي لا يكتفي بسرد الحوادث الماضي فقط ولكنه يقوم بعملية إستقصاء

لمختلف جوانب الظاهرة الإجتماعية في الماضي ويتم ذلك بدراسة والتحليل لإكتشاف القوانين التي تتحكم في

الظاهرة بغية التنبؤ ببعض تأثيراتها في المستقبل¹، والذي ساعدنا في معرفة و إدراك ميلاد ظاهرة المشاركة السياسية للمرأة العربية و إيجاد القوانين التي تحكمت في ذلك.

- **المنهج الإحصائي:** هو عبارة عن استخدام الطرق الرقمية و الرياضية في معالجة و تحليل البيانات وإعطاء التفسيرات المنطقية المناسبة لها² كما أن موضوع الدراسة يقتضي الإستعانة بالمنهج الإحصائي وذلك من خلال المعطيات الكمية التي تساهم في دعم البحث بالإضافة الى إجراء مقارنات بين المتغيرات الإحصائية بدرجة ترابطها.

- **هيكلية الدراسة:**

من خلال الإشكالية السابقة و التساؤلات الفرعية ارتأينا الإجابة وفق الخطة التالية:

الفصل الأول الاطار المفاهيمي للمشاركة السياسية يهدف هذا الفصل إلى عرض مجموعة من المفاهيم المشكلة للموضوع كمفهوم المشاركة السياسية وتحديد من خلال بعض التعريفات والأشكال والمستويات أما الفصل الثاني فوضحنا من خلاله واقع المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي ،أما الفصل الثالث فخصصناه لدراسة المرأة الجزائرية والمشاركة السياسية .

أدبيات الدراسة: استعنا في صدد دراستنا لهذا الموضوع بأبحاث الكتب ومن أهمها:

- دراسة الدكتورة **حفيظة شقير** والدكتور **محمد شفيق الصرصار** من خلال كتاب **النساء و المشاركة السياسية (تجربة الاحزاب السياسية والنقابات و الجمعيات المهنية)**، الصادر عن المعهد العربي سنة 2014 بتونس يتكون من 116 صفحة،أعد هذا الكتاب لدراسة مشروع إقليمي حول تعزيز دور الأحزاب و النقابات في النهوض بالمشاركة السياسية للنساء،وهو مشروع ممول من الإتحاد الأوروبي و ينفذ في تونس و المغرب من طرف المعهد العربي للحقوق الإنسان بالشراكة مع منظمة أكسفام،بحيث تناولوا ضمن محاور الكتاب الذي تناولت مقدمته تطور المشاركة السياسية و أهم الحقوق المتصلة بالمشاركة السياسية ثم شروط المشاركة في الأحزاب السياسية و النقابات و الجمعيات المهنية،أما الجزء الأول من الكتاب قسم إلى ثلاثة فصول ،الفصل الأول تضمن أهم معوقات مشاركة المرأة،أما الفصل الثاني حول تطور محدود لمشاركة المرأة ضمن الأحزاب السياسية،أما الفصل الثالث فكان حول أهم المنظمات التي تجاوزت عوائق تمثيل المرأة، والمنظمات التي لا تزال تفرض عوائق أمامها،ثم الجزء الثاني من الكتاب خصص لدراسة آفاق مشاركة النساء في العمل السياسي،جاء

¹ محمد شلبي،**المنهجية في التحليل السياسي (مفاهيم، المناهج، الإقتراحات، الأدوات)**،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،1997 ، ص56

² المرجع نفسه ،ص60

هذا الكتاب ليخدم أهداف المعهد العربي لحقوق الإنسان الذي كان يسعى إلى تحقيق مشاركة ديمقراطية تقوم على ثقافة مبدعة تكون النساء إحدى ركائزها و منطلقاتها، لأن تجديد فكرة ثقافة حقوق الإنسان و ممارستها يمر حتما عبر مشاركة واسعة لكل أطراف و تبذع من خلالها الأفكار قدرة على فهم الواقع و تحليله و اقتراح السبل و السياسات قصد تغييره.

- الباحثة **إيمان ببيرس** رئيسة مجلس ادارة جمعية النهوض وتنمية المرأة و خبيرة إقليمية في قضايا النوع والتنمية، من خلال دراستها "المشاركة السياسية في الوطن العربي"، و هي عبارة عن ورقة بحثية صادرة عن جمعية النهوض و تنمية المرأة، بحيث قامت بتقسيم دراستها الى عدة محاور حيث تضمن المبحث الأول الإطار النظري لمشاركة السياسية للمرأة العربية، أما المبحث الثاني فتضمن واقع المشاركة السياسية للمرأة العربية، ثم خلصت دراستها في المبحث الثالث عن أهم الحلول المقترحة، وكان هدف من دراستها عرض أبعاد قضية المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي، و هذه الورقة هي نتاج لخبرة حقيقية و تجربة عايشت فيها - عن قرب - عددا من التجارب النسائية في المشاركة السياسية، و لهذا فإن هذه الورقة لا تعبر عن محتوى أكاديمي فحسب بل تعكس مزيجا من الخبرة الأكاديمية، إضافة الى الخبرة الواقعية، التي عايشتها مع السيدات سواء كمرشحات أو كناخبات، و لذلك فهي تخرج عن النطاق التقليدي الذي ينحصر في إطار أكاديمي ضيق و تعبر عن الواقع الحقيقي الذي تعيشه المرأة.

- دراسة **فاطمة بودرهم** والتي تتمثل في أطروحة دكتوراه حول المشاركة السياسية للمرأة في التجربة الديمقراطية الجزائرية بحيث كانت تحت إشراف الدكتور نور الدين حاروش في كلية علوم السياسية و الإعلام قسم العلوم السياسية و علاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي إداري، جامعة الجزائر دالي براهيم بحيث تناولت موضوع المشاركة السياسية للمرأة من خلال تقسيم أطروحاتها إلى خمس فصول حيث تناولت من خلال الفصل الأول الإطار المفاهيمي و المعرفي للمشاركة السياسية، أما الفصل الثاني كان حول الوضع السياسي للمرأة عبر تاريخ، ثم الفصل الثالث فخصص لمعوقات المشاركة السياسية للمرأة في دول النامية، والفصل الرابع حول المشاركة السياسية للمرأة في الدول النامية، والفصل الرابع حول المشاركة السياسية للمرأة في ظل أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر ثم أخيرا في الفصل الخامس خصصته الى أهم تحديات مشاركة المرأة الجزائرية، بحيث توصلت من خلال دراستها بالرغم من التحديات التي تواجه المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية إلى محاولات القيادة السياسية و قوى المجتمع المدني إلى تعزيز الدور السياسي للمرأة، من خلال تبني مج من الآليات السياسية و القانونية و المؤسساتية لدعم جهود المرأة الجزائرية.

- أما ما يميز دراستي حول المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي الجزائر نموذجا، هو أننا درسنا دراسة لواقع المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي بتسليط الضوء على نماذج معينة كتونس نموذجا عن شمال إفريقيا، و بحرين نموذجا عن دول الخليج ، و لبنان نموذجا عن المشرق، و ركزنا على الجزائر كدراسة حالة.

- حدود الدراسة :

- الإطار المكاني ،بالنسبة للحدود المكانية للدراسة فهي البيئة الداخلية لكل دول الوطن العربي حيث ألقينا الضوء على دول من شمال إفريقيا كتونس ، و مشرق العربي لبنان و دول الخليج مع التركيز على نموذج الجزائر، حيث تناولت الدراسة المشاركة السياسية للمرأة في هذه الدول على المستوى الوطني والمحلي.

- الإطار الزمني، من 1989 إلى غاية يومنا هذا.

الصعوبات التي واجهت البحث:

خلال إنجاز هذا العمل واجهتنا العديد من الصعوبات سواء في الجانب المنهجي أو المعلوماتي ففي الجانب المنهجي إتساع المجال المكاني الذي يحاول الباحث تغطيته (الوطن العربي) بإضافة إلى قلة المصادر التي نتحدث عن المشاركة السياسية للمرأة العربية .

الفصل الأول

المنطلقات التاريخية و النظرية لظاهرة

المشاركة السياسية

المبحث الأول : مفهوم المشاركة السياسية .

المبحث الثاني : أشكال المشاركة السياسية مستوياتها وأهميتها

المبحث الثالث: مراحل المشاركة السياسية محدداتها ومعوقاتها

تمهيد

تتأسس المشاركة كمفهوم عرفي على الإعراف بالحقوق المتساوية للجماعات والأفراد في إدارة شؤونهم والتحكم بمصائرهم , وعلى القبول بالآخر وإعتباره كامل الأهلية والإنسانية بصرف النظر عن الجنس أو الدين أو العرق أو اللون... ويشمل مفهوم المشاركة السياسية مجمل النشاطات التي تهدف إلى التأثير على صانعي القرار السياسي (كالسلطة التشريعية والتنفيذية والأحزاب) ،المشاركة السياسية في أي مجتمع هي محصلة نهائية لجملة من العوامل الاجتماعية الاقتصادية والمعرفية والثقافية والسياسية والأخلاقية؛ تتضافر في تحديد بنية المجتمع المعني ونظامه السياسي و تأتي أهميتها في مواقع صنع القرار و مواقع التأثير . و بعبارة اخرى هي مبدأ ديمقراطي من اهم مبادئ الدولة الوطنية الحديثة، مبدأ يقيم فرقا نوعيا بين نظام وطني وديمقراطي قوامه الوحدة الوطنية و نظام شمولي أو سلطي قوامه التحايز الاجتماعي و الحرب الأهلية.وتعد المشاركة السياسية حجر الزاوية و الركيزة أساسية للديمقراطية في المجتمع التي تتيح إعادة بنية تركيب المجتمع و نظام السلطة فيه بإعطاء المواطنين الفرص المكافئة لصياغة شكل الحكم و الإسهام في تقريره مصير دولتهم على النحو الذي يريده و بالتالي فهي تعتبر للمواطنة و يجب أن يقوم على الحقوق المتساوية للجماعات.

- و هذا ما سوف نتطرق إليه من خلال:

الفصل الأول الذي يتمحور حول :المنطلقات التاريخية و النظرية لظاهرة المشاركة السياسية و الذي

تضمن ثلاث مباحث:

- مفهوم المشاركة السياسية
- أشكال المشاركة السياسية مستوياتها و أهميتها
- مراحل المشاركة السياسية محدداتها ومعوقاتها

المبحث الأول : مفهوم المشاركة السياسية

لقد تعددت التعاريف حول إعطاء تعريف شامل و جامع للمشاركة السياسية و يعود هذا الإختلاف إلى

إختلاف المفكرين أو حتى بيئتهم أي النظام القائم في دولهم و هذا ما سوف نتطرق إليه من خلال :

المطلب الأول : تعريف المشاركة السياسية (لغة و اصطلاحا)

الفرع الأول : المشاركة لغة

إن أصل كلمة مشاركة مشتقة من كلمة الشركة أي بمعنى اشتراكا و تشاركا و شارك أحدهما الآخر وهي تعني المشاركة و الشريك هو المشارك وجمعها شركاء : وهي عبارة عن تعاقد بين اثنين أو أكثر على العمل بواسطة الأموال أو الأعمال. والمشاركة مشروعة بالكتاب والسنة لقوله تعالى "وَأَنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ...." وتعني المشاركة ما كان لك ولغيرك فيه حصة كثر أو قلت¹.

أما السياسة : فأصلها في اللغة من السوس , بمعنى الرياسة والسياسة تشير إلى فن حكم المدينة وتعني المشاركة السياسية المشاركة بالشيء وهو السياسة هنا بمعنى أن يكون للمواطن دور في العملية السياسية بصفة خاصة والحياة السياسية بصفة عامة².

الفرع الثاني : المشاركة السياسية اصطلاحا :

قبل التطرق إلى التعريف يجب التنويه إلى أن الاختلاف ليس على مستوى التعريف وحده وإنما حتى في التسميات للمشاركة فهناك من يطلق عليها اسم المشاركة الجماهيرية و هناك من يسميها المشاركة الشعبية وكذلك المشاركة المواطنين و هذا الاختلاف نتيجة لإستخدام المصطلحات الأجنبية³.

فرغم الإختلافات المذكورة سابقا إلا أن هذه التعريفات تتفق مع الأفكار الرئيسية المجملة في التعريف التالي "المشاركة السياسية هي العصب الحيوي للممارسة الديمقراطية وقوامها الأساسي والتغيير العملي لسيادة قيم الحرية والعدالة في المجتمع".

وعليه علينا التطرق إلى مفهوم المشاركة السياسية من المنظور عربي :

يرى **عبد السلام نوير** : إن المشاركة السياسية هي عملية ديناميكية يشارك فيها الفرد في الحياة السياسية لمجتمعه بشكل إرادي و واعي من أجا التأثير في المسار السياسي العام بما يحقق المصلحة العامة التي تتفق مع أرائه وانتمائه الطبقي وتتم هذه المشاركة من خلال مجموعة من الأنشطة أهمها الاشتراك في الأحزاب والترشح في المؤسسات التشريعية والاهتمام بالحياة السياسية⁴.

¹ داود باز ، **حقل المشاركة في الحياة السياسية** ، دراسة تحليلية للمادة 62 من الدستور المصري مقارنة مع النظام الفرنسي ، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي ، دون طبعة، 2006، ص 16

² عصام سليمان، **مدخل إلى علم السياسية** ، الطبعة الثانية،بيروت: دار النضال للطباعة و النشر و التوزيع، 1989، ص 05.

³ شايف بن علي شايف جب الله ، **دور المشاركة السياسية في ترقية حقوق الإنسان السياسية في اليمن**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر ، ص 18.

⁴ الطاهر علي موهوب ، **سيكولوجية التنشئة الاجتماعية** ، الطبعة الأولى ، القاهرة: علم الإيمان ، 2010، ص100.

يعرفها **سعد إبراهيم جمعة**: على أنها سلوك طوعي ,عملية مكتسبة يتعلمها الشخص خلال حياته و أثناء تفاعله مع العديد من الجماعات المرجعية ابتداء من الأسرة وتدرجا من جماعة الفصل وجماعة النادي وجماعة العملكما تتوقف مشاركة الفرد للمشاركة السياسية على مدى توافر المقدرة والدافعية والفرص التي يحتاجها المجتمع وتقاليدته السياسية و الإيديولوجية والظروف التي تحدد طبيعة المناخ السياسي السائد في المجتمع¹.

يعرفها **عبد الحميد الزيات**: أنها عملية اجتماعية سياسية طوعية رسمية تتضمن سلوكا منظما مشروعاً ومتواصلاً , يعبر عن اتجاه عقلائي رشيد يتم عن إدراك عميق لحقوق المواطنة وواجباتها وفهم واع لأبعاد العمل الوطني وفعاليتها,من خلالها يباشر المواطنون أدواراً وظيفية فعالة ومؤثرة في ديناميكيات الحياة السياسية ومخرجاتها سواء من حيث اختيارهم الحكام والقيادات السياسية في شتى المستويات أم تحديد الغايات العليا للمجتمع ووسائل تحقيقها².

ويعرفها **إسماعيل عبد الفتاح الكافي** : على انها تمثل درجة اهتمام المواطنين بأمر السياسة وصنع القرار وكلما زادت المشاركة السياسية من طرف المواطنين , كلما زادت قوة القرار السياسي, كما أن التصويت يمثل أبسط صورها و كلما ضعفت المشاركة في هذه المجتمعات زادت صور العنف فيها³.

ويعرفها **الدكتور عبد المنعم المشاط** : على أنها شكل من الممارسة السياسية بتعلق ببنية النظام السياسي و آليات عمله المختلفة إذ يكمن موقفها داخل النظام السياسي في المداخلات سواء كانت التأييد أو المساندة أو المعارضة لكنها تستهدف تغيير المخرجات النظام السياسي بالصورة التي تتلاءم مع مطالب الأفراد والاجتماعات الذين يقدمون عليها⁴.

الفرع الثالث :المشاركة السياسية من المنظور الغربي

¹ السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي ، الجزء الثاني ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، بدون طبعة ، 2002 ، ص 86.

² سعد إبراهيم جمعة ، الشباب و المشاركة السياسية ، القاهرة :دار الثقافة للنشر و التوزيع ، 1983 ، ص 34.

³ إسماعيل عبد الفتاح الكافي ، الموسوعة المسيرة للمصطلحات السياسية (عربي / انجليزي) ، مركز الإسكندرية للكتاب ، 2005 ، ص 98.

⁴ تامر كامل محمد الخزرجي ، النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة، الطبعة الأولى ، عمان: الأردن ، 2004 ، ص 181-182.

- 1 . وينر: قدم تعريفاً أكثر مرونة حيث يرى أن المشاركة هي كل عمل إرادي ناجح أو فاشل منظم أو غير منظم مرحلي أو مستمر يفترض اللجوء إلى الوسائل الشرعية أو غير الشرعية بهدف التأثير على الاختبارات السياسية أو إدارة الشؤون العامة ، أو اختيار الحكام على كل المستويات الحكومية المحلية أو الوطنية¹.
- 2 . هيريت ماركيدس وبراون : على أنها تلك الأنشطة الدارية المشروعة التي يقوم بها المواطنين بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية اختيار الحكام أو التأثير في القرارات التي يأخذونها وهذا التعريف يتفق مع ما جاءت به دائرة المعارف الاجتماعية².
- 3 . ويعرفها هنتجتون ، وويلسن : على أنها تعني ذلك النشاط الذي يقوم به المواطن من أجل التأثير في عملية صنع القرار السياسي الحكومي معنى ذلك أن المشاركة تستهدف تغيير مخرجات النظم السياسية بصور تلائم مطالب الأفراد الذين يقدمون على المشاركة السياسية³.

الفرع الرابع : التعريف الاجرائي :

المشاركة السياسية هي عملية اجتماعية سياسية تمثل ميكانيزم عمل النظام السياسي الديمقراطي يفترض أن تتسم بالطوعية وتتضمن سلوكات منظمة ومشروعة، وتعبّر عن توجه عقلائي رشيد ينمي عن وعي عميق لحقوق المواطنة وواجباتها وفهم واعي لأبعاد العمل الوطني وفعالياته من خلال عملية ثنائية مقصودة بين المواطن والنسق السياسي⁴.

فالمشاركة السياسية في أي مجتمع هي محصلة نهائية لجملة من العوامل الاجتماعية الاقتصادية والمعرفية والثقافية والسياسية والأخلاقية تتضافر في بنية المجتمع المعني ونظامه السياسي وسمياتها وآليات استغلالها وتحدد نمط العلاقات الاجتماعية والسياسية ، ومدى توافقها مع مبدأ المشاركة الذي بات معلماً رئيسياً من معالم المجتمعات المدنية الحديثة، وهي أيضاً تلك أنشطة الاختيارية أو التطوعية التي تساهم أفراد المجتمع عن طريقها في إختيار حكامهم وفي وضع السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، والأشكال التقليدية الأنشطة تشمل التصويت والمناقشات وتجمع الأنصار وحضور الاجتماعات العامة ودفع الإشتراكات المالية والإتصال بالنواب.

¹ إبراهيم أبراج ، علم الاجتماع السياسي ، الطبعة الأولى ، عمان: دار الشروق للنشر و التوزيع ، 1998، ص 249.

² عطا احمد علي الشفقة، تقديرات الذات و علاقته بالمشاركة السياسية ، رسالة مقدمة للحصول على درجة ماجستير في التربية (غير منشورة) ، القاهرة: 2008، ص 43.

³ تامر كامل محمد الخزرجي ، النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة ، المرجع سبق ذكره ، ص 20

⁴ السيد عبد الحليم الزيات ، التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي ، المرجع سبق ذكره ، ص ص 88-89.

- وتتسم المشاركة السياسية بخصائص :
- الفعل: وهي الحركة النشطة للجماهير في اتجاه تحقيق هدف أو مجموعة أهداف معينة.
- التطوع: إن تقدم جهود المواطنين طوعية وباختيارهم تحت شعورهم القوي بالمسؤولية الإجتماعية تجاه القضايا والأهداف العامة لمجتمعهم.
- الإختيار: بإعطاء الحق للمشاركين بتقديم المساندة وذلك التعصير للعمل السياسي والقادة السياسيين.
- غير محددة: بمكان محدد ولا تنقيد بحدود جغرافية معينة فقد تكون على نطاق محلي أو اقليمي أو قومي.
- المشاركة حق وواجب في أن واحد فهي حق لكل فرد من أفراد المجتمع وواجب والتزام عليه في نفس الوقت فمن حق كل مواطن أن يشارك في المناقشة القضايا التي تهمه.

المطلب الثاني:متطلبات المشاركة السياسية.

- تطلب المشاركة ضرورة توافر عدد من العوامل التي تزيد من فاعليتها و تضمن نقائها واستمرارها وتساعد على تحقيق أهدافها بما يدفع مجالات التنمية و أهم هذه المتطلبات.
- 1- ضرورة ضمان توفير المتطلبات و الإحتياجات الأساسية للجماهير مثل الغذاء وكساء والمسكن الملائم والصحة و التعليم و فرص العمل و حرية التعبير وغيرها من الاحتياجات التي تحقق الإشباع المادي و النفسي للإنسان و ينتج له قدرا من الاستعداد للمشاركة في الحياة العامة داخل وطنه.
 - 2- إرتفاع مستوى وعي الجماهير بإبعاد الظروف السياسية و الإقتصادية والإجتماعية التي يمر بها المجتمع، ويكتسب هذا الوعي إما عن طريق سعي الأفراد لبلوغ هذا القدر المطلوب من المعرفة أو عن طريق الوسائل المختلفة لتكوين الرأي العام داخل المجتمع مثل المؤسسات الحكومية العاملة في مجال الإعلام و الثقافة و التعليم أو المؤسسات الحكومية العاملة في مجال الإعلام و الثقافة أو المؤسسات الغير الحكومية كالنقابات المهنية أو العمالية أو جمعيات الخاصة و الاتحادات بالإضافة إلى الأحزاب السياسية.
 - 3- الشعور بالإنتماء للوطن و إحساس المواطنين بأن مشاركتهم في الحياة السياسية والاجتماعية و الاقتصادية للمجتمع تمثل واجبا تفرضه العضوية في هذا الوطن¹.

¹ السيد عليوة، منى محمود، "مفهوم المشاركة السياسية"، دراسة مقدمة من مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، وثائق ، مقربات ، مجلة غير دورية، العدد 14-15 ، الإصدار ، مركز دمشق للدراسات النظرية و الحقوق المدنية دار نارمين للطباعة و النشر،ص ص 292-293.

4- الإيمان بجدوى المشاركة فالإحساس المواطن بأهمية المشاركة وفاعلية هذه المشاركة وسرعة استجابة المسؤولين بعمق فن الشعور بجدوى مشاركته ومردودها المباشر على تحسين صورة حياته و حياة الآخرين داخل المجتمع.

5- وضوح السياسات العامة المعلنة و ذلك يأتي من خلال الإعلام الجيد عن الخطط والأهداف و مدى ملائمتها لاحتياج المواطنين.

● إيمان القيادة السياسية و إقتناعها بأهمية مشاركة الجماهير في صنع و تنفيذ السياسات العامة و إتاحة الفرصة لدعم هذه المشاركة من خلال ضمان الحرية السياسية و إتاحة المجال أمام الجماهير للتعبير عن آمالهم وطموحاتهم و رأيهم في قضايا مجتمعهم و مشكلاته ومناقشة تصريحات المسؤولين و القوانين العامة سواء داخل البرلمان أو عبر الصحف أو في القنوات العامة، وفي ظل مناخ أمن و دون تعرضهم لأي مسائلة قانونية.

6- وجود تشريعات التي تضمن و تحمي المشاركة و كذلك الوسائل و الأساليب المتنوعة لتقديم و عرض الآراء و الأفكار و الإقتراحات بوضوح تام و حرية كاملة و مع توفر الأساليب و الوسائل و الأدوات التي تساعد على توصيل هذه الأفكار والتي تضمن وصول هذه المشاركات لصانع القرار.

7- وجود برامج تدريبية لمن هم في مواقع المسؤولية سواء في الحكومات أو المؤسسات غير الحكومية لتدريبهم على مهارات الاستماع و الإنصات و احترام فكر الجماهير كدالك على أساليب استشارة اهتمام الجماهير وتنمية قدراتهم على المشاركة.

8- وجود القدوى الصالحة في كل مواقع العمل مما يستلزم التدقيق في اختيار القيادات، و تأكد من وضع الرجل المناسب في المكان المناسب فهذه القدوى الصالحة من شأنها أن تكون مشجعة و ليست معوقة للمشاركة كما يفترض فيها إمكانات الشباب و دوره في عملية التنمية¹.

9- اللامركزية في الإدارة مما يفسح المجال أمام الجماهير لكي تشارك في إدارة الشؤون حياتها و يفتح الباب لكل الجهود و المساهمات التي تقدمها الجماهير.

10- زيادة المنظمات التطوعية ورفع مستوى فاعليتها حتى تغطي أكبر مساحة ممكنة فتنشر في كل مكان وفي كل نشاط وأن يكون لها دور فاعل من خلال إتاحة صلاحيات أكثر لها مما يجعلها أكثر تأثيرا في خدمة المجتمع.

11- تقوية دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية و السياسية مثل الأسرة و المدرسة و الجامعة و المؤسسات الدينية و الأحزاب و وسائل الاتصال و غيرها و تشجيعها على غرس فيهم المشاركة لدى الجماهير¹.

¹ السيد عليوة ، منى محمود، مفهوم المشاركة السياسية ،المرجع سبق ذكره، ص ص 292-293.

المطلب الثالث: دوافع المشاركة السياسية

يسعى الفرد في مختلف المجالات والميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية انطلاقاً من عدة دوافع، منها ما يتصل بمجتمع ككل، ومنها ما يتعلق باهتمامات الفرد واحتياجاته الشخصية.

وعلى هذا يمكننا الحديث عن نوعين من الدوافع :

أولاً الدوافع العامة : وتتمثل في:

- الشعور بأن المشاركة واجب والتزام من كل فرد اتجاه المجتمع الذي يعيش فيه، عما يستوجب مشاركة الجماهير بفاعلية في الحياة العامة للمجتمع فيعبرون عن آرائهم وأفكارهم ورغباتهم فيما يجب اتخاذه من قرارات والقوانين والسياسات في البرامج والسياسات التي تتخذ استجابة احتياجات المواطنين.
- حب العمل العام ، والرغبة في مشاركة الآخرين في تطوير المجتمع وتحسين مستويات الخدمة فيه، من خلال العمل في المجالات المختلفة ، التي تستهدف تحسين وجه الحياة على أرض الوطن.
- الرغبة في لعب الدور المحوري ومؤثر في أنشطة المجتمع المختلفة، بالشكل الذي يؤثر على حاضرهم ومستقبلهم يشعرهم بأهمية دورهم وانعكاساته على دعم مسيرة التنمية.
- الرغبة في تقوية الروابط بين مختلف فئات المجتمع وجماعته بغية تحقيق نوع من التكامل و التفاعل بين هذه الفئات بما يحقق المصالح المشتركة لهذه الفئات و الجماعات.
- الرضا أو عدم الرضا عن السياسات القائمة حيث أثبتت بعض الدراسات أن المشاركة الجماهيرية تزداد مع زيادة الرضا عن هذه السياسات، وعكس صحيح وأن الذين يهتمون بمشكلات العامة هم أكثر الناس رضا عن هذه السياسات وعكس صحيح، وأن الذين يهتمون بالمشكلات العامة هم أكثر الناس رضا عن المجتمع².
- عوامل التنشئة الاجتماعية والسياسية في محيط الأسرة أو المدرسة أو النادي أو المؤسسات الدينية أو التطوعية أو الأحزاب أو وسائل الاتصال وغيرها والتي تنمي في الفرد قيمة المشاركة وتجعل منه مواطناً مشاركاً.
- توافر الضمانات القانونية والدستورية التي تضمن للمواطنين الأمن والأمان والمناخ الديمقراطي السليم وسيادة القانون، وحرية التفكير، والتعبير بما يتفق ومصالح العليا في المجتمع¹.

¹ شريفة ماشطي ، "المشاركة السياسية أساس الفعل الديمقراطي"، مجلة الباحث الاجتماعي ، عدد 10 ، سبتمبر 2010، ص ص 182-183.

² السيد عليوة ، منى محمود ، مفهوم المشاركة السياسية ، المرجع سبق ذكره، ص 288.

- تعاليم الدين من خلال القرآن الكريم والسنة النبوية المباركة التي تحث على التعاون والتكامل والمشاركة لقد قال الله تعالى: "وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان" (المائدة -2) , كما قال الله تعالى "فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر" (آل عمران-159), وقال صلى الله عليه وسلم " ما تشاور قوم قط إلا هدوا لأرشد أمورهم الدوافع الخاصة وتتمثل فيما يلي:
- محاولة التأثير على عملية صنع السياسة العامة في المجتمع, لتكون ملائمة لاحتياجات الفعلية والرغبات الخاصة بأفراد المجتمع والتي تعود عليهم بالنفع.
- تحقيق المكانة المتميزة بين أفراد المجتمع واكتساب الشهرة والحصول على التقدير والاحترام.
- إشباع الحاجة إلى المشاركة,حيث تنقسم حاجات الإنسان إلى مستويات خمس:
- هي الحاجة الأساسية كمأكل والملبس والحاجة إلى الأمن والطمأنينة والحاجة إلى المشاركة والحاجة إلى العاطفة والتقدير والحاجة إلى تحقيق الذات.
- تحقيق مصالح الشخصية تتمثل في السيطرة والتمتع في النفوذ والسيطرة وتحقيق منافع مادية وغيرها من مصالح الشخصية².

المبحث الثاني: أشكال المشاركة السياسية مستوياتها و أهميتها.

اتخذت المشاركة السياسية عدة أشكال و مستويات اختلفت باختلاف أنظمة الدول ، بحيث اكتسبت هذه الأخيرة أهمية بالغة في تطور المجتمع و تنميته.

المطلب الأول: أشكال المشاركة السياسية صورها.

أولاً: الإنتخاب

الانتخابات السياسية أكثر البنى السياسية المعروفة في العالم الحديث و هو قاعدة الشرعية للسلطة³ وطريقة التعبير عن إرادة الشعوب ومصدر جمع السلطات باختيارهم لممثليهم والانتخاب ممارسة حتى الاختيار على نحو تتسابق فيه الإيرادات المؤهلة لتلك الممارسة⁴.

¹ المرجع السابق ،ص288

² خميس حزام الوالي ، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية تجربة الجزائر، بيروت : مركز الدراسات العربية ، 2001، ص 159.

³ موريس ديفارجي ، المؤسسة السياسية و القانون الدستوري الأنظمة السياسية الكبرى ، ترجمة جورج سعد ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر ، الطبعة الأولى ، 1992، ص 79.

⁴ داود باز ، حقل المشاركة في الحياة السياسية ،المرجع سبق ذكره ، ص 240.

ثانيا:تولي الوظائف العامة.

يقصد بالوظائف العامة الوظائف الحكومية بمختلف أنواعها كرئيس الدولة والوزراء و المناصب السياسية و الإدارية و العلمية و العسكرية في مرافق الدولة الرسمية جميعها أنها خدمة عامة يؤديها الموظف العام للأفراد أو الدولة أو احد فروعها و مصالحها العامة في نطاق نظام قانوني معين,وتولي الوظائف العامة يعني حتى المواطنين في أن يشارك في بناء دولته و يرتبط تولي الوظائف العامة حتى الانتخاب ذلك أن الكثير من الوظائف في الدولة تأتي عن طريق الترشيح و التصويت¹.

ثالثا:تكوين الجمعيات و الأحزاب و الانضمام لها.

تنص المادة 20 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:"يحق لكل شخص حرية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية لذلك لا يمكن ان توجد ديمقراطية دمن تنظيم للمطالبة بالحقوق الاقتصادية او السياسية هذا الأسلوب لخلق إرادة جماعية أن تكوين جمعيات و الأحزاب يعد من أوجه النشاط الهامة في تشكيل المجتمع وتوجيه اجتماعيا و اقتصاديا و سياسيا"².

-وهي نتائج حق الاجتماع لأن الإنسان اجتماعي بطبعه يندفع إلى العيش.

وتعتبر الأحزاب السياسية من أبرز صور المشاركة السياسية تسعى لتحقيق القدر الأكبر من الحاجات ومتطلبات الأفراد وحسب فيليب برو فان الأحزاب هي تنظيمات ثابتة نسبيا تعني دعائم بهدف المشاركة مباشرة في ممارسة السلطة السياسية على المستوى المركزي والمحلي فهي المحرك الرئيسي للمراسلة السياسية في جميع النظم

- تلعب الأحزاب السياسية باعتبارها مؤسسة أساسية دورا مزدوج في التمثيل السياسي فهي تأهل الممثلين والمنتخبين,أنها نوع من الوسطاء والمنتخبين والناخبين.

رابعا:التجمع السلمي والاحتجاجات والمظاهرات:

¹ المكان نفسه.

² بكار فتحي، الاغتراب السياسي، دراسة حالة الجزائر (1989 - 2012)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير للعلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص السياسات المقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2013/2012، ص ص

يعد التجمع السلمي مظهر من مظاهر الممارسة الفعلية لحرية الرأي و التعبير و ذلك بممارسة هذه الحريات بصفة جماعية من خلال التقاء الأفراد تلقائية أو بأسلوب منظم للتعبير عن اتجاه معين أو لمجرد إظهار موقف أو احتفال بمناسبة.

أما بنسبة للمظاهرات أو الاحتجاجات و الاضطرابات و الأشكال الأخرى من الضغط غير العنيف من الحكومة و التي قد تعتبر وسائل شرعية أو غير شرعية تبعا للنظام السياسي. ففي الأنظمة الديمقراطية تعتبر كرسائل تعتبر و تبليغ و تنتمي إلى خانة الحرية العامة التي تعترف بها الدولة لأفرادها¹. إن المظاهرات في الدول الديمقراطية أصبحت مقبولة بشكل متزايد كقناة اتصال شرعية وتقليدية من السبعينيات كوسيلة للتعبير خاصة عندما لا تستمع الأحزاب والإرادة الحكومية لهم، لقد أصبحت شكلا تقليدي و معتادا للمشاركة.

و من بين أنواع النشاط السياسي الشعب و الاضطرابات التي تعتبر تعبير عفوي تلقائي عن الغضب قد تؤدي إلى مبتهاها و قد تفشل.

خامسا: حرية الرأي و التعبير :

و هي الحالة التي يستطيع فيها الأفراد يختاروا و يقرروا و يفعلوا يوحى عن إرادتهم و دون اي ضغوط من أي نوع عليهم كما تشمل حرية الإنسان و كرامته باعتباره مسؤولا عن أفعاله أمام الله تعالى و أمام الشرع مستهدفا بذلك حماية النفس و العرض و الكرامة الإنسانية بشكل متوازن و تعني حرية التعبير عن الأفكار.

سادسا:التعبير عن المصالح و تجميعها:

فيما يتعلق بوظيفة التعبير عن المصالح فان المواطنين يتقدمون بالتماسات و مطالب من اجل سياسات معينة تكون فردية أو عن طريق جماعات مصلحة².

المطلب الثاني:مستويات المشاركة السياسية.

يختلف مستوى المشاركة السياسية من دولة إلى أخرى ومن فترة أمنية إلى أخرى في نفس الدولة و يرجع ذلك إلى مدى توافر الظروف التي تشجع أو تحد من المشاركة السياسية.

و يرى بعض الباحثين على أن التصويت في الانتخابات هو ابرز صور المشاركة لماله من علاقة بارزة بين الأفراد و النظام السياسي فمن خلال التصويت يحدث نوع من التبادل بين الأفراد و الحكومات و عليه للمشاركة أربعة مستويات.

¹ بكار فتحي ، المرجع السابق ، ص ص 57- 58 .

² بكار فتحي ، المرجع السابق ، ص 59.

1- **المستوى الأعلى:** ممارسوا النشاط السياسي: يشمل هذا المستوى الأفراد الذين تتوفر فيهم ثلاث شروط من ستة: عضوية منظمة، سياسية التبرع لمنظمة أو مرشح، حضور الاجتماعات بشكل متكرر، المشاركة في الحملات الانتخابية توجيه الرسائل بشأن القضايا السياسية للمجلس النيابي و لذوي المناصب السياسية أو الصحافة أو الحديث خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد و الحكومات¹.

2- **المستوى الثاني:** المهتمون بالنشاط السياسي: و يضم كل المتتبعين للأحداث السياسية التي تجري في الساحة و منهم المصوتون في الانتخابات.

3- **المستوى الثالث:** الهامشون في العمل السياسي: يضم الأفراد الذين لا ميول و لا اهتمام لهم للأمور السياسية ولا يخصصون أي وقت للعمل السياسي كما أن مشاركتهم قد تكون بدافع الاضطرار بغية عدم تعطيل مصالحهم.

4- **المستوى الرابع:** المتطرفون سياسياً: يمثل الأفراد الذين يعملون خارج الأطر الشرعية القائمة، بحيث يلجؤون إلى أساليب العنف. فالفرد الذي يشعر بعداء اتجاه المجتمع بصفة عامة و النظام السياسي بصفة خاصة فأما ينسحب من المشاركة السياسية او يستخدمها بصورة تنقسم بالحدة و العنف².

- كما حدد عدد من المفكرين السياسيين و الاجتماعيين عدة مستويات لها منهم:

1- **كارل دويتشي:** حدد ثلاث مستويات للمشاركة السياسية .

- **المستوى الأول:** و هم نشطاء في العمل السياسي و لابد من شروط للانتماء إلى هذه الفئة وهي عضوية منظمة سياسية، المشاركة في الحملات الانتخابية، التبرع، حضور الاجتماعات، الحديث في الساسة.

- **المستوى الثاني:** و هم المعنيين بالنشاط السياسي.

- **المستوى الثالث:** و يضم الذين يشاركون بشكل موسمي في العمل السياسي او يشاركون اضطراراً عندما تكون مصالحهم مهددة في أوقات الأزمات.

2- **ميشل روش:**

أعطى نموذجاً أكثر دقة و شمول من التصنيفات السابقة بشكل هرمي تطبيقه على انساق سياسية مختلفة كالتالي:

- شاغلي المناصب السياسية و الإدارية.

¹ الطاهر علي موهوب ، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية ، المرجع سبق ذكره ، ص ص 112-113.

² أحمد سعيد تاجر الدين ، الشباب و المشاركة السياسية ، ترجمة الأجنبية نشوة عبد الحميد ، الإخراج الفني ، ص 12.

- المتطلعون إلى المناصب السياسية و الإدارية.
- الأعضاء الناشطين في التنظيم السياسي.
- الأعضاء الناشطين على هامش شبه سياسي.
- المشاركون في المؤتمرات العامة و المظاهرات.
- الأعضاء غير الناشطين في التنظيم السياسي.
- الأعضاء غير الناشطين في شبه تنظيم السياسي.
- المشاركون في النقاشات سياسية غير الرسمية.
- بعض الاهتمام بسياسة.
- المصوتون.
- اللامبالون.

3- شعبان طاهر :قسم المستويات المشاركة السياسية إلى خمس مستويات:

- المستوى الأول:من يشغلون المناصب السياسية العليا و اللذين يمتلكون عملية صنع القرار.
- المستوى الثاني:يتكون من اللذين هم خارج السلطة و كذلك صغار الموظفين.
- المستوى الثالث:أعضاء التنظيمات السياسية و اللذين يشاركون في المؤتمرات و اللقاءات.
- المستوى الرابع:اللذين لهم الحق في الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات .
- المستوى الخامس:المتصرفون في الحياة السياسية و هم الأكثرية.

4-ميلبرث: قام بتقسيمهم إلى ثلاث فئات¹ :

- أ- اللامبالون السلبيون:هم الأشخاص اللذين لا يشاركون و لا يهتمون بالسياسة.

¹ الطاهر علي الموهوب ، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية ،المرجع سبق ذكره ، ص 114.

ب- المتفرجون: و هم الذين قبلوا التفاعل مع العملية السياسية و هم غير المعنيين بالسياسة و لا يشاركون لا في إطار الحد الأدنى للمشاركة.

ج- المنازلون: و هم الذين يكونون في حالة نشاط دائم في مجال السياسة و يشكلون نسبة اقل من الأفراد.

المطلب الثالث: أهمية المشاركة السياسية.

تعتبر المشاركة السياسية حجر الزاوية في الديمقراطية فمع اتساع فرص المشاركة يقضى على عمليات الاستغلال السلطة و من ثم عدم ظهور السلبية و اللامبالاة¹.

-إن للمشاركة السياسية عدة نتائج فهي عند العالم **هالاولد لازدير** تحقق قدرا من الإشباعات السوسولوجية وتحقق القدرة و القوة و الرفاهية و تحقق الاستقامة والاحترام².

فالمشاركة السياسية أنها ضمان للقرار السياسي المتخذ نتيجة اشتراك المواطن فيه³.

تسمح بتحقيق الذات فضلا عن أعمال المجتمع و هي تعد كحق من حقوق الإنسان و موضوعا محوريا⁴.

فالمشاركة تمكن الجماهير من تدعيم الفكر الجماعي و من الحكم على مدى جودة الأداء الحكومي و محاسبة المسؤولين عن أعمالهم إذا ما قصرُوا في الأداء. فهدفها أن يكون الإنسان أو الفرد موقف معين⁵.

إن المشاركة على درجة بالغة من الأهمية على الصعيد الاجتماعي بصفة عامة و لاسيما على الصعيد السياسي، فهي تمثل لوقود لمحرك العملية التنموية الشاملة و المستديمة معا إذ نجد أن البرامج التنموية العالمية، الوطنية، و المحلية تركز أساسا على التنمية المورد البشري و تنشيط دوره و تفعيله كحلقة أساسية ومدعمة لحلقات التنمية و ذلك بإشراكه في صنع القرارات و السياسات التنموية و تطبيقها و مراقبتها و من هذا المنطلق نسوق أهمية المشاركة الشعبية في عملية التنمية فيما يأتي⁶:

¹ عبد الله محمد عبد الرحمن، شحاتة السيد، علم الاجتماع السياسي ، دار المعرفة الجامعية ، 2005، ص ص 284-285.

² مولود زاوية الطيب، علم الاجتماع السياسي بنغازي، منشورات السابع افريل، دار النشر الوطنية ، 2007، ص 88.

³ مولود زايد ، المرجع السابق ، ص

⁴ العجال محمد الأمين، " إشكالية المشاركة السياسية و ثقافة السلم "، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد الخيضر، بسكرة ، العدد الثاني عشر ، 2007، ص 224.

⁵ عبد الله محمد عبد الرحمن، شحاتة السيد ، علم الاجتماع السياسي المرجع سبق ذكره ، ص ص 284.285.

⁶ عبد الهادي الجوهري، دراسات العلوم السياسية و علم الاجتماع السياسي ، المكتبة الجامعية ، الإسكندرية، الطبعة الثامنة ، ص ص 320-322.

- 1- تعد المشاركة مبدأ أساسيا من مبادئ تنمية المجتمع تنمية حقة.
- 2- يؤدي إشراك المواطنين في عمليات التنمية إلى مساندتهم لتلك العمليات بها ومؤازرتها مما يجعلها أكثر ثباتا و اعم فائدة بتالي فهي تحقق رضا المواطنين على الخدمات و السلع التي يشتركون في التخطيط لها و هذا ما يحقق مبدأ ديمقراطية الخدمات.
- 3-تعد مشاكل المجتمع على درجة كبيرة من الانتشار و التنوع و الصعوبة مما يصعب عملية اكتشافها و العمل على حلها عن طريق العاملين و الممهنيين فقط كل هذا يجعل اشتراك المواطنين في مثل هذه العمليات أكثر من ضرورة للسير بخطى التنمية بشكل قويم من جهة.
- لا تتمثل أهمية المشاركة السياسية في كونها ذات قيمة وظيفية فحسب بل هي أكثر في اعتبارها تحقق للأفراد الوظيفة التعليمية، بحيث تبني التصرفات المسؤولة للفرد من أنها تجعله أكثر إدراكا تتكامل لا تعارض المصالح العامة والخاصة إذ أن تلك الممارسة تجعل الفرد أكثر قدرة على المشاركة مما ينعكس على زيادة الشعور لدى المواطنين بالانتماء إلى المجتمع يساهمون في تنميته وتطوره.
- بالنسبة للمواطن كفرد اجتماعي وسياسي ينتمي إلى مجتمع يحس فيه بوجوده والى وطنه يشعر فيه بكيونته الاجتماعية والسياسية وكعضو أو وحدة في بناء اجتماعي و نسق سياسي معا متكاملين ومتناسقين، يستطيع أو له القدرة على ممارسة أدوار فعالة وذلك بمشاركته في صنع القرارات حكومته وبرامجها التنموية ولاسيما التحرك النشط على مستوى الحياة السياسية ورسم هياكلها وسياساتها وتحديد أهدافها وأبعادها، ذلك أن المشاركة تجعل الأغلبية الوطنية عن القرار السياسي ومستعدة لتحمل نتائجه سلبا أو إيجابا¹.

المبحث الثالث: مراحل المشاركة السياسية محدداتها ومعوقاتهما

المطلب الأول : مراحل المشاركة السياسية

للمشاركة السياسية أربع مراحل وهي :

- 1-الإهتمام السياسي : ويندرج هذا الاهتمام من مجرد الاهتمام أو المتابعة الاهتمام بالقضايا العامة وعلى فترات مختلفة قد تطول أو تقصر بالإضافة إلى متابعة الأحداث السياسية، حيث يميل بعض الأفراد إلى الاشتراك في المناقشات السياسية مع أفراد عائلاتهم أو بين زملائهم في العمل وتزداد وقت الأزمات أو في أثناء الحملات الانتخابية.

¹ جمال أبو شنب ، الصفوة العسكرية و التنمية السياسية في دول العالم الثالث ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، بدون طبعة، 1996، ص 244.

2- المعرفة السياسية: ومقصود هنا هو المعرفة بالشخصيات ذات الدور السياسي في المجتمع على المستوى المحلي أو القومي مثل أعضاء المجلس المحلي وأعضاء مجلس الشعب والشورى بالدائرة والشخصيات القومية كالوزراء¹.

3- التصويت السياسي: ويتمثل في المشاركة في الحملات الانتخابية بالدعم والمساندة المادية من خلال تمويل الحملات ومساعدة المرشحين أو بالمشاركة بالتصويت.

4- المطالب السياسية: وتتمثل في الاتصال بأجهزة الرسمية وتقديم الشكاوي والالتماسات والاشتراك في الأحزاب والجمعيات التطوعية، وتوجد المشاركة في كافة الأنظمة السياسية على اختلافها وإن كانت تبدو أكثر وضوحاً وصراحة في التعبير عن نفسها في ظل الأنظمة الديمقراطية التي تتيح مساحات أكبر من الحرية واحتراماً لمنظومة حقوق الإنسان وانتخابات دورية حرة وتنافسية، وبالتالي تتيح قدراً كبيراً لمشاركة المواطن بشكل فاعل في الحياة السياسية، وبالقدر الذي يهتم المدافعين عن المشاركة أكبر، فإن الانغماس الحقيقي في عملية صنع القرار سوف تجعل صقل هذه القرارات أكثر علاقة بالحاجات الحقيقية للمشاركين². وبالتالي أكثر تقبلاً من جانبهم، وبعبارة أخرى أنه كلما زادت درجة المشاركة كلما ارتفع مستوى الشرعية نتيجة لذلك، وفي مطلق الأحوال فإن النقطة الرئيسية في هذا الموضوع هي فيما إذا كانت المشاركة السياسية الأعظم مؤدية إلى تأسيس شرعية النظام، ذلك أن وجهة النظر المقابلة هي أيضاً محلاً نقاش واسع كذلك، وحسب الرأي الثاني فإن المشاركة تؤدي إلى إدخال تعقيدات في عملية صنع القرار، وإحباطات من شأنها أن تقلل من كفاءة القرارات وبالتالي من شرعية الذين يصنعونها.

- ويضيف أصحاب هذا الرأي أن المشاركة المفرطة قد تخلق ظروفًا تعكس الرضى أو النزاع وهو ما لا يظهر إلى السطح في الأشكال الأخرى للمشاركة، وإذا كان موجوداً لا تتوفر الأبنية والوسائل التي تسهل عملية تشكيله والتعبير عنه.

المطلب الثاني: محددات المشاركة السياسية.

تتأثر المشاركة السياسية للأفراد في الحياة العامة بمتغيرات متعددة، أهمها المؤثرات السياسية التي يتعرض لها، وخصائص الخلفية الاجتماعية وبمدى توفر وفاعلية القنوات المؤسسية للتعبير والعمل السياسي وغيرها من المحددات التي يمكن التعرض لها على النحو التالي:

¹ عبد العزيز إبراهيم عيسى، محمد محمد جاب الله عمارة، السياسة بين النمذجة و المحاكاة، تقديم سعد أبو عمود، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2004، ص ص 181-182.

² المكان نفسه.

- 1- **المنبهات السياسية:** مع تعرض المرء للمؤثرات السياسية يزداد احتمال مشاركته في الحياة العامة، غير أن التعرض للمنبه السياسي لايفضي بالضرورة إلى المشاركة. وتصدر المنبهات عن وسائل الإعلام الجماهيري والحملات الانتخابية، والاجتماعات العامة، والمناقشات العامة.... الخ
- وعلى الرغم من أنها متاحة لجمهور عريض من الأفراد إلا أن مستوى التعرض لها يرتبط بعوامل عديدة، مثل الانتماء الطبقي ومحل الإقامة والحالة التعليمية، بالإضافة إلى الميول الشخصية، والشخص الإيجابي يرحب بالمنبهات السياسية، بل ويسعى إليها بعكس الشخص السلبي الذي ينأ بنفسه عنها ما استطاع إلى ذلك سبيلاً¹.
- 2- **المتغيرات الاجتماعية:** يتأثر حجم ومدى المشاركة السياسية بالمتغيرات الاجتماعية المختلفة. مثل التعليم والدخل والمهنة والجنس والسن وغيرها من العوامل، حيث يرتبط الدخل إيجاباً مع المشاركة فأصحاب الدخل المرتفع أكثر مشاركة من ذوي الدخل المتوسط².
- كذلك يرتفع مستوى المشاركة بارتفاع مستوى التعليم، حيث تعتبر الأمية أحد معوقات المشاركة في دول العالم النامي، فالشخص المتعلم أكثر وعياً ومعرفة بالقضايا السياسية، وأشد إحساساً بالقدرة على التأثير في صنع القرار، والاشتراك في المناقشات السياسية، وتكوين آراء بخصوص الموضوعات والقضايا المختلفة.
- كما يتأثر حجم ومدى المشاركة السياسية بالنوع، حيث يلاحظ أن المرأة بوجه عام أقل ميلاً إلى المشاركة عن الرجل، غير أن التطور الاقتصادي والاجتماعي يعمل باستمرار على تضيق هذه الفجوة بين الجنسين، فيما يتعلق بالمشاركة السياسية، ولا يعني هذا استقلال المرأة عن الرجل في تحديد مواقفها السياسية إذ لا تزال الزوجة تتبع زوجها في الكثير من الأحيان.
- وبإضافة إلى عوامل أخرى نجد عامل السن له دور في التأثير في المشاركة السياسية، إذ ترتفع المشاركة تدريجياً مع تقدم العمر ويبلغ ذروته في الأربعينيات والخمسينيات، ثم يهبط تدريجياً بعد سن الستين.
- وبالتالي تعتبر المتغيرات الاجتماعية تختلف من فرد إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر.
- 3- **الإطار السياسي:** ترتبط المشاركة بعناصر الإطار السياسي، التي تتمثل في رؤية القيادة لدور المواطن ومدى توافر الحرية للتنظيمات الحزبية والشعبية، والمجالس النيابية المنتخبة، وطبيعة النظام الإعلامي.
- فالمشاركة التي تنعم بها المجتمعات الغربية، ترجع جزئياً إلى وجود الإطار الدستوري والمؤسسي الملائم: الدستور والانتخابات الدورية، والتعدد الحزبي والجماعات المصلحية وحرية الصحافة والبرلمان وأجهزة الحكم المحلي... الخ، أما الدول النامية بصفة عامة فإنها تعاني من أزمة المشاركة تعود جزئياً إلى ما يعترى البناء

¹ عبد العزيز إبراهيم عيسى، محمد محمد جاب الله عمارة، السياسة بين النمذجة و المحاكاة المرجع سبق ذكره، ص 185

² فتحي بكار، الاغتراب السياسي، دراسة حالة الجزائر (1989 - 2012)، المرجع سبق ذكره، ص 66.

السياسي من تشوهات و نقائص، فبعض الدول ليس بها دستور، و بعضها الآخر ليس بها مجالس نيابية، و إن وجدت فهي شكلية، و تتفاوت هذه الدول بين الأخذ بالحزب الواحد و التعددية الحزبية، أو عدم الأخذ بالنظام الحزبي من أساسه، هذا المستوى الهابط من المؤسسة السياسية يقابله تغيير اقتصادي و اجتماعي مرموق، و لعل هذه الفجوة بينهما هي المصدر الأساسي لعدم الاستقرار السياسي، الذي تعاني منه كثير من دول العالم النامي¹.

المطلب الثالث: معوقات المشاركة السياسية.

الفرد تواجهه مجموعة من المعوقات تدفعه إلى اللامبالاة و الاغتراب و اعتزال الحياة السياسية رغم ان المشاركة السياسية حق من حقوقه و كلما زادت هذه المعوقات أمام المشاركة السياسية كلما قل ارتباط الفرد بالعمل السياسي.

(1) - المعوقات حسب "روبرت دال" أهم المعوقات التي تعيق الأفراد عن المشاركة السياسية في مجموعة من النقاط:

- أن تكون التعويضات أو المنفعة من خلال المشاركة اقل من نشاطات أخرى.

- إذا اعتبر الشخص أن المشاركة جوفاء لا تغير شيء على الأرض الواقع.

- إحساس بصعوبة تغيير الواقع.

- شعور الفرد بان الحصول على نفس الأهداف قد يتحقق دون الارتباط بالسياسة.

- شعور الفرد بمحدودية معلوماته السياسية قد تعوقه عن الفعالية في مشاركة السياسية².

(2) - المعوقات حسب "جلال معوض":

لقد حدد "جلال معوض" أهم المعوقات التي تحول دون توسيع قاعدة المشاركة السياسية:

- المشاكل الاقتصادية و التفاوت الاجتماعي و الاقتصادي الحاد، وعدم ضمان الحد الأدنى للمعيشة.

- انخفاض درجة الوعي السياسي نتيجة و انتشار الأمية و غياب الإعلام الحر.

¹ السيد علوة ، منى محمود ، مفهوم المشاركة السياسية، المرجع سبق ذكره ، ص 290.

² فتحي بكار ، الإغتراب السياسي ، دراسة حالة الجزائر (1989 - 2012)، المرجع سبق ذكره، ص 66.

-ضعف أو غياب الطبقات الوسطى.

-ضعف التنظيمات السياسية الوسطية كالأحزاب السياسية، وجماعات المصالح¹.

(3)-المعوقات عند "محمد سيد": هي :

- أزمة الحريات العامة و القوانين الطوارئ و الأحكام العرفية.

-عدم نزاهة الانتخابات.

-الشعور بالاعتراب و اللامبالاة .

-ضعف التنظيمات السياسية.

-سوء إدارة المنشآت و عدم كفاءة الجهاز الحكومي.

-موجود موقف سلبي اتجاه السلطة عند الأفراد.

-انخفاض درجة الوعي السياسي.

- تجاهل الرأي العام، و ضعف الثقة بين الجماهير و الحكومة.

- وسائل الاتصال².

-إضافة إلى وجود مجموعة من المعوقات على سبيل المثال و ليس الحصر كالآتي:

- انخفاض درجة الوعي السياسي للأفراد و شعورهم باللامبالاة و الاغتراب اتجاه مجتمعهم.

-شعور الأفراد بعدم القدرة على التغيير.

-عدم العدالة الاجتماعية، و قد يؤدي إلى عدم رضا الأفراد عن النسق السياسي القائم و بتالي عدم انشغالهم

بالحياة السياسية.

-المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية كالبطالة قد يدفع الشباب إلى اللامبالاة¹.

¹ المرجع نفسه، ص 67.

²الظاهر علي موهوب، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص111

خلاصة الفصل الأول واستنتاجاته:

نخلص في نهاية هذا الفصل إلى النقاط التالية:

- لا يوجد هناك تعريف متفق عليه في العلوم الإجتماعية لمفهوم المشاركة السياسية، غير أن هذا الأمر لم يمنع المهتمين بالموضوع من إيجاد تعريفات مختلفة، ومن خلال مجموعة التعاريف التي تطرقنا لها في الفصل الأول يمكن تعريف المشاركة السياسية على أنها :
- تلك العملية اجتماعية سياسية تمثل ميكانيزم عمل النظام السياسي الديمقراطي، ، و تعبر عن توجه عقلائي رشيد ينمي عن وعي عميق لحقوق المواطنة وواجباتها و فهم واعي لأبعاد العمل الوطني و فعالياته من خلال عملية ثنائية مقصودة بين المواطن و النسق السياسي.
- المشاركة السياسية حتى تتحقق لابد من وجود مجموعة من الدوافع التي تدفع الفرد إلى المشاركة السياسية وهذه الأخيرة تنقسم إلى نوعين دوافع عامة و تشمل شعور الفرد بالمشاركة السياسية على أنها واجب و التزام من كل فرد اتجاه المجتمع الذي يعيش فيه أما الدوافع الخاصة و تشمل في محاولة تأثير على عملية صنع السياسة العامة في المجتمع لتكون ملائمة لاحتياجات الفعلية و الرغبات الخاصة بأفراد المجتمع و التي تعود عليهم بالنفع.
- إن المشاركة السياسية تأخذ عدة أشكال كالإنتخاب، تولي الوظائف العامة، تكوين الجمعيات و الأحزاب والانضمام إليها، التجمع السلمي و الاحتجاجات والمظاهرات، حرية الرأي و التعبير.
- أما فيما يخص مستويات المشاركة السياسية فهي تختلف من دولة إلى أخرى و يرجع ذلك إلى مدى توافر الظروف التي تشجع أو تحد من المشاركة السياسية.
- و كل هذا نخلص إلى اعتبار المشاركة السياسية ذات أهمية بالغة باعتبارها حجر الأساس في الديمقراطية و تنمية المجتمع فمع اتساع فرص المشاركة يقضي على عمليات استغلال السلطة و من ثم عدم ظهور السلبية واللامبالاة.

¹ فتحي بكار ، الاغتراب السياسي ، دراسة حالة الجزائر (1989 - 2012)، _المرجع سبق ذكره ، ص 67.

الفصل الثاني

واقع المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي

المبحث الأول: المرأة العربية على الصعيد المحلي القاعدي .

المبحث الثاني: نماذج المشاركة السياسية للمرأة العربية

المبحث الثالث: أبرز معوقات المشاركة السياسية للمرأة وآليات تفعيلها.

تمهيد :

تعتبر مشاركة المرأة في الحياة السياسية مؤشر و مقياس على تقدم و تحضر المجتمع، و من أجل ضمان وتعزيز تواجد المرأة في العملية السياسية في المجتمع يجب تطوير مشاركة المرأة في الأحزاب و الحركات السياسية و الاجتماعية المختلفة، و منظمات المجتمع المدني التي تهتم بمختلف قضايا المجتمع أو تسعى إلى فتح الطريق أمام مشاركة المرأة السياسية و إبراز دورها و هذا ما سنتطرق إليه من خلال:

- المرأة العربية على الصعيد المحلي القاعدي

- نماذج للمشاركة السياسية للمرأة العربية

- أبرز معوقات المشاركة السياسية للمرأة وآليات تفعيله

المبحث الأول: المرأة العربية على الصعيد المحلي القاعدي

تؤكد الآراء الحديثة الواردة في أدبيات التنمية على أن نجاح برامج التنمية و ضمان استدامتها و قدرة المجتمعات على مواجهة التغييرات العالمية و التلائم معها مرهون بالمشاركة العنصر البشري و حسن إعداد و طبيعة تأهيله، و تعتبر المرأة العربية عنصرا مهما في عملية التنمية و إذا ما أريد لهذا العنصر أن يكون فعالا فلا بد أن تتوفر للمرأة معطيات أساسية تمكنها من المساهمة الايجابية في حركة التنمية و توجيهها و يأتي في مقدمة هذه المعطيات النتائج الاقتصادية الذي يضعها في موضع القوة و يجعلها قادرة على خدمة مجتمعها، و يعتبر عمل المرأة في المؤسسات المختلفة سياسية كانت أو اقتصادية مؤشرا واضحا على تفهم المرأة بدورها في بناء المجتمع و قدرتها على المشاركة الحقيقية في التنمية.

المطلب الأول: مشاركة المرأة في المجالس المحلية المنتخبة

من خلال إلقاء الضوء على معنى العضوية في المجالس (النيابة، الشورى) فالنيابة لا تخلو من

عمليتين رئيسيتين:

أولا التشريع: تشريع القوانين والأنظمة، وليس في الإسلام ما يمنع أن تكون المرأة المشرعة لأن التشريع يحتاج أولا وقبل كل شيء إلى العلم مع معرفة حاجات المجتمع و ضروراته لا بد منها، والإسلام يعطي حق التعليم و علم للرجل و المرأة على السواء، وفي تاريخنا كثير من العالمات في الحديث و الفقه و الأدب.

ثانياً المراقبة: مراقبة السلطة التنفيذية في تصرفاتها وأعمالها ، وهذا لا يخلو من أن يكون أمراً بالمعروف ونهياً عن المنكر والرجل والمرأة في ذلك سواء في نظر الإسلام حيث يقول الله عز وجل " والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولويات بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر" وقوله صلى الله عليه وسلم "الدين نصيحة". فما دام من حق المرأة أن تتصح وتشير بما تراه صواباً في الرأي، تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر فما المانع أن ترشح نفسها لتتولى مهام سياسية في المجالس النيابية أو المجالس المحلية¹.

إلا أن هناك بعض المعارضين لمشاركة المرأة في المجالس النيابية وذلك بذهاب إلى تاريخ الإسلام وذلك بعدم بروزها إلى جنب الرجل في إدارة شؤون الدولة وسياستها وقيادة معاركها²

حق المرأة في تولي منصب الرئاسة: فيمثل يخص تولي المرأة منصب الرئاسة في الدول (خاصة الدول العربية) فهي نقطة أسالت الكثير من الحبر حتى كاد العديد من العلماء إنكار أحقيتها في تقلد هذا المنصب استناداً إلى الآية الكريمة "الرجال قوامون على النساء"³ سورة النساء أية 34، وحديث النبي صلى الله عليه وسلم " لن يفلح قوم ولو أمرهم امرأة"، ورغم أن هذا الدليلين قد استدلا بهما في حق المرأة في الترشح أو التقلد أي منصب سياسي.

ومع تطور الدول العربية وانفتاح دساتيرها نجد تواجد للنساء العربيات من خلال مختلف المجالس

المنتخبة وهذا ما توضحه الجداول:

الجدول رقم (1) يوضح :

*** نسبة تواجد المرأة في البرلمانات العربية (1997-2005)**

الدولة	تاريخ الانتخابات	عدد المقاعد	عدد مقاعد المرأة	النسبة المئوية
سوريا	2003	250	30	12%
تونس	1999	182	21	11.5%
المغرب	2002	325	3	10.8%

¹ لبادي سامية : المرأة والمشاركة السياسية ، تصويت عمل الحزبي، العمل النيابي، مذكرة ماجستير في علم اجتماع التربية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2005، ص ص 94-95.

² مصطفى السباعي، المرأة بين الفقه والقانون ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، 1984، ص 151.

³ كتاب القرآن الكريم، سورة النساء ، الآية 34.

السودان	2000	360	35	9.7%
الجزائر	2002	389	24	6.2%
الأردن	2003	110	6	5.5%
مصر	2005	454	9	1.9%
لبنان	2000	128	3	2.3%
اليمن	2003	301	1	0.3%
البحرين	2002	40	0	0.0%
الكويت	2003	65	0	0.0%
السعودية	2001	120	0	0.0%
الإمارات	1997	400	0	0.0%
موريتانيا	2001	81	3	3.7%

*المصدر: المشاركة السياسية للمرأة العربية (إيمان بيبيرس-خبيرة إقليمية لقضايا النوع والتنمية)، ص 19.

يلاحظ من خلال الجدول تدني نسبة مشاركة المرأة في البرلمان على مستوى الدول العربية بصفة عامة على اختلاف نظمهم السياسية، وإن كانت هذه النسب تبلغ أقصى ارتفاعها في سوريا، وهذا ما يعكس ارتفاع نسبة المشاركة السياسية للمرأة السورية تماشياً مع الخطوات التي اتخذت آنذاك في سبيل مشاركة أكبر للمرأة السورية في الحياة العامة.

جدول رقم (2) يوضح :

*تواجد المرأة في المجالس المحلية ببعض الدول العربية (1997-2003)

الدولة	عدد عضوات المجلس المحلي
--------	-------------------------

مصر 1997	1.3%
عمان	2
اليمن 2001	35
فلسطين	1.6%
سوريا 2003	3.4%
المغرب	36
الأردن 2003	35
لبنان	129
البحرين	-

*المصدر: المشاركة السياسية للمرأة العربية (ايمان بيبرس-خبيرة إقليمية لقضايا النوع والتنمية)، ص20

يلاحظ من الجدول أن المجالس المحلية لم تشهد مشاركة نسائية تذكر، حيث لم تتعدى 3%، حيث تقل رغبة النساء في إقبال على المشاركة في المجالس المحلية بالمقارنة مع البرلمانات و ربما يكون ذلك سبب أن الأحزاب لا تقدم أي دعم للمشاركات في الإنتخابات المحلية، حيث يكون التركيز على الإنتخابات البرلمانية فحسب.

الجدول رقم (3) يوضح:

*تواجد المرأة ببعض الحكومات العربية

الدولة	عدد الوزارات	الحقيبة الوزارية
فلسطين	2	وزيرة الشؤون الدينية وزيرة شؤون المرأة

مصر	2	وزيرة القوى العاملة والهجرة وزيرة التعاون الدولي
الأردن	3	وزيرة للبيئة للسياحة والآثار وزيرة شؤون البادية وزيرة الدولة والناطق الرسمي باسم الحكومة
عمان	2	وزيرة التعليم العالي وزيرة السياحة
اليمن	1	وزيرة حقوق الإنسان
السعودية	-	
الإمارات	2	وزيرة الشؤون الاجتماعية وزيرة الاقتصاد
سوريا	2	وزيرة شؤون المغتربين وزيرة العمل والشؤون الاجتماعية
الجزائر	3	وزيرة منتدبة لدى رئيس الحكومة ، مكلفة بالأسرة وقضايا المرأة وزيرة الثقافة وزيرة منتدبة لدى رئيس الحكومة، مكلفة بالجالية الوطنية بالخارج
المغرب	1	وزيرة منتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج.
العراق	6	وزيرة للزراعة وزيرة للبيئة وزيرة للمغتربين والهجرة وزيرة للعمل والشؤون الاجتماعية وزيرة للأشغال العامة وزيرة الدول لشؤون المرأة

*المصدر: المشاركة السياسية للمرأة العربية (إيمان بيبيرس-خبيرة إقليمية لقضايا النوع والتنمية)، ص21.

- يعكس لنا الجدول تواجد المرأة على المستوى الوزاري في الدول العربية المختلفة و الذي لا يزيد عن ثلاث وزيرات إلا في التجربة العراقية، ولا زالت هناك العديد من الدول العربية التي لم يتم التعيين أي وزيرات بها حتى الآن كما أن معظم الوزارات التي تتولها السيدات هي وزارات ذات مهام إجتماعي.

المطلب الثاني: مشاركة المرأة في النقابات

كلمة النقابة أو النقيب ظهرت وشاعت قبل الإسلام وتعني أن نقيب القوم هو صاحب العقل والمشورة ونفاذ الرأي فيهم وشاهدهم وعريفهم هذه الصفات فيها ريادة وتميز وتعني لهم أيضا الكفيل أو الأمين، وبالتالي من يتم اختياره يجب أن يحوي ويمتلك معظم الصفات الاجتماعية من قوة الشخصية وحسن الفطنة وسرعة البديهة للفصل في الأمور، أما عصرنا الحاضر فقد اختلفت التعاريف المقدمة للنقابة " هي تجمعات تطوعية تتأسس بالإرادة الحرة لأعضائها لخدمة مصالحهم ودفاعا عن قضاياهم ، وتدار إدارة ذاتية من خلال مجال وقيادات يقوم الأعضاء باختيارهم "1

تباين ظهور المرأة في النقابات ما بين النقابات العمالية والمهنية خصوصا، في هذه الاخيرة والتي يبلغ عددها 24 نقابة على مدار السنوات الماضية كان عدد السيدات الاتي نجحن في الحصول على مقاعد في عضوية النقابات المهنية لا يتعدى 10 حالات بالرغم من ان النقابات المهنية تضم في عضوية قرابة 9.3 مليون عضو في 24 نقابة وفقا لإحصاء الجهاز المركزي للمحاسبات عام 2000 فإنه وبالنسبة الاكبر لعضوية المرأة في نقابة المهن التعليمية بالنسبة 28.4% تاليها نقابة المهن الزراعية بنسبة 17.7% ثم نقابة التجار بنسبة 16.1% و قد وصلت أعداد النساء في النقابات المهنية 26000 عام 1981 و ارتفعت الى 36% عام 1999 و لكن نسبة المساهمة الاجمالية انخفضت من 25% من جملة الاعضاء عام 1981 الى 17% عام 1999.²

أما أسباب ضعف المشاركة النقابية للمرأة في الوطن العربي يرجع الى عدة أمور أبرزها أن التنظيمات النقابية موالية للحكومة و مرتبطة بها عضويا و مؤيدة لسياستها و مواقفها في القضايا التي تمس أعضائها، هذا بالإضافة إلى أن التنظيم النقابي الحالي يواجه أزمة شرعية حادة تتجلى أبرز مظاهرها في تصاعد الحركة

¹ العمل النقابي في اليمن، دائرة النقابات للتجمع اليمني للإصلاح، مقال متحصل عليه من : www.aljazeera.net

² ليلي الشايب، وضع المرأة العربية في النقابات، مقال متحصل عليه من : www.aljazeera.net

الاجتماعية بعيدا عن أعضاء مجالس النقابات كما يرجع أيضا الى أن تلك التنظيمات تسيطر عليها النخبة التي انتقلت بفعل المناصب التي تحتلها وعلاقتها بالحكومة

مثال 1 : المرأة وعمل النقابي في اليمن:

عند بدأ التشكيلات النقابية في الخمسينيات لم تكن هناك مشاركة تذكر للنساء في الحركة النقابية لعدم انخراط المرأة في العمل وكانت مشاركة النساء في النضال المسلح ضد الاستعمار والوقوف إلى جانب الثوار ومدهم بالماء والطعام والوثائق الصادرة عن التنظيمات السياسية وكذا السلاح وهناك الكثيرات مما ساهمن في ذلك ومن هؤلاء المجاهدات نذكر على سبيل المثال : عيشة كرامة/نجوى مكاوي/رضية إحسان/ والمجاهدة المناضلة دعة وغيرهن الكثير ممن بذلن أرواحهن وبعد الاستقلال¹، تم تشكيل العديد من المنظمات منها الاتحاد العام للنساء اليمن والتي فضلت العديد من النساء الانخراط في عضويته كمنظمة متخصصة تعتنى بشؤون النساء للعمل على انتشار المرأة اليمنية من رواسب الماضي وعمل بكل جهد على تكريس جهودهن لرسم وتنفيذ الخطط لمحو الأمية والتعليم وفتح مجالات علمية واسعة أمام النساء بكافة مستوياتها ودخلت المرأة سوق العمل الذي فتح لها الأبواب في كافة المجالات بعد أن دارت عجلة التنمية وعملت المرأة في مجالات تربية،زراعية،الصناعية،الصحية،والسلك العسكري وجاء بعد ذلك سلك القضاء..

وللخروج من دائرة التخلف والجهل والتبعية وهنا ظهر الدور الحقيقي للنقابات التي تم إرساء القواعد الأساسية لها وفقا للمتغيرات التي طرأت بعد أن أصبح العمال تحت مظلة القطاع العام بعد الاستقلال حيث كرسن النقابات جهودها لتحديد المطالب المتعلقة بالعمال، بحيث انخرطت الكثير من النساء في عضوية النقابات وعلى مستوى القيادات منذ نهاية الستينيات إلا أن هذه الفترة كان تواجد النساء ضئيلا، لكن هناك تحولات اقتصادية وسياسية اجتماعية كثيرة وكبيرة طرأت ما بين الأعوام 1990-2000 ومنها على الساحة النقابية التي شهدت تطورا ملحوظا خاصة في انخراط النساء بالعمل النقابي وبالتالي كان لا بد من تكوين إطار حقيقي يمثل النساء تمثيلا حقيقيا نظرا لزيادة عدد النساء العاملات وعدم الاهتمام بقضايا المرأة العاملة في المرافق العمل والإنتاج،ومثال ذلك سنة 2001 تم إنشاء دائرة المرأة بالاتحاد العام للنقابات عمال اليمن.

¹ فوزية با مرحلول: المرأة والعمل النقابي،صحيفة الكترونية نبأ نيوز،الجمعة يونيو 2007 متحصل عليه :

www.sahafah.net/source/nabanews.net

² المرجع السابق.

مثال 2 : المرأة والعمل النقابي في تونس

لقد عرفت مشاركة المرأة نسفا تصاعديا مع تقدم الانتقال الديمقراطي فقد أصبحت تشارك بكثافة في مختلف أشكال التعبير والفعل في الشارع عبر الإعتصامات والمظاهرات وفي الشبكة العنكبوتية ووسائل الاتصال السمعي البصري وقد نظمت النساء يوم 29 جانفي 2011 وللمرة الأولى بعد سقوط النظام السابق وخوفا من فقدان مكاسبهن القانونية ومكانتهن في المجتمع " مسيرة النساء ضد العنف والفقر والتمييز الاجتماعي"¹.

أما المشهد العام للمنظمات والنقابات في تونس يعكس واقعا تتفاوت فيه المنظمات بين منظمات تجاوزت عوائق تمثيل المرأة ومنظمات لا تزال فيها المرأة غير ممثلة بطريقة معقولة إن لم نقل غائبة.

المنظمات التي تجاوزت عوائق المرأة :

أ-جمعية المحامين الشبان، بحيث في آخر جلسة انعقادية لهذه الجمعية سنة 2013 أسفرت عن انتخاب مكتب جديد يتكون من 04 نساء من جملة 9 أعضاء وانتخاب رئيسة على هذه الجمعية وهي السيدة إيمان البجاوي².

ب-جمعية القضاة التونسيين :تأسست هذه الجمعية سنة 1971 بحيث قادتها لمدة طويلة نساء قاضيات تحملن المسؤولية في المكتب التنفيذي حيث نجد 03 نساء على رأس هذه المنظمة من جملة 11 عضو وفي المؤتمر الأخير الذي انعقد في ديسمبر 2013 تولت قاضية رئاسة الجمعية.

المنظمات التي لم تتجاوز عوائق المرأة نذكر منهم منظمين عريقتين أنشئتا منذ زمن بعيد ولكن قيادتهما غير مختلطة ولا تضم نساء أو تضم عدد قليل من المسؤولات النقابيات³.

- الإتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري.

- الإتحاد العام التونسي للشغل: و إن كان لها حضور فحضورها ضعيف في مراكز اتخاذ القرار.

المطلب الثالث : مشاركة المرأة في الجمعيات الغير الحكومية .

¹ Mahfoud dorra , **la participation des femmes a la vie publique et politique en Tunisie** (2011-2012)

² د.حفيظة شقير،محمد شفيق صرصار،النساء والمشاركة السياسية (تجربة الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات

المهنية)،تونس:المعهد العربي لحقوق الإنسان 2014 ،ص 56

³المرجع نفسه،ص 60

الفرع الأول: المنظمات الأهلية الغير الحكومية

يعتبر دور المرأة ومشاركتها في التنظيمات الغير الأهلية جزء لا ينفصل عن وضعها في المجتمع بصورة عامة، وهو الوضع الذي سيتحدد بدوره بمدى تطور البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. و أن العلاقة بينهما جدلية وتفاعلية، فمن المستحيل أن تتطور أدوار المرأة وتتحرك وتصبح شريكا كاملا في المجتمع، إلا إذا سمحت مرحلة تطور البنى الاجتماعية والسياسية في هذا المجتمع بذلك وهي بدورها تتأثر في تطورها بدرجة تحرر المرأة وتفاعلها مع حركة المجتمع .

وتعتبر الجمعيات الخيرية النسائية الأكثر شيوعا وقدا وهي الجمعيات ترتبط بالفلسفة التقليدية للبر والإحسان، وتحاول بالتالي ترميم وإصلاح العيوب ومعالجة المشكلات من الموقف الإصلاحية هي أكثر أصناف الجمعيات رواجاً. هي تارة جمعيات خيرية مختلطة تساهم فسيها نساء وتارة أخرى جمعيات خيرية نسائية صرفة لا تعمل فيها إلا نساء.¹

وهناك بعض المظاهر تجدر الالتفات إليها. هي ظاهرة الجمعيات النسائية الخيرية التي تحاول وراء الستار المساعدة و التقديمات المختلفة أن تثبت إيديولوجيا (أحيانا أفكار سياسية معينة) غير ما تعلنه على الملأ.

و هناك جمعيات واتحادات نسائية مرتبطة بأحزاب في السلطة أو خارجها، فان كانت هذه الأحزاب خارج السلطة فإنها ترتبط بالحكومة الوطنية وترتبط نظرتها للمرأة بموقفها الإيديولوجي. أما تلك المنظمات التابعة للأحزاب في السلطة فهي تتحرك في إطار الحزب وتتسم بالدرجة عالية من البيروقراطية.

تشير البيانات والإحصاءات المتوافرة على الصعيد العربي إلى ضعف المشاركة النسائية بصورة عامة بتنظيمات وجمعيات أهلية و ذلك من خلال تواجدها على مستويات القاعدة دون القيادية وبالتالي ابتعادها عن مواقع صنع القرار، وهذه المشاركة في هذه التنظيمات تأتي من قبل فئات وطبقات اجتماعية معينة بمن يمكن الوقت والمال وكذا من الفئات العمرية المتأخرة نسبيا بعد سن الأربعين غالبا، وكثير من أحيان يصاغ مضمون

¹ عائشة كوارى، المرأة وجمعيات غير الحكومية، متحصل عليه:

النشاط الأهلي لهذه الجمعيات في إطار الأنساق الفكرية والثقافية والقيمية لا تمثل الغالبية العظمى من النساء العربيات.¹

وأهم الصعوبات التي تواجه العمل التنظيمات الغير الحكومية أن دور المنظمات الغير الحكومية لا يزال محدودا وتأثيرها غير ملموس وحاولت المنظمات الغير الحكومية أن تلعب دورا فعالا في التنمية المحلية والوطنية في معظم الدول العربية حتى أنها في بعض الدول كانت بديلا للحكومات في ظل الأحوال السياسية الغير المستقرة (مثل لبنان، فلسطين) وبالرغم من ذلك واجهت صعوبات جمة في عملها و في تنفيذ مهامها، مما حد من نشاطها وفاعليتها كمشارك في العملية التنموية، و في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية التي عقدت في التسعينات لتحسين نوعية الحياة وتحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة والمستدامة وهذا راجع إلى عدة عوامل منها:

- التمويل:

يعتبر من أهم العوامل التي تعرقل عمل المنظمات الغير الحكومية، وتلعب المساعدات المادية دورا محوريا في تحديد اتجاهات عمل المنظمات الغير الحكومية وإجمالاً لا تواجه المنظمات الطائفية مشاكل تمويل بسبب اعتمادها على مصادر تمويل ذاتية مثل الزكاة والهبات وحتى المساعدات المالية من المؤسسات الحكومية المعنية، وتتأثر عادة جهة التمويل بالاستراتيجيات والأهداف المعلنة للجهات المانحة للدعم. وتتأثر فرصة الحصول على التمويل كذلك بنوعية النشاط والتوجهات والأهداف المعلنة من قبل المنظمات الغير الحكومية، سواء كان التمويل من جهة محلية أو دولية.

- ضعف أو غياب الممارسات الديمقراطية:

إن نوعية المناخ السياسي وعدم الاستقرار السياسي وضعف البنية أو غياب الممارسات الديمقراطية داخل الهيكل التنظيمي تعد من العوامل التي تؤثر على عمل وفاعلية المنظمات الغير الحكومية وتحد من نشاطها واستقلاليتها وحريتها في الحركة والية اتخاذ القرار فيها.

- ضعف التنسيق والتنظيم بين المنظمات الغير الحكومية:

إن سوء وضعف الوعي بأهمية التنسيق فيما بين المنظمات، وعدم توحيد الجهود في قضية معينة، كالبينة وحقوق الإنسان أو الفقر يؤدي في كثير من الأحيان إلى التشتت الجهود اللازمة لتحقيق الأهداف المبتغاة.¹

¹ عائشة كوارى، المرجع السابق.

الفرع الثاني: مشاركة المرأة في العمل التطوعي

ظهرت بدايات العمل التطوعي في العالم العربي في القرن 19 واستمر بوتائر مختلفة حسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لكل دولة من الدول العربية، وكان له إسهامات كبيرة في تقديم العون والمساعدات للفئات الاجتماعية المحرومة.

كما أن أداء هذه الدوار من قبل المرأة في المؤسسات المتاحة ويعمق من خبرات النساء العاملات ويطور قدراتهم الإبداعية والإبتكارية ويكسبهن العديد من المهارات ويزيد من نطاق تفاعلهن أي مشاركة للمرأة بالعمل في الجهات الناتجة والمتلقية سيساعد على حل بعض المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن التغيرات العالمية والمحلية في المجتمعات العربية وعلى رأسها مشكلة البطالة والفقر وتدهور الخدمات الصحية والتعليمية بالإضافة الى أنها ستكون قادرة على تفهم مشاكل العديد من النساء مما سيتيح لها المساهمة في تحسين الخصائص المختلفة لقطاع عريض من النساء في المجتمعات العربية ومنها الخصائص التعليمية الأمية والاقتصادية والأسرية والصحية.

لن بروز وتزايد الدور الذي تقوم به المنظمات النسائية في توعية والارتقاء بالوعي الاجتماعي لدور الجهات المانحة والمستفيدة إلى جانب العمل على تحسين الخصائص المختلفة لأفراد المجتمع والتصدي للمشكلات التي يعاني منها هؤلاء الأفراد عامة والمرأة خاصة ولا شك أن فاعلية أداء هذه المؤسسات لأدوارها يرتبط بقوة بنائها وكفاءة قدرتها التنظيمية والإدارية عامة وتوافر الدعم المالي اللازم لتنفيذ برامجها الخاصة وهنا يمكن للنساء العاملات والمساهمات في الجهات المانحة والمستفيدة أن تعميق بدور الشراكة مع هذه المنظمات لمساندتها في أداء الأدوار من خلال الدعم المالي وتنفيذ البرامج التدريبية المختلفة وتشجيع العمل التطوعي وتوطيد أواصر التعاون واللقاءات الاجتماعية لتدارس وتحليل عديد من المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها المرأة وإيجاد الحلول لها.

كما أن للمرأة مهارات تناسب العمل التطوعي وتتناسب بشكل خاص مع مبادئ الإدارة العصرية، إذ اكتسبت المرأة العديد من تلك المهارات من واقع خبرتها في إدارة مواردها الشحيحة ووقتها الضيق وفي مهامها بمسؤولياتها المتعددة وتوفير الرعاية والقيام بالعمل دون أجر داخل الأسرة وهذه القدرة على القيام بعدة مهام في نفس الوقت ثمينة جدا يمكن استثمارها من خلال إشراك مساهمة المرأة في مؤسسات العمل التطوعي كما يدفع

¹ عائشة كوارى، المرجع السابق.

ذلك إلى زيادة نسبة تمثيل المرأة في الهيئات، حيث سيتيح ذلك للمرأة القيام بالدور حيوي خاصة في إيصال العديد من الخدمات التي تلبي احتياجات المرأة كما تقوم المنظمات النسائية بدور أساسي في تفعيل مشاركة المرأة مع هذه الجهات الخاصة من ناحية تأهيل وتدريب المرأة على المهارات المهنية والفنية التي تطلبها أنظمة العمل في هذه المؤسسات وبإمكان هذه المنظمات أيضا أن تأخذ في اعتبارها الدور الذي تقوم به المرأة في منظمة المشاريع وتتضمن البرامج الناجحة في دعم النساء للمنظمات.

وحتى تتعزز مشاركة المرأة في المؤسسات الخيرية المتاحة والمتلقية يجب أن تتوفر للمرأة عدة متطلبات

أهمها:¹

أ- توفير الوقت الكافي واللازم لإشراف والإدارة على الأعمال والمشروعات ومتابعة طرق الأداء بها وتنسيق خدماتها.

ب- القدرة على الإبداع والابتكار في المجال العمل الخيري وتحقيق القدرة المالية للمؤسسات الخيرية عن طريق بلورة الأفكار لبرامج ومشروعات استثمارية خاصة بالنسبة للمنظمات النسائية المتلقية لهذه المساعدات مما يساعد على تطوير الموارد الذاتية أو المساعدات المقدمة من مصادر خارجية.

ج- تعزيز أواصر و الروابط بين الجمعيات النسائية العربية والهيئات المانحة في كل دولة عربية بطريقة تؤدي إلى تفعيل الشراكة بينها لتنفيذ البرامج التنموية الرامية الى النهوض بالمرأة في القطاعات الريفية والحضرية.

د- تنشيط وتشكيل اللجان النسائية في النقابات والرابطات المهنية وربطها بالمؤسسات المانحة وذلك عن طريق إيجاد فرص عمل المرأة في هذه المؤسسات ولدعم برامج المرأة المقدمة من قبل هذه اللجان بمساعدة الجهات المانحة وتقديم الخدمات الإنسانية للعاطلات عن العمل.

المبحث الثاني: نماذج حول المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي

يرتبط الاهتمام بقضية مشاركة المرأة في الحياة السياسية للجهود التي أخذت تبذلها الشعوب من أجل التغيير والتقدم الاجتماعي، لقد لعبت المرأة دورا هاما في جميع حركات الشعوب في التاريخ الحديث حتى أصبح

¹ هدى جعفر الشايب، المرأة والعمل الاجتماعي، مجلة الواحة، العدد 2010، 2، ص 60.

معروفا انه لا يمكن حدوث تحولات اجتماعية كبيرة في أي مجتمع بدون دور فعال للمرأة والحركة النسائية المنظمة¹.

وبسبب إدراك الارتباط الوثيق بين قضية تحرر المرأة وبين قضية تحرر المجتمع بشكل عام وسبب إدراك خصوصية وأهمية الدور الذي تلعبه المرأة في المجتمع وخاصة بعد تنامي الوعي العالمي لقضية الديمقراطية وبناء على ما تقدم سنتطرق الدراسة من التساؤلات التالية: ما هو وضع المشاركة السياسية للمرأة في تونس ، وما هي المعوقات المشاركة السياسية للمرأة في تونس

المطلب الأول : المشاركة السياسية للمرأة في دول شمال إفريقيا - تونس نموذجا-

لقد شهدت البلاد التونسية منذ الاستقلال في 20 مارس 1955 حركة تشريعية مكثفة وسارت على المستوى السياسي والقانوني في منحى جديد يقوم على النظام الجمهوري المعلن عليه في 25 جويلية 1957 وعلى الدولة العصرية والقانون العضوي والمواطنة فمذ السنوات الأولى من الاستقلال أدخلت على المنظومة القانونية والهياكل السياسية إصلاحات جذرية أهمها:

- إصدار مجلة الأحوال الشخصية في 13 أوت 1956 التي شكلت آنذاك ثورة قانونية في نمط الأبوي للأسرة التقليدية وهذا بمنع تعدد الزوجات وتحديد سن الزواج.
- توحيد القضاء بإلغاء المحاكم الشرعية ومراجعة النظام التربوي.

آليات التمكين السياسي للمرأة التونسية:

وضعت الدولة التونسية عدة آليات قانونية ومؤسسية لتفعيل المشاركة السياسية للمرأة نذكر منها²:

- الآليات القانونية :

أ- **الدستور** : يكرس الدستور التونسي المساواة بين الجنسين وعدم التمييز بين الجنسين في الحياة السياسية وفي المناصب العامة وذلك ما جاء في الفصل 06، وقد كرس دستور 1997 مبادئ المساواة وعدم التمييز في السياسة وهذا ما ورد في الفصل 08 ، الفصل 20.

¹ عبد الله عطوي، السكان والتنمية البشرية ، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، ص 293

² اسماح بن عباد، "حقوق المرأة التونسية ثمنتها التشريعات و كبلها الواقع"، مجلة العرب، العدد 2 ، 2014، ص20

ب- التشريعات القانونية :

أولاً- مجلة الأحوال الشخصية : صدرت بمقتضى الأمر المؤرخ في 13 أوت 1956 وبدأت سارية المفعول في جانفي 1957 ، وهي مجلة لتنظيم حقوق النساء داخل العائلة حيث أعطت للنساء حقوقاً متساوية مع الرجال في الأحوال الشخصية ودعم المرأة ومشاركتها في صنع القرار .

ثانياً- قانون الانتخابات : ينص قانون الانتخابات على حق التونسية ممن بلغوا سن 18 سنة المشاركة في الانتخابات ، حيث تنص المادة 21 على أن الترشح لعضوية مجلس النواب حق لكل ناخب ولد لأب تونسي أو لأم تونسية ، وبلغ من العمر على الأقل 23 سنة كاملة يوم تقديم ملف ترشحه.

ج- **القانون المنضم للأحزاب** : ينص القانون رقم 32- 88 بتاريخ 03 ماي 1988 المنظم للأحزاب السياسية في فصله الثاني على وجوب احترام كل لجملة من القيم في أولها حقوق الإنسان كما حددها الدستور والاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها تونس وأيضاً المبادئ التي انبنت عليها الأحوال الشخصية كما يجب على كل حزب سياسي نبذ التطرف والعنصرية وكل شكل من أشكال التمييز .

د- **القانون الجنائي** : يأتي قانون العقوبات التونسي إلى جانب المرأة وهذا ما أكدته تعديل قانون العقوبات سنة 1993 ، والذي حرم العنف العائلي وألغى لغة التمييز بين الجنسين.

- بعض الإجراءات الوطنية لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة التونسية :

اعتمدت تونس عدة إجراءات قانونية من شأنها تشجيع المرأة للدخول للحياة السياسية من بابها الواسع ونذكر منها :

- اعتماد تونس حصة طوعية للنساء بـ 25 % من القوائم الانتخابية لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي (الحزب الحاكم سابقاً) خلال الانتخابات البرلمانية في أكتوبر 2004 ولقد تم رفع الحصة إلى 30 % كحد أدنى للانتخابات سنة 2009 والانتخابات البلدية سنة 2010¹.

¹ صابر بلول ، "التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع" ، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، العدد 2 ، 2009 ، ص 264 .

- النساء في تونس تشكل نصف أعضاء المجلس الوطني التأسيسي : حيث صادق مجلس الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة ولانتقال الديمقراطية بأغلبية كبيرة على المرسوم المتعلق بانتخاب المجلس التأسيسي في جلسة 11 أبريل 2011 وقر بأغلبية مبدأ المناقصة في عضوية المجلس التأسيسي بين الجنسين في سابقة من نوعها في العالم .

- وضع اتحاد وطني للمرأة التونسية التي من أهدافه ما يلي :

- النهوض بالمرأة إلى كافة المجالات العلمية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

القضاء على كافة أشكال للتمييز ضد المرأة بوضع إستراتيجية تنموية لإدماج المرأة كعنصر فاعل في الحياة الاقتصادية والسياسية

- تشجيع المرأة لبعث مشاريع ومساعدتها للحصول على القروض ودراسة القوانين المتعلقة بها.

- تشجيع المرأة على التواجد في فضاءات صنع القرار ضمانا لتنمية حقيقية.

- خلق تمثين الروابط بين الاتحاد الوطني للمرأة التونسية والهياكل الوطنية والعالمية التي لها نفس الأهداف¹.

المطلب الثاني: المشاركة السياسية للمرأة في دول المشرق العربي - لبنان نموذجا -

إن أهمية المشاركة السياسية للمرأة العربية تكمن في القيمة المعنوية لهذا المفهوم لأن التمييز على أساس الحيز لا يعكس علاقات القوة بين الرجال و النساء فحسب بل يعكس في رأينا علاقات القوة بين أشكال العلاقات الاجتماعية و السياسية وخاصة العلاقات بين الحكام و المحكومين.

و يشير الباحثون الاجتماعيون المهتمون بقضايا التغيير الاجتماعي إلى أن المنظومة القيمية التي ترعى مبدأ العلاقات بين الرجل و المرأة في نقضها التي تواكب العلاقة ،فمشاركة المرأة السياسية شأنها شأن جميع الموضوعات المتعلقة بالمرأة لا بد أن تتوفر على شرطين أساسيين :بيئة حقوقية تحرر المساحة الموضوعية للمرأة و تساعد على الاعتراف بوجودها و منظومة تربوية تساعد على بناء صور متوازنة للعلاقات المتساوية بين الرجل و المرأة.

البيئة القانونية في لبنان و مشاركة المرأة السياسية :

¹المرجع نفسه، ص 265.

ينص الدستور اللبناني في مقدمته أن لبنان عضو مؤسس في منظمة الأمم المتحدة، ويلتزم لمواثيقها كما ينص في مواثيق أخرى أن كل اللبنانيين سواء لدى القانون، يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية و السياسية . لكن الدستور اللبناني لا ينص صراحة على المساومة بين الرجل و المرأة.

ان قانون الانتخاب الذي أصدرته دولة الاستقلال لتنظيم العمليات الانتخابية في لبنان ،أعطى المرأة الحق في المشاركة السياسية سنة 1953 ،وذلك تحت تأثير الضغوطات التي مارستها نقابة المحامين والرائدات في الحركة النسائية اللبنانية ،ومنذ ذلك الحين و المرأة اللبنانية تتمتع بحق المشاركة في جميع العمليات الانتخابية ففي سنة 1963 انتخبت السيدة ميرنا الستستاني خلفا الاميل السيستاني لاستكمال ولايته¹.

وفي سنة 1991 عينت السيدة نائلة معوض نائيا في البرلمان بعد استشهاد زوجها الرئيس رنيه معوض ،فان نجاح ثلاث سيدات في الانتخاب لم يكن بعيدا عن كفالة ما للزوج أو الأخ .

فالمبايعة التي حصلت عليها نائلة معوض من العائلة و قبلها ،السيدة نهاد سعيد بعد وفاة زوجها لا تعتبر مؤشرا لتخطي الضوابط التقليدية التي تحد من الحياة السياسية في لبنان².

ولقد تكرر الأمر في الانتخابات 1996 حيث فازت ثلاث سيدات ،وفي سنة 2000 لم تدخل الندوة البرلمانية سوى ثلاث نساء ،وكان هذا الرقم هو المسرح به في ظل المعادلات السياسية الراهنة.

وإذا كان ترشح النساء للانتخابات لم ينقطع منذ سنة 1953 ،و إن ظل محدودا جدا فان هذا الترشح دليلا على إصرار المرأة على حقها بالمشاركة ،فقد ترشحت السيدة اميلي فارس إبراهيم سنة 1953 ثم ما لبثت أن سحبت ترشيحها ،وفي سنة 1957 ترشحت السيدة لور ثابت أيضا و سحبت ترشيحها قبل حصول الانتخابات ،وفي سنة 1960 ترشحت السيدة منيرة الصلح و حصلت على 2165 من أصل 53100 صوت ، و كذلك ترشحت السيدة زينة الحاج في الانتخابات نفسها وحازت على 601 صوتا من أصل 23026 صوت ،وفي سنة 1964 ترشحت سيدتان هما منيرة الصلح و ايريزا المعوشي وأعدت الكرة سنة 1968 ،وفي سنة 1972 الانتخابات الأخيرة قبل اندلاع الحرب اللبنانية سنة 1975 كان هناك ثلاث مرشحات (اميلي فارس، نهاد سعيد، نظيرة ظريبي).

¹ لور مغيزل، حقوق النساء في دراسات ،دار النهار للنشر ،مؤسسة جوزيف مغيزل ،بيروت 1996 ص 339.

² لور مغيزل، حقوق النساء في دراسات،مرجع سبق ذكره ،ص 334.

- هكذا نرى طريق المرأة اللبنانية في المشاركة السياسية لم يكن ممددا بالرغم من الإقرار بحقوقها القانوني في المشاركة .

ونعني بالمنظومة التربوية مجموعة القيم التي تخترق العلاقات الاجتماعية و تنعكس في نظم التربية والتعليم و قواعد الضبط و السلوك الاجتماعي وهي مسؤولة إلى حد بعيد عن إنتاج الصور النمطية للرجال والنساء على السواء.

مشاركة المرأة في السلطة التشريعية:

نبدأ بالسلطة التشريعية لأنها الانتخابات الأولى التي جرت في لبنان بعد الحرب بحيث تركت الحروب المتقطعة مدى سبعة عشر عاما أثارا لا تمحى ببساطة على العملية الديمقراطية التي كانت قد بدأت تشق طريقها في أوائل السبعينيات فدمرت الحرب العناصر الفعلية لعملية الاندماج الاجتماعي على أساس المواطنة والمذهبية و الطائفية و قد تقاطعت هذه الحرب مع ظروف إقليمية و دولية شديدة التعقيد أدت إلى إخراج وثيقة التسوية أنهت الحرب اللبنانية دون إن تنهي الانقسام على أسس مذهبية و طائفية و كان توقفها بداية أمل للعيش بسلام والانطلاق حول استدراك ما فاتها خلال سنوات الحرب الطويلة¹ .

وانتخابات 1992 كان لها معنى آخر لدى المرأة والرجل على السواء كما أن هذه الانتخابات أنتت مباشرة بعد تعيين السيدة نائلة معوض خلفا لزوجها الرئيس رينيه معوض الذي استشهد قبل أيام من تسلم منصبه كأول رئيس للجمهورية بعد الحرب حيث أدت هذه الظروف إلى تشجيع نساء أخريات طامحات إلى هذه المشاركة وقد اظهر استقصاء للرأي

أحول وصول المرأة للسلطة السياسية في المجتمع اللبناني أجرتها مؤسسة ريتش ماس لصالح مؤسسة رينيه معوض .

إن مشاركة المرأة في الحياة السياسية اللبنانية أصبحت مقبولة في المجتمع اللبناني بنسبة 74% أما الاختيار بين الرجل والمرأة كان لصالح الرجل إذ أن نسبة 49% يفضلون الرجال حتى ولو تساوت الصفات

1 فهيمة شرف الدين وإيمان شعراني ، دعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية في لبنان ، تجربة انتخابات البلدية والنيابية

1998 - 2000، اللجنة الأهلية ومؤسسة فريديريتش، بيروت 2002

المطلوبة بين الرجل والمرأة مشاركات المرأة في السلطة التنفيذية¹. يتفق معظم الباحثون الاجتماعيون و المحللين على أن السلطة السياسية في لبنان هي خلاصة تشابك التمثيل السياسي للعائلات و تمتد السلطة السياسية على التركيبة الاجتماعية القائمة على التعدد الديني و الطائفي في تعميم فرضية القبول التي تقوم على اديولوجية الفرادة والخصوصية اللبنانية لديمقراطية من نوع آخر يراها البعض خير وسيلة لإرادة الحياة السياسية اللبنانية .

لكن هذه التركيبة الاجتماعية نفسها هي التي تجعل من المجتمع اللبناني مجتمعا يصعب فيه المشاركة ليس فقط للنساء وإنما للرجال أيضا.

لا شيء في الدستور اللبناني ولا في القوانين الانتخابية المختلفة في لبنان يستبعد وصول المرأة إلى أي من المسؤوليات التمثيلية في العملية الديمقراطية ومع ذلك فان المرأة لم تستطع حتى اليوم أن تكون شريكا كاملا مع الرجل في إدارة الدولة والمجتمع .

المطلب الثالث : المشاركة السياسية للمرأة في دول الخليج - بحرين -

لقد فرض تطور المجتمعات الخليجية خطوات كبرى في مجالي تعليم المرأة وعملها وهما مجالا القياس الحقيقي لتقدمها، فلم تتقدم المرأة الخليجية بما تحوزه من مال بل تقدمت بعلمها وعملها، فالغياب السياسي للمرأة الخليجية لا يتلائم مع العصر الذي نعيشه بما يميزه من اهتمام عالمي واسع بإرساء الحقوق الإنسانية للمرأة ، فالمرأة الخليجية في واقع يكاد يضعها في نهاية قائمة نساء العالم في مجال تفعيل حقها السياسي وتحقيق ممارستها الفعلية له .

مشاركة السياسية للمرأة في البحرين :

بلغ عدد سكان البحرين حسب التعداد السكاني الأخير 650604 نسمة منهم 373649 ذكور و 201044 إناث أي أن نسبة الإناث لعدد السكان الإجمالي يبلغ 49.56 % مما يعني أن النساء يشكلن قوة سياسية وتنموية متساوية مع الرجال ، يتجسد الوضع الحالي للمرأة البحرينية في بعض المجالات الهامة كالتعليم والتدريب والعمل يمكننا استخلاص ما يأتي:

¹ ملحم شاوول ، " المرأة والشأن العام في ضوء الاستطلاعات والأبحاث" ، مجلة باحثات ، عدد 04 ص 145

التعليم والتدريب : افتتحت أول مدرسة حكومية للبنات في البحرين عام 1928 ولقد سبق ذلك الافتتاح مدارس خاصة مثل المدرسة الإرسالية الأمريكية ومدرسة زياني وبلك تكون البحرين رائدة في تعليم البنات وسبقت بذلك الدول الخليجية الأخرى التي لم يعرف بعضها التعليم النظامي للبنات قبل السبعينيات من القرن الماضي.¹

ولقد ساهمت مجانية التعليم دورا حاشما بالنسبة لمساهمة المرأة في الشأن العام ودخولها سوق العمل فكلما ارتفع منسوب المرأة التعليمي والوظيفي كان ذلك دافعا لها في الاستمرار في العمل سواء في المؤسسات الحكومية أو الخاصة ، فكان الدخول المجاني بالنسبة للإناث أكثر من الذكور إذ يواجه الطلبة الذكور العديد من المغريات لدخول سوق العمل .

المرأة في مواقع العمل :

ساهمت المرأة الخليجية في العمل جنبا إلى جنب مع الرجل وذلك قيل اكتشاف البترول حيث كانت ترعى الأغنام في الصحراء وتعمل في الزراعة في القرى والواحات الزراعية أما في المناطق الساحلية حملت المرأة مسؤولية حماية أسرته خلال غياب رجلها في الغوص لمدة تزيد عن 04 أشهر كل عام تقريبا ، وفي إحصائيات بلغت نسبة العمالة البحرينية 25.60% .من إجمالي الإناث البحرينيات (15 سنة فأكثر) يصعب وصول المرأة الى الوظائف العليا سواء في القطاع الخاص أو القطاع العام حيث لا توجد أي امرأة في مناصب أتحاذ القرار العليا كوزيرة أو قاضية ، وأعلى المناصب وصلته المرأة هو منصب وكيل وزارة مساعد (ثلاث نساء فقط) إلى جانب إمرة واحدة هي الأمين العام للمجلس الأعلى للمرأة (منصب وزيرة من غير وزارة) وهماك سفيرة واحة فقط للبحرين في الخارج.²

- بلغت نسبة الموظفات في الدرجات التخصصية إعداد الموظفين الإجمالي في الوظائف الحكومية.

- تعاني المرأة من التمييز في الرواتب فهي تحصل على راتب اقل من الرجل حتى ولو فانتته خبرة وعلمها

فان هذا الوضع يرجع إلى نظرة المجتمع التمييزية لعمل المرأة على اعتبار أنها مسألة ثانوية ومكمل

لعمل الرجل.

¹ ملحم شاوول ، المرجع نفسه ، ص 146

² المكان نفسه.

المجلس الأعلى للبلاد :أنشئ المجلس الأعلى للبلاد حسب الأمر الأميري رقم 44 لسنة 2001 ليكون المرجع لدى الجهات الحكومية الرسمية فيما يتعلق بشؤون المرأة، وهو يختص باقتراح السياسة العامة في مجال التنمية وتطوير شؤون المرأة في مؤسسات المجتمع الدستورية والمدنية ويمكن المرأة من أداء في الحياة العامة مع مراعاة في عدم التمييز ضدها كما يختص أنها بوضع خطة وطنية للنهوض بالمرأة وتقديم اقتراحات بتعديل الشريعات الحالية المتعلقة بالمرأة ومتابعة وتقييم وتنفيذ السياسة العامة في مجال المرأة ويتسع المجلس الأعلى للمرأة للملك مباشرة وتترأسه قرينته كما يتأسس الجهاز التنفيذي فيه أمين عام برتبة وزير والى كتابة هذه السطور لم يصدر المجلس استراتيجياته وخطته وسياسته لتطوير المرأة وقد بدأ أولى نشاطاته بورشة عمل لتدريب المرشحات للانتخابات.

الهيكل العامة في مجال تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها السياسية:

- **الجمعيات النسائية :** يرجع تاريخ إنشائها إلى الخمسينيات من القرن الماضي وقد ركزت الجمعيات في بداية إنشائها على العمل الخيري كما كان لبعضها نشاطات محور الأمية للنساء ،وفي بداية السبعينيات بدأ العمل النسائي يركز على تعزيز دور المرأة ومشاركتها في الحياة العامة ، وقد نشطت جمعيات آنذاك في محاولة لم يكتب لها نجاح ليثبت حق المرأة في المشاركة في المجلس الوطني وركزت على توعية المجتمع في هذا الخصوص كما رفعت العوائق للمطالبة بحق المرأة السياسي إلا أن حل المجلس الوطني وتعطيل الحريات والعمل بقانون امن الدولة كل ذلك إجهاض العمل النسائي في هذا المجال ، ومع ذلك لم تتوقف الجهود النسائية في إطار الطبقي المسموح لها بالتحريك بالمطالبة بضرورة الوصول المرأة مراكز اتخاذ القرار وفي العام الماضي ونتيجة الانفتاح السياسي في البحرين تم السماح لأربع جمعيات نسائية جديدة بالعمل اغلبها تيارات سياسية دينية ، ويمكن القول ان جميع الجمعيات النسائية تتفق على ضرورة المشاركة السياسية للمرأة ، وهي تنشط حاليا في مجال دفع المرأة في المشاركة في الانتخابات البلدية المقبلة وتوعيتها بحقوقها السياسية ولقد اتفقت الجمعيات النسائية على ضرورة تأطير جهودها في اتحاد نسائي ليكون منبرا لتمثيل المرأة والدفاع عن حقوقها.¹

- **التشريعات الوطنية واتفاقيات دولية المتعلقة بالمشاركة السياسية:**

¹ محمد بلقاضي، المشاركة السياسية للمرأة العربية (التحديات أمام التكريس الفعلي للمواطنة في 11 بلد عربي)، تونس: المعهد العربي للحقوق الإنسان، 2004، ص46.

- **الميثاق الوطني والدستور** : نص دستور دولة البحرين الصادر في 16 ديسمبر 1973 في المادة الرابعة من الباب الثاني بأن الدولة تكفل المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين وحق الانتخاب ولم يحدد الدستور تعويضاً لكلمة المواطني مما يعني المواطني إناثاً وذكوراً.

لذا تطلعن النساء إلى المشاركة في أول تجربة ديمقراطية في البحرين إلا أن قانون الانتخابات جاء مخيباً آمالهن إذ اقتصرت المشاركة على الذكور فقط وبالتالي تكررت التجربة الكويتية في حرمان المرأة من حق أساس من حقوقها كمواطنة وبالرغم من إصرار النخب النسائية المتمثلة في الجمعيات النسائية التي عدلت من أجل تثبيت حق المرأة السياسي وكذلك موقف التيارات السياسية اليسارية وإصرارها على ضمان هذا الحق للمرأة

ولم تسم التجربة البرلمانية فترة طويلة إذ تم إجهاضها بإصدار قانون الدولة وحل المجلس الوطني في أغسطس 1978 واستمرار الدستور معطها حتى 2001 عندما أعلن الأمير (الملك خاليا) عن مشروعية في الإصلاح السياسي بطرح ميثاق العمل الوطني للاستفتاء الشعبي نص الميثاق بوضوح على مشاركة المرأة في الحياة السياسية حيث جاء في الفقرة السبعة من الفصل الثاني "يتمتع المواطنون رجالاً ونساءً بحق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية في البلاد بدءاً بحق الانتخابات والترشيح طبقاً لأحكام القانون.

- وجاء دستور مملكة البحرين ليؤكد المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين كأحد دعائم المجتمع (المادة 04).¹

المبحث الثالث : أبرز معوقات المشاركة السياسية للمرأة وآليات تفعيله

- يؤكد تعزيز التنمية الإنسانية العربية أن النساء يعانين بشكل عام من عدم المساواة بينهن وبين الرجال ومن التمييز صدهن في القانون وفي الواقع وعلى الرغم من الجهود المضطرة لتطوير وضع المرأة، تظل هناك مجالات عديدة تتعثر فيها هذه الجهود ويمكن إجمالها في المشاركة السياسية للمرأة، وتطوير قوانين الأحوال الشخصية، وإدماج المرأة في عملية التنمية.²

- مما تقدم يمكن الإشارة إلى أن المشاركة السياسية الفاعلة للمرأة العربية يحول دون تحقيقها مجموعة من العوائق، متداخلة ومتشابكة مع بعضها البعض، كل منها يؤثر في الآخر ويتأثر به، حتى أنها تكاد تشكل فيما بينها حلقة مفرغة لا تعرف بدايتها من نهايتها، أو كيف الخروج منها ولعل من أهم المعوقات المعوقات الاجتماعية الثقافية الدينية والمعوقات الاقتصادية ومستوى التعليم ونوعه بالإضافة إلى سبب الخاص بالمرأة.

المطلب الأول: معوقات المشاركة السياسية

¹ محمد علي بلفاضي، مرجع السابق، ص 47.

² حسين العودات، المرأة العربية في الدين والمجتمع، دار الأهالي، ط1، دمشق، ص 151

أ- المعوقات الاجتماعية- الثقافية :

ما تزال فكرة تمكين المرأة العربية سياسيا تلقى المعارضة التي تستند إلى اعتبارات ثقافية اجتماعية وبالأخص الاعتبارات الدينية، وتختلف قوى المعارضة في التمكين السياسي للمرأة بين الرفض المطلق ورفض الجزئي. تستند الآراء التي تعارض حقوق المرأة السياسية إلى أن ممارسة السلطة من خلال المجالس النيابية أو مجالس الشورى إنما تمثل الولاية العامة أو القوامة على المجتمع، لأنها السلطة الأعلى التي تحاسب الوزارة رئيسا و وزراء، وتسيير أمور السياسية ويؤكدون أن الولاية العامة مقتصرة على الرجال دون النساء حسب الشريعة، وعملا بالآية الكريمة "الرجال قوامون على النساء"¹ واستنادا إلى الحديث الشريف "لن يفلح قوم ولو أمرهم امرأة" بالطبع ليس هدف من هذا هو الدخول في جدال مع أصحاب هذا الرأي، ولكن لا بد من الإشارة إلى أن هذا الفهم للآية الكريمة والحديث الشريف غير دقيق وهو فهم ضيق لهما، فالآية الكريمة المشار إليها واردة في سياق الحديث عن شؤون الأسرة، فهي قوامة الرجل على أهل بيته، ويؤكد ذلك قراءة الآية على سياقها ولا علاقة له بالحقوق السياسية. أغما فيما يخص الحديث الشريف المشار إليه فهو وارد في شأن الإمامة ولا علاقة بالحقوق السياسية المتعلقة بالانتخابات والترشيح. ومن خلال هذا يلاحظ أن المعارضي التمكين السياسي للمرأة العربية يستندون إلى فهم مشوش وخاطئ للدين، أما في الطرف الآخر فيعتقد أنصار الحقوق السياسية للمرأة، أن في الشرع ما يؤكد حقوق المرأة السياسية فانه عز وجل كرم الإنسان وأعطاه حقوق لا يحق للبشر أن يصادر هذه الحقوق أو يتقص منها. إن القاعدة العامة في الشريعة الإسلامية هي المساواة العامة في الحقوق العامة والواجبات بين الجنسين إلا ما تم استثناءه بنص صريح.²

ب- مستوى التعليم ونوعه:

فضلا عما سبق يرتبط التمكين السياسي للمرأة العربية بمشكلات عديدة لعل أهمها التعليم. فالتعليم يعد أهم المرتكزات الأساسية في تمكين المرأة وامتلاكها القوة وقابلية التأثير وشعور بالذات و المشاركة والاختيار الحر. إن عدم المساواة في مجال التعليم يعد انتقاصا من حقوق المرأة وعائقا أساسيا أمام تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فالتعليم يدفع المرأة نحو معرفة ذاتها وإمكانياتها وشعورها بإنسانيتها وهو من العوامل المهمة التي تساعد على ازدياد وعي المرأة وتحررها الفكري فمن المسلم به أن عناصر تمكين المرأة الأساسية مثل المساهمة في العمل السياسي والاجتماعي والدخول الواسع في مجال التوظيف والعمل وغيرها كلها عناصر يتوقف تحقيقها على تعليم المرأة أن عدم امتلاك المرأة لنافسية التعليم يجعل نيل فرصتها في المشاركة السياسية والاقتصادية

¹كتاب القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 34

² تاج الدين محمد، المرأة في المشروع النهضوي العربي، ط1، دار الرضا للنشر، دمشق 2003، ص24

من الأمور فائقة الصعوبة بل مستحيلة تشير الدراسات¹ إلى أن البلدان العربية حققت خلال العقود الثلاثة الماضية تطوراً كمياً ملحوظاً في التعليم عموماً وتعليم المرأة على خصوصاً ومن أهم العناصر التي ساهمت في التطور الكمي الكبير في عدد المقيدين بمراحل التعليم المختلفة على الصعيد العربي، هو النمو السريع الذي طرأ على تعليم الإناث. فالنمو في عدد الإناث المقيدات في مراحل التعليم المختلفة تم بمعدل أسرع كثيراً من الذكور، انخفضت الفجوة في التعليم بين الجنسين في معدلات القيد الإجمالية من 19.6 عام 1970 إلى 6.4 نقطة مئوية عام (1999-2000) كما لوحظ انخفاض ملموس في نسبة الأمية إذ أن معظم المجتمعات العربية قد حققت تحسناً في مجال محو الأمية وتخفيض معدلاتها بين النساء بين (1990-2004)

- فضلاً عن ذلك هناك تفاوت كبير في أوضاع التعليم بين الريف والمدينة فالالتحاق يكون أقل من الريف عنه في الحضر. وهذا ينطبق على الإناث أكثر من الذكور نظراً إلى التقاليد والعادات والمعتقدات الاجتماعية في الريف والتي تضع للفتاة أولية متأخرة في التعليم بسبب الزواج المبكر ومسؤولياتها الأسرية، وما زال تعليم الإناث في بعض الدول العربية يختلف عن تعليم الذكور، لأن هناك قناعات بأن تعليم الإناث هدفه هو إعداد زوجات صالحات يقدرن الحياة الزوجية، وظهر هذا جلياً عند قيام بعض الدول العربية بوضع عوائق أمام انخراط المرأة في بعض التخصصات العلمية مثل الهندسة وغيرها. فالواقع العربي في مجال التعليم يؤكد أنه على الرغم من التغيير الإيجابي الذي حدث لصالح المرأة قياساً بالمراحل الزمنية السابقة، فإن هذا التغيير محدود العمق في ذات المرأة وذهنية الرجل ومواقفه، إذ أن المجتمع العربي في هذا المجال يتسم بالانغلاق فكرياً وممارسة².

- إن الموروث الثقافي للمجتمعات العربية وهي المجتمعات يطفئ عليها النظام الأبوي الذي يقوم على سيطرة الرجال و دورهم الرئيسي و احتكارهم للفضاءات العامة والمسؤوليات في مراكز أخذ القرار وعلى دونية النساء وعدم الاعتراف لهن بروح المبادرة و تولي المناصب السياسية، يرتكز هذا النظام الأبوي على تقسيم جنسي لادوار بحيث ينحصر دور النساء في الأعمال المنزلية، بينما يتولى الرجال القيام بكل الوظائف الاجتماعية والسياسية بدون استثناء³.

¹ ورشة العمل العربية حول الأهداف التنموية للألفية، نحو العام 2015، الانجازات والأفاق، القاهرة، جوان 2005، ص 20 متحصل عليه: <http://www.un.org/ar/aboutun/structure/unwomen>.

² تاج الدين محمد، المرأة في المشروع النهضوي العربي، مرجع سبق ذكره، ص 121

³ هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلق المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1992.

- و هذا الفصل يتجسد في إقصاء النساء و حتى تغييبهن من مراكز أخذ القرار ذلك على مستوى الوظائف السياسية البحة أو الوظائف السياسية القيادية الدينية مثل الإمامة أو الخلافة ،وبرروا العديد منهم هذا الفصل انطلاقا من أحاديث النبوية.¹

- ج المعوقات الاقتصادية (ضعف مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي) :

كما سبق لنا الذكر أن هناك اختلال في المساواة بين الجنسين في التعليم،فان انعكاساته السلبية ستؤثر في انخراط المرأة في النشاط الاقتصادي ومساهمتها في عملية الإنتاج يساهم في تحررها وهذا بدوره ينمي عندها الثقة بالنفس والشعور بكيانها، فالمرأة المنخرطة في النشاط الاقتصادي أكثر قدرة على المشاركة في اتخاذ القرار.فالمعوقات الاقتصادية تعد عائقا حقيقيا أمام تمكين المرأة ومع العلم أن المرأة نظريا في معظم القوانين والتشريعات العربية مالكة لأموالها أي حرة التصرف بها ولكن الواقع يثبت العكس وذلك من خلال الضغوطات التي تمارس عليها من طرف الأهل أو الزوج. كما أن طاقة المرأة العربية مازالت بعيدة عن الاستثمار الحقيقي الفعال في النشاط الاقتصادي فعلى الرغم من ازدياد مشاركة المرأة العربية في سوق العمل باطراد خلال العقود الأخيرة ولكن ما يزال الخلل موجودا فيما يخص المشاركة الاقتصادية للمرأة وما تزال في هذا الإطار مستغلة بكل المقاييس.

- وبالرغم من وجود ارتفاع نسبة النساء الحاصلات على التعليم عال مقارنة بالعقود السابقة لم يترافق ذلك بارتفاع نسبة المشاركة في سوق العمل نتيجة القيود الاجتماعية،كما أنه من المهم الإشارة آلة أن سياسات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة التي تطبق في العديد من الدول العربية تركت أو ستترك أثرها على المستوى التعليمي للمرأة وإمكانية حصولها على فرص العمل نتيجة لوضعها الهش في سوق العمل بسبب التقاليد الاجتماعية السائدة التي تجعل المرأة أول من يحرم من التعليم مع ارتفاع تكاليفه.²

د-المعوقات السياسية:

يتمثل السبب السياسي في غياب التقاليد الديمقراطية في العديد من الدول العربية سواءا إذا كانت أنظمة ملكية أو جمهورية وكذلك غياب التقاليد الديمقراطية وقلة الاهتمام المواطنين والمواطنات بالشأن السياسي.

¹ R.BEN ACHOUR ;FEMME ET CONSTITUTION IN COLLOQUE SUR LA NONDISCRIMINATION A L'égard des femmes entre la convention de Copenhague et le discours identitaire ;tunis cerp-unesco,1989 p155.

² Nadia hajjab and heba latif , arab women , profilof diversity and change, nahid, amira bahyetolin,toubia,cairo,population concil,1994,p41.

- وبالرغم من الإقرار بالحقوق السياسية فان الممارسة هذه الحقوق في معظم الدول العربية تتعرض إلى معوقات جوهرية راجعة إلى نظام الأحزاب السياسية في بعض الدول والى سيطرة القبلية أو إلى نظام الطوائف في الدول أخرى.

- بالنسبة إلى نظام الأحزاب السياسية فالرغم التعددية الحزبية المصرح بها في معظم الدول تبقى الحالة السائدة هي نظام الحزب المهيمن أو السائد ولا تشارك في الانتخابات إلا الأحزاب المعترف بها قانونيا وسياسيا باعتبارها أحزابا قريبة من الحزب الحاكم تقوم بمعارضة صورية وتخدم أكثر سياسة الحزب الحاكم عوضا من أن تنصب كحزب منافس له. وفي هذا الوضع تكون الحالة السائدة هي قلة مشاركة المواطنين والمواطنات في العمل السياسي و عدم اهتمامهم بل إمساحهم عن التصويت في الانتخابات مثل ما هو واقع في الجزائر.¹

- أما بالنسبة للنظام القبلي أو العشائري فهو نظام يؤسس بالدرجة الأولى على الانتماء إلى قبيلة أو العشيرة ويحكم حسب التقاليد قبيلة خاصة. وفي هذا النظام يقدم المرشح أو يشارك في الانتخابات بوصفه ممثلا للقبيلة بالأساس وليس كفرد في المجتمع أي المواطن.

- وهذا ما يقع في اليمن حتى بعد التوحيد² إذ تغطي على المنافسات السياسية الانتماءات الضيقة إلى القبيلة قبل الشعور بالمواطنة.

هـ- السبب الخاص بالنساء:

ويرتبط هذا السبب بدورهن ووضعهن الاجتماعي في معظم الدول العربية، إذ أن عدو معوقات تحول دون مشاركة النساء في العمل السياسي و يمكن أن نذكر من بين هذه المعوقات عبئ المسؤوليات العائلية التي تتحملها النساء دون الرجال ووفقا للتوزيع الجنسي للأدوار فتربية الأطفال والقيام بالشؤون المنزلية لا يتركز للنساء مجالا لاهتمام بما هو خارج العائلة.

كما أن نظرة المجتمع للنساء اللواتي يتحملن مسؤوليات سياسية هي نظرة سلبية وغير مشجعة للاهتمام بالشأن السياسي، فالمجتمع يحمل النساء السياسيات مسؤولية الأزمات العائلية أو الطلاق أو الأزمات الاجتماعية مثل تدهور الأخلاق وتفاقم العنف والإجرام وحتى في حالة الاعتراف بدورهن في المجال السياسي غالبا ما تسند لهن وظائف أو مهام سياسية مرتبطة

- بنسوتهن مثل الوظائف الاجتماعية والعائلية في الحكومات ولم نشهد إلى حد الآن مسؤوليات عربيات في الوزارات الدفاع أو الداخلية أو العدل.¹

¹ حفيظة شقير، النساء والمشاركة السياسية (تجربة الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات المهنية)، مرجع سبق ذكره، ص 27

² المكان نفسه.

المطلب الثاني: آليات تفعيل المشاركة السياسية للنساء العربيات

- يمكن تفعيل المشاركة السياسية للنساء العربيات بمختلف الطرق ويكون ذلك إما بواسطة آليات التفعيل المستعملة في بعض الدول أو عن طريق آليات الرقابة أو الحماية.

الفرع الأول: آليات التفعيل

وذلك باعتمادها على برامج تفعيل اعتمدها بعض تشريعات بعض الدول.

- فيما يتعلق بتقلد الوظائف العليا في الدول:²

- من خلال تفعيل المشاركة السياسية باتخاذ التدابير الاستثنائية التي جاءت بها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز المسلط على المرأة الذي أقر أنه " ..لا يعتبر اتخاذ دول الأطراف تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة تمييزا بالمعنى الذي تأخذ به الإتفاقية، ولكن يجب ألا يستتبع على أي نحو الإبقاء على المعايير غير المتكافئة أو المنفصلة كما يجب وفق العمل وفقا لهذه التدابير....." وطبقا لهذه المادة يمكن استعمال الكوتا أو النصاب أو التناسف كتمييز إيجابي لتمكين النساء من الوصول إلى مراكز صنع القرار قاعدة الكوتا: (النصاب)

وتتمثل هذه القاعدة في توفير عدد من المناصب القيادية للنساء ويتم من خلال التعيين أو الإنتخابات، وتطبق هذه القاعدة الكوتا عند تعيين أعضاء الحكومة أو السلطة الجهوية أو المحلية أو عند اختيار ممثلي الدول في الوظائف التمثيلية الدولية أو الهيئات الدولية، كذلك تستعمل هذه القاعدة عند انتخاب الممثلين أو النواب في البرلمانات والسلطة التشريعية.

وقد اعتمدت الأردن قاعدة الكوتا على أساس 06 مقاعد للنساء من جملة 110 مقاعد في البرلمان الأردني بمناسبة الانتخابات التي ستعقد سنة 2003.

قاعدة التناسف:

وتعتبر هذه القاعدة من القواعد التي ناضلت من أجلها الحركات النسائية للاعتراف النساء بحق التمثيل المتساوي مع الرجال في كل المؤسسات ولتشريك المتوازن للنساء والرجال في مراكز اتخاذ القرار.³

¹ المرجع نفسه، ص 28

² حفيظة شقير، دليل المشاركة السياسية للنساء العربيات، وحدة الطباعة والنشر، قسم الإعلام والنشر بالمعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس، ص 62.

³ المرجع نفسه، ص 63.

تهدف هذه القاعدة إلى الوصول إلى المجتمع مختلط وديمقراطي تكون فيه المرأة عنصرا فعالا وتشارك على قدم المساواة مع الرجل في تسيير المجتمع وفي أخذ القرار وحتى يتم العمل بهذه القاعدة لا بد من تنقيح الدساتير وإصدار القوانين خاصة بالتناسف بين الجنسين لضبط الشروط الكفيلة بالتمتع به.

الفرع الثاني: آليات الحماية

هناك نوعين من الحماية

أولا الحماية المحلية: وتنتم من خلال

أ- الهيئات الإدارية أو السياسية:

يمكن النساء الاحتماء بهذه الهيئات في حالة انتهاك حق من حقوقهن الإنسانية.

نجد هياكل أو الهيئات ذات اختصاص عام: مثل الموقف الإداري في تونس حيث أنشئت خطة الموفق الإداري بمقتضى القانون 51-93*، كمؤسسة إدارية للنظر في الشكاوى المقدمة من قبل المواطنين عند ارتكاب أي تجاوز أو انتهاك لحقوقهم، وفي هذا السياق ينظر الموفق الإداري في كل الانتهاكات التي تخص حقوق النساء بما في ذلك الحقوق السياسية.

في بعض الدول نجد الموفق أو امبد سمان للمساواة بين الجنسين يقوم بمراقبة كل التجاوزات التي تتعرض إليها حقوق النساء، ويسهر على احترام هذه الحقوق. مثل ما هو موجود في النرويج منذ سنة 1978.

بإضافة إلى وجود مكاتب اتصال أو العلاقات مع المواطنين لتقديم الشكاوى ضد أي انتهاك لحقوق النساء بما فيها الحقوق السياسية، مثل هذا المكتب موجود بتونس** بقبول الشكاوى التي تقدمها النساء و الاستماع إليهن و مساعدتهن على وجود الحلول الملائمة لحل المشاكل التي يتعرضن إليها.

و إضافة إلى كل هذه الهيئات يمكن للنساء التوجه:

-إلى هيئات الوطنية المكلفة بالسهر على احترام حقوق الإنسان نجد مثل هذه الهيئات في معظم الدول العربية. وتأخذ تارة مظهر المرصد في الجزائر أو الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في تونس

ب/-الهيئات المكلفة بالسهر على العمليات و الإجراءات الانتخابية:

وتكون في الحالات التشكيك في عملية التصويت و مشروعيتها تقوم مكاتب الاقتراع بالنظر في المنازعة مثل الجزائر وتسلمها في المرحلة الثانية إلى اللجنة الانتخابية الجهوية، أما في الدول الأخرى يمكن لكل ناخب مرسم بالقائمات الانتخابية بصفة قانونية الطعن في الانتخابات أمام لجنة النزاعات.

*أنظر إلى قانون عدد 51-93 المؤرخ في 1993/05/3 بتونس.

**أحدثت هذه المكاتب منذ 1993 في تونس

ج/-الهيئات القضائية: بحيث تتولى السهر على احترام حقوق الإنسان والتصدي لكل الانتهاكات التي تكون عرضة لها، أما في مجال المشاركة السياسية للنساء العربيات ومن أجل خلق الظروف الملائمة للتمتع بحقوق الإنسان السياسية، يمكن للنساء التوجه إلى الهيئات القضائية المختصة عند الحاجة. مثلاً الجزائر تسند هذه المهمة إلى المحاكم الحق العام وتقدم الطعون لدى المحكمة المختصة إقليمياً حسبما جاء في القوانين الجزائرية.

ثانياً: الحماية الدولية: و تنقسم إلى فرعين:

أ-الآليات التعاقدية: وهي آليات منشاء بمقتضى الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، ويمكن للنساء التوجه إلى لجنتين فيما يتعلق بممارسة الحقوق السياسية.

اللجنة الأولى: هي اللجنة المعنية بالحقوق السياسية و المدنية أنشئت هذه اللجنة بمقتضى الجزء الرابع من العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية و المدنية.

اللجنة الثانية: هي اللجنة التي أنشأتها الاتفاقية الدولية الخاصة بإلغاء كل المظاهر التمييز المسطرة على المرأة.¹

ب-الآليات الغير التعاقدية: و ذلك بتركيز على العمل لجنة حقوق الإنسان في المنظمة الأمم المتحدة و في صلب هذه اللجنة على دور المقررة الخاص بالعنف أسبابه و نتائجه.

خلاصة الفصل الثاني و استنتاجاته:

نخلص في نهاية فصلنا هذا أن واقع المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي اتسم بالضعف من

خلال قراءتنا لإحصائيات السنوات (1999-2005) بالنظر الى نسب تواجد المرأة :

- في البرلمانات العربية بحيث اتسمت بالضعف و التذني في نسبة مشاركة المرأة في البرلمان على مستوى الدول العربية بصفة عامة، حيث بلغت أقصاها في سوريا سنة 2003 الى 30 امرأة من أصل 250 مقعد أي 12% وهذا ما يعكس ارتفاع نسبة المشاركة السياسية للمرأة السورية.

- أما فيما يخص تواجد المرأة في المجالس المحلية في بعض الدول العربية لم تشهد مشاركة تذكر، حيث لم تتعدى 3% حيث تقل رغبة النساء في الإقبال على المشاركة في المجالس المحلية بالمقارنة بالبرلمانات.

- أما تواجد المرأة في بعض الحكومات العربية و الذي لا يزيد عن 3 وزيرات إلا في التجربة العراقية ، وهناك بعض الدول العربية التي لم تعين أي وزيرة بها إلى حد الآن.

- أما فيما يخص تواجد النساء العربيات على مستوى النقابات فسلطنا الضوء على العمل النقابي للمرأة في اليمن كانت في فترة الخمسينيات شبه منعدمة إلا أن بدأت المرأة في الانفتاح نحو هذا التنظيم خاصة في فترة

¹ حفيظة شقير، دليل المشاركة السياسية للنساء العربيات، مرجع سبق ذكره، ص 67

1990 حتى 2000، أما تونس في هذا المجال عرفت المرأة نسقا تصاعديا مع تقدم الانتقال الديمقراطي فلقد أبحثت تشارك بكثافة.

- أما فيما يخص التواجد العنصر النسوي العربي في المنظمات الأهلية الغير الحكومية جزء لا ينفصل عن وضعها في المجتمع بصورة عامة فهناك علاقة جدلية وتفاعلية في العلاقة بينهما ،و تمثل تواجدها في هذا الإطار من خلال الجمعيات الخيرية النسائية و الأعمال التطوعية.
- بإضافة إلى دراسة الوضع السياسي لنماذج مختلفة كنموذج المرأة في تونس، والتي اعتبرت مشاركتها كما سبق و أن ذكرنا في نسق تصاعدي ،إضافة إلى نموذج نساء المشرق العربي كنموذج لبنان بعد معاناة مثلها مثل أي امرأة عربية إلا أن أصبحت مشاركتها مقبولة بنسبة 74% في المجتمع اللبناني.
- أما نماذج دول الخليج كنموذج البحرين بحيث كانت ضئيلة جدا، كما سعت المرأة إلى الولوج إلى المراكز السياسية والمشاركة في الانتخابات، حتى يأتي هذا الأخير بقوانين تخيب من أملها.
- بإضافة إلى وجود العديد من المعوقات نذكر منها الاجتماعية و الثقافية ومستوى التعليم كلها عقبات أمام نهوض المرأة العربية في مجال المشاركة السياسية.

الفصل الثالث

واقع المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية

المبحث الأول : المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية.

المبحث الثاني : التمثيل النسبي للنساء في مجالس المنتخبة الجزائرية

المبحث الثالث: آفاق المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية.

تمهيد

إن مشاركة المرأة في الحياة السياسية ضرورة ملحة يفرضها واقع التطور، وتحتمها الحاجة إلى الدعم والحفاظ على مصداقية النهج الديمقراطي الذي تسعى الدول إلى تحقيقه خاصة وأن هذا التوجه أصبح حقيقة وفي الوقت نفسه إنشغالا عالميا يتصدر رزمة نشاطات المجتمع الدولي وخاصة خلال العشريتين الأخيرتين كما أصبح من غير الممكن تعزيز دولة القانون أو تحقيق أي تطور على صعيد إرساء قواعد الممارسة الديمقراطية في مجتمعاتنا بعيدا عن مشاركة نصف المجتمع، الذي تمثله المرأة من خلال مشاركتها في التنمية ومشاركتها بالرأي في مراكز صنع إتخاذ القرار.

خاصة وأن كل الجهود التي بذلت للدفاع عن حقوق المرأة قد تركزت ضمن المواثيق الدولية والإقليمية وفي الدساتير والقوانين الوطنية في عدد من الدول، وكانت الجزائر واحدة منها. حيث أن الدستور و القوانين كلها تركز مبدأ المساواة بين الجنسين.

وعرفت الجزائر منذ إستقلالها، تحولات اجتماعية واقتصادية عميقة كان لها تأثير على وضع المرأة في الأسرة والمجتمع، وكنتيجة لذلك شهدت التشريعات القانونية تحسنا مطردا لفائدة المرأة في كل المجالات خاصة في مجال الحياة العامة، حيث تؤكد كل القوانين على تساوى جميع المواطنين في تقلد المهام والوظائف في الدولة دون أية شروط كما مُنحت حق الانتخاب و الترشح منذ الإستقلال.

كما أحيطت المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية بالتزامات دولية ؛ حيث صادقت الجزائر على كل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان عامة وتلك المتعلقة بحقوق المرأة.

أدى هذا كله إلى حضور متزايد للمرأة في مختلف القطاعات كالصحة، والتعليم، والقضاء، و... الخ وعلى الرغم من النجاحات الكبيرة للمرأة الجزائرية في مختلف المجالات، تتركس الدولة الجزائرية مبدأ المساواة بين الجنسين في الدستور والقوانين كلها، خاصة المساواة بحق الانتخاب و الترشح وممارسة العمل السياسي، إلا أن نسبة تمثيلها في البرلمان ظلت ضعيفة و لا تتوافق مع حجم الحضور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للمرأة الجزائرية خلال السنوات الأخيرة، وهي إشكالية قائمة تحتاج لمعالجة جادة وإيجاد آليات كفيلة بفكها. وهذا ما سنتناوله من خلال هذا الفصل الذي يتمحور حول:

– المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية

- التمثيل النسبي للنساء في المجالس المنتخبة الجزائرية

- أفاق المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية

المبحث الأول: المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية

إن إرادة المرأة كان عاملا بارزا في قيامها بالعمل الوطني وهذا ما يوضح قيمة المبادرة وهي بدورها صورة للمشاركة السياسية النابعة من الإرادة الذاتية والإيمان بضرورة أداء الدور وتحمل المسؤولية بكل أعبائها.

المطلب الأول : المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية قبل التعددية

تمثلت هذه المرحلة في مرحلة الحزب الواحد فالسياسة الإستعمارية المتبعة والتي ازدادت خطورة بفعل 08 سنوات حرب ضد المحتل، حيث ورثت الجزائر بعد الإستقلال هيكلًا إقتصاديًا فوضيًا، موجهًا لخدمة مصالح الاقتصاد الفرنسي، ومغادرة فرنسا أدى إلى شغور العديد من الوظائف، وأمام هذه الظروف المتدهورة فإنه تطلب آنذاك تجنيد كل القوى الحية للارتقاء، والنساء (وهن يمثلن احتياطي معتبرا للقوة العاملة) لا يمكن إلا أن يتم إدماجها في القطاع الإنتاجي. ومن هنا كانت هناك بوادر لإسهام المرأة في تحقيق التنمية، إلا أن نسبة الأمية التي كانت تعاني منها المرأة الجزائرية في ذلك الوقت والتي بلغت 98 % كانت حائلا دون تسخير المرأة في الكثير من المجالات التي تحتاج إلى مستوى العلمي ولهذا السبب غابت المرأة عن الكثير من القياديين أهمها المجال السياسي.¹

- وإذا كانت نسبة الأمية عاملا أساسيا في تدهور وضع المرأة آنذاك ورجوعها إلى البيت بحيث كانت هذه الأخيرة من الذين خرجوا للمقاومة المستعمر وكان هدفها الأوحيد هو الإستقلال، ولما تتحقق الهدف وجدت نفسها مجبرة على الاعتقاد بأن دورها الطبيعي الذي حدده لها المجتمع، أما النساء التي كانت تنشط آنذاك كانت تنشط في المجال العام فقد انقسمت إلى فئة التحقت بالاتحاد الوطني للنساء الجزائريات باعتباره الهيئة النسوية الوحيدة التي يمكن للمرأة أن تنشط بداخلها وهي الفئة التي تسير على نهج السلطة التي تحاول تطبيق الإستراتيجية الدولة عند الشق النسوي.

- **الإتحاد الوطني للنساء الجزائريات** : نشأ الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات مباشرة بعد الاستقلال وذلك في 13 جانفي 1963 بحيث نظمن خلال ندوة جمعت حوالي 75 مناضلة من مختلف مناطق الجمهورية².

¹ بادى سامية، المرأة والمشاركة السياسية، تصويت عمل الحزبي، العمل النيابي، المرجع سبق ذكره، ص111.

² نعيمة نصيب، المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، قسم العلوم الإجتماعية، عين الشمس، 2002، ص187..

وهدفها تعبئة عدد كبير من النساء وتنظيمهن، وتسييسهن وتوعيتهن وذلك بغرض معالجة مشاكل المرأة الحقيقية وجعلها تشارك في عملية البناء الوطني وتنمية، ولكن العديد من العوامل حالت دون ذلك، حيث اقتصر نشاطها لمدة طويلة على المدن الكبرى وخاصة العاصمة فلم تتمكن من انتشار في المدن المتوسطة والصغيرة والأرياف. وما يلاحظ آنذاك أن اليوم العالمي للمرأة والذي كان يوجه إلى تدعيم التضامن والتعاون مع الشعوب المناضلة - أكثر منه إلى الاهتمام بقضايا المرأة الجزائرية. ومثال ذلك سنة 1968 خصصت المناسبة للتضامن مع الشعب الفيتنامي، وسنة 1970 يوما للتضامن مع الشعوب المكافحة في افريقيا¹. إضافة إلى إقامة هذا اليوم للقيام بأعمال الخيرية توزع فيها الهدايا على أبناء الشهداء والمرضى، ومن خلال ما سبق فان هذه المنظمة عملت على إبقاء المرأة في دورها التقليدي.

علاقة بين الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات بالحزب:

إن النظام الجزائري بعد الاستقلال جعلت من الثقافة السياسية للفرد الجزائري ذات توجه الواحد، وبالتالي كانت هناك هيمنة شاملة على جميع تنظيمات المجتمع المدني على أساس أنها وسائل لتدعيم النظام السياسي، مما أنتج ثقافة سياسية ذات توجه واحد لا يخدم إلا أهداف السلطة القائمة وأنشأت مؤسسات للقيام بذلك من أهمها الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات.

وبتالي الاتحاد كان فقط امتداد لحزب جبهة التحرير الوطني، وكل نشاطات الثقافية والاجتماعية والسياسية مخططة ومراقبة من طرف الحزب، وبالتالي فنشاطات الاتحاد كانت عبارة عن توصيات الحزب ولوائحه ومقرراته. فالإتحاد لم يشكل منافسا قويا للحزب فعلاقة بينهما لم تؤدي إلى مواجهات صريحة ومكشوفة مثلما ما حدث مع الاتحاد العام للعمال الجزائريين. إلى أن جاء الرئيس هواري بومدين وضع حدا لطمع المنظمات الجماهيرية في الاستقلال وحرية التحرك لاسيما وأن الاتحاد كان في تلك الفترة بصدد إعداد نظرية جديدة تعبر عن رغبة في تقوية حركته. وبالتالي تمكينه من الانطلاق في سير حثيث نحو غاياته الأساسية على المدى البعيد وأهمها القضاء التام على كل تمييز بين المرأة والرجل وتحقيق المساواة التامة بينهما².

ومن بين تحركات الاتحاد تمثلت في الدفاع عن أطروحاته الجديدة في مؤتمر 1969 وعبر عنها في التقرير التوجيهي الذي أعده أثناء الأسابيع الأولى من هذه السنة، حيث طالبت الحزب أن يقوم بإدماج النساء كاملا على جميع المستويات في أجهزته، وتمكينهم للوصول إلى مواقع المسؤولية السياسية و المدنية، ومنحهم إمكانية مباشرة المسؤوليات السياسية واحترام الإجراءات المتعلقة بحقوق المرأة المحددة في الدستور والميثاق،

2 نفس المرجع، ص188

² بادي سامية المرأة والمشاركة السياسية، تصويت عمل الحزبي العمل النيابي، المرجع سبق ذكره، ص113.

ولكن الحزب لم يكن مستعدا لتقبل هذه الطلبات وهذا التدخل في شؤونه الخاصة والتركيز على الجوانب السياسية بدلا من المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها المرأة فقام بهجوم مضاد فورا بتصيب قيادة جديدة يوم 3 أبريل 1969 وفرض على المنظمة منح الأولوية لمشاكل الاجتماعية¹.

إن تبعية المنظمة للحزب تعتبر عاملا أساسيا وسببا رئيسيا في عزوف النساء عن الانخراط فيها فتدخلاتها محدودة جدا وضعيفة لا تتجاوز إنشاء بعض المراكز والاجتماعات وتطبيق ما جاء به الحزب. - ومنذ سنة 1976 برزت بعض الجمعيات والاتحادات النسوية في وهران الجزائر قسنطينة وعنابة ، تحاول الاهتمام وتحليل وضعية المرأة الجزائرية والمطالبة ببعض الحقوق المتمثلة في رفض تعدد الزوجات ورفض الزواج الإجباري ، ورغم كل هذا فإنه لا يمكن إنكار دورة هذه المنظمة في تحقيق بعض التغيرات التي مست أوضاع المرأة الجزائرية أهمها مجال الأمية الذي انخفض تدريجيا إلى 85.4 % عام 1966 وصولا إلى 74.3 % سنة 1977 ، إضافة إلى تكوين مناضلات سياسيات نشطات وهن يمثلن البديل النسوي الذي يمكن أن يؤمن تمثيل فئة اجتماعية لها وزنها في المجتمع لتكون صورة عن مشاركة المرأة .

المطلب الثاني : المرأة والمنظمات الغير الحكومية

حتى عام 1989 كان حزب جبهة التحرير الوطني هو الحزب السياسي المشروع الوحيد في الجمهورية الجزائرية، وبعد التعديلات الدستورية فبراير 1996 ثم دستوريا ضمان حق إنشاء أحزاب سياسية ولكن بشرط أن لا يكون لها أية جذور دينية أو لغوية أو عرقية أو جنسية أو حتى إقليمية.

- تعد مرحلة التعددية السياسية في الجزائر منعظفا كبيرا في تاريخها حيث اتسع فيها نطاق الحريات من حيث تكوين الجمعيات أو الأحزاب بعد أن كان الحزب الواحد هو المسير والتنظيمات الوحيدة آنذاك تدور في فلكه، وبهذا بدأت النساء تنظم داخل هذه الهياكل كما بدأت الشخصيات النسائية العامة بالظهور كنشيطات من أجل حقوق المرأة. وباستثناء الشخصيات التي كانت تقدم نفسها على أنها مستقلة لا تنتمي إلى أي توجه سياسي فإن معظمهن كن أعضاء في أحزاب سياسية، حيث بدأت المرأة بالخروج إلى دائرة الضوء بعد ما كانت بين التعتيم والسرية فرضتها 30 عاما من سياسة الحزب الواحد.

- وبهذا أخذ النضال السياسي للمرأة أشكالا عدة، وكانت أهميته وأهدافه تتغير وفقا لطبيعة التنظيمات السياسية التي تعمل بداخلها وإيديولوجياتها وتكتيكاتها ولقد شهد المجتمع الجزائري منذ وقف المسار الانتخابي في

¹ المرجع نفسه، ص 114 .

جانفي 1992 ضغطا هائلا مارسه الإرهاب آنذاك وأعلنت حالة طوارئ وكان هناك تراجع واضح وإذا كان الناشط السياسي قد تراجع، فإن تواجد المرأة على الساحة السياسية قد تراجع أيضا بفعل هذا الوضع، إلا أن بدأت مؤسسات الدولة تستقر وتخرج من مرحلة انتقالية وبدأ جزء منت الأمن يظهر ورجعت المرأة إلى الميدان الاجتماعي والسياسي للعمل من جديد.

مظاهر تواجد السياسي للمرأة في فترة التعددية 1989 :

- أولاً- المرأة و العمل الجمعي: حيث تشكلت أكثر من 30 منظمة نسوية تدافع عن حقوق المرأة في فترة 1989 ،حيث انصب الكثير من هذه الجمعيات حول قانون الأسرة، وبذلك احتشدت النساء ضمن جمعيات المختلفة¹.
 - الجمعيات الخيرية النسوية: وتعتبر من أكثر أصناف الجمعيات النسوية انتشارا، وينصب عملها على محاولة التكفل بمخلفات التحول الاقتصادي كالفقر وانهيار مستوى المعيشة بتوزيع الإعانات على المعوزين من أكل وألبسة... الخ، وهذا النمط من النشاط كان يركز على مشاكل الاجتماعية دون طرح أي حلول لها.
 - الجمعيات أو الهيئات التابعة للأحزاب: والتي تسعى الى التغلغل داخل المجتمع ، واستقطاب عدد أكبر من المناصرين حيث تتحرك البعض من هذه الجمعيات بدعم من الحزب أو قد تعطي لها الحرية الكاملة في التحرك خارج إطار السياسي.
 - الهيئات النسائية التابعة للمنظمات المهنية أو الحرة: مثل لجنة المرأة في نقابة المحامين أو الأطباء، ولجنة المرأة في الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان..... الخ
 - تنظيمات التي تعرف بالنوادي النسائية: وهي تنظيمات مستقلة عن الحكومة والنقابات المهنية والأحزاب مثل جمعية تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة التي تأسست لأول مرة سنة 1985 بمناسبة تنظيم المعارضة النسائية لقانون الأسرة الذي لا يجيز بين الرجل والمرأة.
- المطلب الثالث: المرأة الجزائرية والعمل الحزبي:**

منذ سنة 1988 عملت الأحزاب السياسية على استقطاب العنصر النسوي لصالحها وذلك نظرا للنقل العددي والوزن الاجتماعي الذي تتميز به ، مع حرصها على توظيف القوة الانتخابية النسائية لصالحها. فحزب جبهة التحرير الوطني قد انتمت قد انتمت المرأة إلى هياكله في مرحلة ما بعد الاستقلال من خلال الإتحاد الوطني للنساء الجزائريات UNFA ولكن سرعان ما تضاءلت نسبة تواجد المرأة ضمن هياكله بسبب التعددية السياسية واستقلالية

¹ جمعة معزوزي، المرأة والمشاركة السياسية للمرأة في الجزائر، عن حسين أبو رمان، المرأة العربية والمشاركة السياسية، عمان:

دار سندباد للنشر، 2000، ص337

الاتحاد عنه، وتجدر الإشارة إلى أن حزب جبهة التحرير الوطني في مؤتمره السابع قد أكد على كفالة حق الترشيح لجميع المناضلين والمناضلات وفقا لشروط الممارسة النضالية والأقدمية، وبالرغم من ذلك لم يقدم في الانتخابات التشريعية لسنة 1997 اية امرأة من بين 64 نائبا الذين نجحوا¹. و تفسير ذلك أن الهيئة التي كانت مسؤولة عن تأطير المناضلات و هي unfa قد انتقلت إلى هيئة تابعة لحزب التجمع الوطن الديمقراطي الذي انشأ قبل الانتخابات بثلاث أشهر فقط.

أما الانتخابات التشريعية التي أجريت في 30 ماي 2002 و كان عدد البرلمانيات اللواتي تم انتخابهم هو 25 منتخبة منهن 19 امرأة من حزب جبهة التحرير الوطني².

- أما الأحزاب الإسلامية فقد عرفت انضماما كبيرا في أوساطها، فالجبهة الإسلامية للإنقاذ فقد صرحت بعدد المناضلات حوالي 8000.000 امرأة من بين 2 مليون مناضل اغلبهن طالبات و تفسير هذا الانخراط الواسع في صفوف هذا الحزب هو الميول الديني و الخطابات الحماسية التي كان يتميز بها قادة هذا الحزب، و مارست النساء في صفوف هذا الحزب أدوارا كثيرا و متعددة من اجل تنظيم المجتمع حيث عملت في الجمعيات الخيرية و محو الأمية إلا انه كان هناك غياب للعنصر النسوي في مجالس الشورى الذي اثار اعتراض المناضلات، كما أن الحزب لم يقدم أي مرشحة في الانتخابات 1991³.

- أما عن حزب حركة مجتمع السلم عرفت المرأة فيه حرية اكبر في العمل و فرصا كبيرة للتعبير عن الذات من خلال تحليل و مناقشة العديد من القضايا. بإضافة الى مناقشة البرنامج السياسي للحزب و تقديم الرأي و المشورة.

- أما عن حركة الإصلاح الوطن فنقر في أدبياتها أن الإعلان من شان المرأة و المبالغة في تكريمها و الحث على رعايتها بإنصافها في الحقوق و الواجبات مع الرجل، بحيث في الانتخابات التشريعية الأخيرة أين شهد الحزب عملية انخراط واسعة.

كما يضم المكتب التنفيذي لحزب جبهة القوي الاشتراكية Ffs 5 نساء من أصل 30 عضو، و قدم في الانتخابات التشريعية لسنة 1991 عدد نساء 9 نساء، لم تفز منهن أية امرأة إلا انه في الانتخابات التشريعية لسنة 1997 فازت امرأتين من أصل 19 نائبا من صفوف مرشحي هذا الحزب⁴.

¹ جمعة معزوزي، المرأة والمشاركة السياسية للمرأة في الجزائر، المرجع سبق ذكره، ص 339.

² Rachid telmcani , **elections et élites en algerie**, chihab éditions, 2003, p166.

³ Merzak alwache et vincent colonna, **algerie 30 ans**, paris, editions autrement, 1992, p157.

⁴ Merzak alwache, *ibid*, p157.

- أما حزب التجمع من الثقافة و الديمقراطية Rcd فان ابرز عضو نسائي فيه خليفة تومي لوزيرة الثقافة سابقا، وقد كانت ناطقة رسمية باسم هذا الحزب ،و قد كانت نشيطة في مجال حقوق المرأة و المجتمع المدني،و عضوا بارزا في جمعية المساواة و جمعية الانتصار لحقوق المرأة.

- أما حزب العمال والذي تتأهه السيدة لويذة حنون وهو الحزب الوحيد الذي تتأهه المرأة في الجزائر، والتي مرت بمراحل النضال السياسي إلى العمل الحزبي إلى التمثيل النيابي، وصولا إلى الترشح لمنصب الرئاسة الجمهورية، وما هو معروف عن هذه المرأة الجرأة في الطرح، وفتح الملفات الثقيلة التي تعتبرها الساحة السياسية تابوهات.

المبحث الثاني: المرأة والمجالس المنتخبة الجزائرية

المطلب الأول: تمثيل المرأة في البرلمان

أولا- تمثيل المرأة في مجلس الأمة:

لقد بلغت مشاركة المرأة في هذه الغرفة بموجب انتخاب ثلثي أعضاء المجلس الأمة لسنة 1997م يفوز هن 03 مقاعد من بين 48 مقعد بنسبة مشاركة تقدر ب 10.14% .

أما في الانتخابات تجديد نصف الأعضاء المجرى بتاريخ 2000/12/28 فإنها أفرزت عن عدم فوز النساء بأي مقعد.

أما من خلال التجديد النصفى لأعضاء مجلس الأمة فقد تم تعيين 03 نساء من بين 24 مقعدا بنسبة مشاركة تقدر ب 12.25% .

- أما التجديد النصفى لأعضاء مجلس الأمة المنتخبين الذي جرى يوم 2003/12/30 لم يؤدي بفوز أي امرأة من بين 45 مقعدا المتنافس عليها .

أما تجديد نصف الأعضاء مجلس الأمة المعينين لنفس الفترة أظهرت تعيين امرأتين من بين 22 مقعدا أي بنسبة 0.09% .1

¹ نعيمة سميحة، دور المرأة المغاربية في التنمية المحلية وعلاقتها بأنظمة الحكم، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص إدارة والجماعات المحلية والإقليمية، قسم العلوم السياسية، ورقلة 2010-2011 ص59

ثانيا- تمثيل المرأة في المجلس الشعبي الوطني :

دخلت النساء في الجزائر إلى البرلمان مباشرة بعد الاستقلال سنة 1962م في الهيئة التشريعية المسماة آنذاك المجلس التأسيسي، حيث ضم 10 نساء ليتراجع العدد إلى امرأتين فقط في المجلس الوطني لسنة 1972م ليقفز العدد مرة أخرى إلى 10 نساء في العهدة البرلمانية 1977م إلى 1982م ليعاود الانخفاض إلى 05 نساء فقط في العهدة البرلمانية 1982-1987م¹، وفي المجلس الرابع لسنة 1991م لا شيء وذلك لسبب دخول الجزائر مرحلة جديدة تصاحب معها حركة عنف أدت إلى توقيف المسار الانتخابي و في المجلس الخامس لسنة 1997م بغرفتيه تجاوز 20 امرأة .

- وفي الإنتخابات التشريعية للمجلس الشعبي الوطني السادس في 2002 ترشحت 964 امرأة
- تحصلن على 27 مقعدا من بين 389 مقعد.
- أما الإنتخابات التشريعية لسنة 2007م فلم تأتي بجديد منشود من طرف المرأة الجزائرية على مستوى البرلمان ، فمن بين 1225 اترشح إلى 1018 امرأة على مستوى الوطني².

جدول رقم 4 يوضح:

تطور عدد النساء المرشحات للإنتخابات التشريعية و نسبتهن المئوية (1967م-2007م).

السنة	عدد المترشحات إجمالاً	المترشحات الرجال	النسبة المئوية
1997	783	744	4.98%
1982	840	801	4.64%
1987	885	822	7.11%
1997	7749	7427	4.15%

¹ يوسف بن بزة، التمكين السياسي للمرأة وأثره تحقيق التنمية الإنسانية في العالم العربي ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية

تخصص تنظيمات سياسية و إدارية ، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة سنة 2009-2010 ص 162.

² يحيوي هادية، "المشاركة السياسية للمرأة بالجزائر" ، مجلة الفكر، العدد التاسع، جامعة خنشلة ، ص 480.

2002	1052	9385	694	6.90%
2007	-	-	-	9.32%

❖ المصدر الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية التقريران الدوران الثالث و الرابع الجزائر عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة سنة 2007، ص 79.

- من خلال الجدول يلاحظ أن تواجد المرأة في البرلمان كان مبكرا، ولكن سرعان ما تراجع حضورها خاصة في الفترة ما بين 1976-1997، لتشهد بعض الإرتفاع في فترة 2007 إلا أن هذه الزيادة في العدد لم يقابلها زيادة في النسبة بل بقية 5%. ويمكن تفسير ضعف تمثيل النساء في الهياكل التشريعية إلى ضعف حضورهن في القوائم الانتخابية للأحزاب السياسية.

المطلب الثاني: تمثيل المرأة الجزائرية في المجالس المحلية

ينفى تمثيل المرأة الجزائرية في المجالس المحلية تمثيلا ضعيفا منذ الإستقلال إلى اليوم حتى بلغ عدد النساء المنتخبات في المجالس الشعبية البلدية سنة 1967م إلى 20 امرأة بلديتين في ولاية أدرار جنوب البلاد سنة 1967م وإرتفع عدد النساء المنتخبات في المجالس الشعبية الولائية لسنة 1969م إلى 45 امرأة.

لكن وبعد الإصلاحات التي شهدتها الجزائر في مطلع التسعينيات شهد تمثيل المرأة في المجالس المحلية نوعا من الإرتفاع بالمقارنة مع السنوات السابقة للإصلاح لكن النسبة لم ترقى إلى المستوى المطلوب¹.

- ففي الإنتخابات المحلية التي جرت 1997م ترشحت للمجالس البلدية 3679 امرأة لم تفز سوى 147 إمراة وللمجالس الولائية ترشحت 2684 إمراة فازت منها 113 إمراة .

تبين النتائج هذه الإستحقاقات الإنتخابية المحلية (2002م) أن إنتخابات النساء في المجالس المحلية بقي ضئيلا فعلا، بل يكون منعدما في الولايات والبلديات المحافظة الريفية والصحراوية ففي الإنتخابات المحلية 2007م فاز في المجالس الشعبية الولائية 129 امرأة أي 13.44% أما في المجالس الشعبية البلدية فقد فازت 103 إمراة أي بنسبة 0.74% .

وفي الهياكل التنفيذية فإن المرأة وإن كانت تسجل حضورها في الوظائف الإنتخابية داخل المجالس المحلية فإن حضورها في وظائف صنع القرار السياسي والإداري في المستوى المحلي لا يرقى إلى نفس المستوى حيث تم

¹ نعيمة سمينة ، دور المرأة المغاربية في التنمية المحلية وعلاقتها بأنظمة الحكم ،المرجع سبق ذكره، ص 66

تعيين امرأة في منصب والية لأول مرة عام 1999م، ويتبع ذلك تعيين واليتين خارج الإطار ووالية منتدبة وإحدى عشر رئيسة دائرة.

المطلب الثالث: المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في ظل قانون 03/12

أمام المصادرة الذكورية على قنوات الوصول إلى المجالس التشريعية الوطنية كانت أو المحلية أو الوظائف السياسية اقبل المشرع الجزائري على سلسلة من الإصلاحات الوطنية تمحص عنها إصدار قانون عضوي من اجل توسيع خطوط المرأة في التمثيل على مستوى المجالس المنتخبة نظرا لعدم تحقق ذلك بالاكتماء فقط بالنصوص الدستورية وقانون الانتخابات 12-03¹مذكور سابقا.

إلا ان هذه الإصلاحات لم تمس الأمة باعتبارها الغرفة الثانية في البرلمان كما أنها لم تمس الأحزاب السياسية باعتبارها الطرق الأسرع والأضمن للوصول إلى المناصب السياسية ومنها التمثيل في المجالس المنتخبة .

جاء هذا القانون لتطبيق مقتضيات المادة 31 مكرر من الدستور باتخاذ تدابير قانونية تعمل على توسيع خطوط تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة بفرض نسب معينة خاصة بالنساء للترشح في قوائم الأحزاب أو القوائم الحرة وعلى ذلك نحدد النسب الترشح التي جاء بها القانون (في الفرع 01) ثم مدى دستورية هذا القانون (الفرع 02) .

الفرع 01: نسب الترشح للنساء للمجالس المنتخبة.

تنص المادة 2 منه يجب أن لا يقل عدد النساء في كل قائمة ترشيح حرة أو مقدمة من حزب أو عدة أحزاب سياسية على النسب المحدد أدناه بحسب عدد المقاعد المنافس عليها في إنتخابات المجلس الشعبي الوطني

20% عندما لا يكون عدد المقاعد يساوي 4 مقاعد.

30% عندما يكون عدد المقاعد يساوي او يفوق 5 مقاعد

35% عندما يكون عدد المقاعد يساوي او يفوق 14 مقعد

40% عندما يكون عدد المقاعد يساوي او يفوق 32 مقعد

50% بالنسبة لمقاعد الجالية الوطنية بالخارج

انتخابات المجالس الشعبية الولائية .

¹الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 2 من القانون العضوي رقم 12-03 المؤرخ في 12 صفر عام 1433هـ الموافق لـ 12 يناير 2012 يحدد كليات توسيع حظوظ تنفيذ المرأة في المجالس المنتخبة العدد الأول ص 206

30% عندما يكون عدد المقاعد 35-39-43-47 مقعدا.

35% عندما يكون عدد المقاعد 51 إلى 55 مقعدا.*

انتخابات المجالس الشعبية: 30% في المجالس الشعبية البلدية الموجودة بمقرات الدوائر بالبلديات التي يزيد

عدد سكانها من عشرين ألف (20000)

- كما أضافت المادة 03** من القانون أعلاه توزيع المقاعد بين القوائم بحسب عدد الأصوات التي تحصل عليها

كل قائمة ، و تخصص النسب المحددة في المادة(02)أعلاه وجوبا للمرشحات حسب ترتيب أسمائهن في القوائم

الفائزة

الفرع 02: مدى دستورية النص القانوني

فمن خلال المادة المذكورة أعلاه يتضح بأنها كرست التمييز و لا مساواة وذلك بتحديد نسب معينة لترشح

المرأة دون الرجل رغم نص الدستور على مبدأ المساواة بين الجنسين ،كما ضيق من إمكانية حصول المرأة على

نسب ترشح أكثر مئة تلك النسب المنصوص عليها في هذا القانون ،وبالتالي يخلق مقتضيات غير دستورية وعليه

كان من الأجدر على المشرع تحديد مدة تطبيق هذا القانون كتدبير استثنائي و الرجوع الى المساواة القانونية عند

بلوغ المساواة الواقعية اللازمة ،لأنه لا يكون منطقيا فرض نسب تتراوح ما بين 20 % إلى 50% لترشح النساء في

القوائم الحزبية أو قوائم الأحرار عندما يصبح بإمكانهن فعل ذلك بسبب تجاوز النسب المفروضة قانونيا ،كذلك

تفتح هذه المادة بابا للتساؤل يتعلق الأمر فيه بتلك البلديات التي ليس لها مقر دائرة أو يقل عدد سكانها عن

(20000) نسبة اذ لم تحدد فيها النسب المطلوبة توفرها في القوائم الحزبي.

المبحث الثالث : أفاق المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية

لقد واجهت المرأة الجزائرية العديد من التحديات التي يلزم عليها رفعها حتى تكتسب مكانة هامة في مجال

التمكين السياسي

المطلب الأول: التحديات السياسية والاجتماعية

الفرع الأول: التحديات السياسية أمام المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية

أهم التحديات التي تواجه النساء في البلاد العربية في المجال السياسي هي التحديات السياسية حيث لا

تزال التحديات الناجمة عن الصراع العربي الإسرائيلي منذ أكثر من نصف قرن تشكل عنصرا أساسيا في

*أنظر المادة 2 من القانون العضوي رقم 12-03.

**أنظر المادة 3 من القانون العضوي رقم 12-03

العوامل المؤثرة على كافة جوانب الحياة في الوطن العربي، ومادامت المرأة الجزائرية جزءا من النساء العالم فهي مطالبة برفع التحدي هذا الاحتلال الإستيطاني، والوقوف إلى جانب المرأة الفلسطينية في كفاحها ضد الاحتلال والاستيطان، وتنظيم جهودها بشكل فعال لمواجهة التأثيرات السلبية لهذا التحدي على وضعها كامرأة في المجتمع وعلى سائر الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فقد كان له الأثر الكبير على تشكيل سياسات الدول العربية وعلى حياة المواطنين فيها¹.

وبالرغم من تعدد الأسباب التي تؤثر على أنظمة العربية وتجعلها غير ديمقراطية فمن الواضح أنها لها تأثير على الأحزاب السياسية، ودليل ذلك وجود مجموعة من الأحزاب هيكلها الداخلية تميل لكونها تقليدية وغير ديمقراطية تحتاج إلى المزيد من الشفافية في أسلوب عملها². وما يلاحظ على الأحزاب السياسية الجزائرية لا تمثل فعلا قنوات هامة لتمثيل النساء في البرلمان أو غيره من المسؤوليات الحزبية أو التنفيذية، من حيث انخراط النساء الضئيل جدا في الأحزاب السياسية أي قلة ظهور النساء في هذه الأحزاب بمظهر القائد حيث عدم المساواة في التمثيل الحزبي للنساء مقارنة بالرجال فهن لا يؤثرن على مجريات الأمور من حيث الترشيح والانتخاب و تولى الوظائف القيادية بسبب حجمهن العددي الضعيف و قلة التأثيرهن لقلة عددهن. بالإضافة إلى سيطرة ذهنية للمجتمع الأبوي على تركيبة و عمل الأحزاب السياسية. التي تنظر إلى المرأة المنخرطة أو المناضلة في صفوفها نظرة دونية و أخرى فوقيّة، وهذا ما جعل وجود النساء ضمنها بعيدين عن مراكز صنع القرار بل تابعين فقط من الدرجة الثانية لهياكل هذه الأحزاب، و بالرغم من المساعي التي تقوم بها الأحزاب من اجل استقطاب و جذب النساء خاصة المثقفات و الجمعيات، إلا أن هذا الجذب يبقى غير مهم و غير قادر على التوفير وعاء هام من الطاقات النسائية داخل الأحزاب السياسية، بسبب الأعراف و التقاليد المسيطرة على المجتمع الجزائري من جهة و قلة الاهتمام بترشيح النساء للمناصب القيادية على قوائم الأحزاب لانعدام الثقة في قدرة النساء على تقديم الكفاءة و الفعالية في الأداء الحزبي بالإضافة إلى الرفض العام الذي يقابل به ترشيح النساء بما فيهم النساء انفسهن و هذا التراجع الحاصل في تمثيل النساء على مستوى الأحزاب تزامن خاصة مع ما يسمى العشرية السوداء فقد احجمت المرأة عن الانخراط في الاحزاب السياسية بعد إلغاء انتخابات 1991

¹ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، التدابير الخاصة لدعم المشاركة السياسية للمرأة في العالم العربي، 6-5 ديسمبر، القاهرة

مصر، متحصل عليه <http://www.un.org/ar/aboutun/structure/unwomen>

² نفس المرجع.

وتنامي التيار الإسلامي المتطرف وتساعد العنف السياسي ضد المرأة خاصة مما تصاعدت نسبة العزوف عن العمل السياسي للمرأة في الجزائر¹.

و هذا ما جعل المرأة تسعى إلى خلق مناخ امن و سالم يشجعها على المشاركة الاقتصادية و تحقيق ذاتها من خلال عملها وهذا بدوره ينعكس بأثر الايجابي على كل نشاطاتها الأخرى و أهمها النشاط السياسي فالنساء في الجزائر المنخرطات في بعض الأحزاب السياسية و المنظمات و الجمعيات النسائية تطالب بنظام الحصص لتعزيز دورها السياسي و رفع مهاراتها السياسية إلى جانب الرجل لتكامل السياسي، وتوسيع نسب التمثيل النيابي النسائي، و تأكيد حضور المرأة الايجابي في مواقع اتخاذ القرار الإستراتيجي ومراجعة كافة التحديات و خلق آليات قانونية و عملية تحفظ حقوق النساء و تشجعهن على ممارسة واجبات المواطنة الكاملة.

من بين العقبات السياسية أمام المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية التناقض ما بين الخطاب السياسي والممارسة السياسية و الذي ظهر ذلك جليا في ميثاق الجزائر لعام 1964 و كذلك مشروع قانون الأسرة عام 1973 حيث تصاعدت التناقضات داخله من بين أهم العقبات السياسية و القانونية أمام المشاركة².

السياسية للمرأة للمجتمع الأبوي الجديد، وبالتالي امتازت الفترة الممتدة ما بين 1962 إلى غاية 1999 بالتمثيل الضئيل للمصالح النسائية في الهيئات التنفيذية و التشريعية و لم تكن هناك بوادر و تشجعها على الانخراط في العمل السياسي فكلما كان هناك طرح حول القضية تحرير المرأة الجزائرية وجدنا الرجال من قمة النظام حتى قاعدته يمجدون التقاليد العربية الإسلامية.

الفرع الثاني:التحديات الإجتماعية و الثقافية

المرأة الجزائرية مثلها مثل المرأة العربية في مواجهتها لتحديات فيما يخص انخراطها في العمل العام، تتراوح ما بين عدم الاستقرار السياسي للمنطقة العربية و غياب الشروط و المؤهلات الخاصة بالمهام السياسية لدى المرأة العربية .

تتعدد و ترتبط التحديات التي تواجه المرأة الجزائرية في انضمامها للمجال العام، منها ما هو وثيق الصلة بالبناء الأبوي للمجتمع الجزائري و الذي تغلغل في المؤسسات الرسمية و غير الرسمية ، و منها ما هو

¹ أمين خالد حرطاني، تمثيل النساء في المؤسسات السياسية في المغرب العربي(جزائر تونس المغرب) دراسة مقارنة، مركز الإعلام و التوثيق لحقوق الطفل و المرأة، أبريل 2006، ص44.

² المرجع نفسه، ص45 .

وثيق الصلة بقناعة النساء أنفسهن، عوضا من الانسجام مع طموحاتهن يفضلن الإبقاء على وضعهن على الرغم من اختلافات المنتوجات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية للبلدان العربية ، إلا أنها تترك في خاصية واحدة و هي البنية الأبوية و بالتالي يعتبر هذا النظام هو جوهر اضطهاد المرأة ، و أن تحرير المرأة جزء أساسي للقضاء على النظام أبوي يتم القضاء على النظام الأبوي في المجتمع الجزائري او غيره بفضل تحقيق التعاون بين الجنسين في المجتمع على تفهم طبيعة التطور و التغيير و هذا ما يستلزم ضرورة مشاركة المرأة في المجال العام و المجال السياسي و تغيير القوانين التي تشجع على الاستمرارية في تبني هذا النظام و تشجيع المرأة .

و تصبح معالجة الوضع الدولي للمرأة أمرا في غاية الصعوبة عندما تقتنع المرأة نتيجة لنتيجة لتثنية الاجتماعية بدون ، و بان قدرتها و استعداداتها محدودة مقارنة بالرجل ، فتعارض بنفسها أي تغيير يلحق بأدوارها في نطاق الأسرة أو خارجها ، لان في نظرها من شأنه أن يصدع النظام¹ .
و من أهم العقبات التي واجهتها الجزائر خلال تنفيذ عمل ييجين تمثلت في :

- الأنماط الجاهزة و القيود الثقافية التي ما زالت سائدة
- عزوف النساء في غالب الأحيان عن المشاركة الايجابية في الحياة السياسية و اكتفائها بأدوارها التقليدية² .
- تمثلت كذلك التحديات في القضاء على الفقر مع حلول عام 2005، يشمل هذا الإجراء 12 مليون شخص ويتطلب 13 مليار دينار جزائري سنويا أو ما يعادل 170 مليون دولار و كذلك التقليل من حدة البطالة من خلال آليات دعم الشباب ، خاصة النساء و ترقية العمل الريفي و العمل المنزلي.
- دعم الشبكة الاجتماعية الموجهة لمساعدة الفئات الفقيرة من خلال وكالة التنمية الاجتماعية و مديريات النشاط الاجتماعي³.

و من الضروري مراجعة طرق التشغيل و تحديد أجور عادلة تحفظ كرامة الإنسان الجزائري ، أما بالنسبة للإجراءات الأخرى فقد تكون مجدية و مؤثرة على مستوى مشاركة السياسية لكل المواطنين ماداما هناك إصلاحات لجهاز العدالة و التجارة و الإستثمار ثم تطبيقها أو الشروع في تطبيقها.
- مدى الوعي بالحقوق المرأة و قدراتها.

¹ رقيقة سليم حمود، المرأة مشكلات الحاضر و تحديات المستقبل، ط1، القاهرة، دار الأمين للنشر و التوزيع، 1997، ص151.

² الإستبيان الموجه إلى الحكومات بشأن تنفيذ مناهج ييجين، 1995، نتائج الدورة الاستثنائية الثالثة و العشرين للجمعية العامة، الجزائر، 2000، ص2

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرأة الجزائرية واقع و معطيات، النصوص الأساسية لحزب جبهة تحرير الوطني (54-62)، دار المرأة العربية للنشر، ط1، القاهرة، 1996، ص38.

- يمكن أن يتلخص الوضع الراهن للمرأة الجزائرية من خلال معاشتها للعديد من العوامل الثقافية و الإجتماعية السائدة في المجتمع في معاشتها اليومية في مختلف المجالات بحيث يأتي على رأس المعوقات التي تتعرض نمو و تطور المرأة الجزائرية أي الاتجاهات و القيم وأنماط العلاقات السائدة في المجتمع و الأفكار عميقة الجذور التي تؤكد على أدوار محددة بشكل صارم لكل الجنسين فتتظر إلى المرأة كزوجة و أم بشكل أساسي و تعتبرها دون الرجل في القدرات الجسدية و العقلية إنفعالية بطبيعتها و تفتقر إلى الضبط الذاتي ، و تحتاج إلى حماية من قبل الرجل (الأب الزوج الأخ في حين ينظر إلى الرجل على انه أكمل عقلا من المرأة و أكثر حكمة و تدبيرا¹ و هذا ما اتضح في المدرسة من خلال المناهج و محتويات الكتب المدرسية فتقدم الفتاة التدابير المنزلية و الحياكة فيما يدخل الصبي في مشاكل الكهرباء و ميكانيك و من أجل هذا يعتمد الأولياء على أن تعليم الذكور أهم من تعليم الإناث و أكثر استثمارا². و على هذا النحو تم وضع الأنثى في مكانة اجتماعية أدنى وفقا لمفاهيم تؤكد على أنها الكائن التابع و الأضعف.

الفرع الثالث:التحديات القانونية و الإعلامية

و تمثلت في تعديل مواد قانون الأسرة الجزائري الصادر عام 1984 ، تلك المواد التي لم تتفق و مبادئ المساواة ما بين الرجل و المرأة بحيث تم إلغاء قانون الأسرة الجزائري و التشريعات التي تكرس التمييز واستبدالها بقوانين مدنية تشجع على المساواة بين الرجل و المرأة . أما وسائل الإعلام يبقى دورها سلبي في نشر و إذاعة أخبار كل الفئات النسائية التي تحتاج إلى من يأخذ بيدها و يبصرها بحقيقتها و توضع لها متا لها و ما عليها اتجاه مجتمعا و دولتها و أمتها. و أن تدخل وسائل الإعلام عامل أساسي في نشر الوعي بين النساء بوضعهم كمشاركات في كل المجالات وليس كمستهلكات فقط لما يفرض عليهم من قيم و أفكار و ممارسات ، فوسائل الإعلام لها دور فعال و مؤثر في مجال ترقية القيادة النسائية و تشجيع على الممارسة الحقوق السياسية بوصفهن ناخبات و مرشحات لكل المستويات السياسية و التشريعية و ما هو ملاحظ أن دور وسائل الإعلام في هذا الميدان يعد غير كاف إن لم

¹ رقيقة سليم حمود، المرأة مشكلات الحاضر و تحديات المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص142

² المكان نفسه.

يكن ضعيفا¹ فالمرأة الجزائرية كسائر النساء العربيات تواجه تحدي نقص تغطية نشاطاتها السياسية من طرف وسائل الإعلام العمومية و الخاصة من جهة ن و عدم إشارة قضايا المرأة و قضايا السياسية منها خاصة، تعاني المرأة الجزائرية من سوء تمثيلها او حضورها في محتويات و برامج و نشاطات مختلف وسائل الإعلام سواءا بالنسبة لمؤسسات الصحافة العمومية أو الخاصة .

و بالرغم من تعدد وسائل الإعلام في الجزائر فمسألة مشاركة المرأة الحياة السياسية تبقى ذات اهتمام ضئيل لدى الوسائل الإعلامية بحيث تحتوي الساحة الإعلامية حوالي 291 عنوانا للصحافة المكتوبة منها 68 يومية ، إلى جانب قناة وطنية أرضية و قناتين فضائيتين إذاعة منها 6 وطنية و 32 محلية إلى جانب تجربة الصحافة الالكترونية جريدة بحيث انطلقت عام 2007 و استطاعت منذ شهر جانفي 2008 أن تستقطب عددا كبيرا من الزائرين تجاوز 250 ألف² بحيث لوحظ عن المرأة الجزائرية سجلت حضورها في الساحة السياسية بقدر نسبي مقارنة بالماضي و لكن لم تتمكن من الدفاع عن وجودها عبر وسائل الإعلام لقلّة اهتمام وسائل الإعلام بتغطية نشاطاتها السياسية سواءا من خلال الصحافة الالكترونية و من خلال الإذاعة الوطنية و المحلية³.

فالتغطية الإعلامية كانت تمس فقط النساء البارزات في الأحزاب الساسية و خاصة في أوقات الحملات الانتخابية الرئاسية بشكل أساسي و لكن ما هو مفروض على التغطية الإعلامية الهادفة تهتم بالنشاط السياسي لكل الفئات النسائية الناخبات و مرشحات على السواء البارزات كالقائدات و المناضلات في الأوساط الحضارية كما في الأوساط الريفية لتكون التغطية شاملة و ذات فعالية حيث يكون هناك تأثير في الأوساط النسائية التي تعزف عن المشاركة السياسية و قادرة على تحويل الاتجاهات النسائية السلبية بخصوص المشاركة السياسية و تغيير نظرة المجتمع و المرأة حول الخروج إلى مجالين العام و الخاص .

فبالنسبة لنشرة الإخبار المتعلقة بالجهة الأسبوعية أروقة السياسة التي تدبّعها الإذاعة الوطنية الجزائرية تمت ملاحظة خلال فترة شهر جانفي من عام 2009 في نشرات إخبارية أثارت سياسية للمرأة بالنسبة 2.28 و 5.19 من أوقاتها للمرأة المشاركة و في الحياة السياسية و تركزت النشرات الثلاث حولا النساء الأكثر نشاطا في المجتمع المدني و خاصة المنخرطات منهن في التشكيلات السياسية أو عضوات الحكومة أو النائبات.

¹ Hamida el bour , **mediatisation de la participation politique de la femme en algerie, maroc et en tunisie**, rapport de synthese de l'exercice media, juin 2009, p22

² Hamida el bour, op, it , p51.

³ Ibid, pp57-61.

أما فيما يخص التلفزيون الجزائري فكانت تغطيته حول المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية فانه من خلال تحليل الجريدة المصورة الثامنة مساء و من خلال حلقتين من النقاش في حصة في الصميم و المنتدى اطهروا أن موضوع المرأة عولج و نوقش مرات عديدة و لكن بشكل ضعيف على سبيل المثال قدرت نسبة تغطية ضعيفة و لكنها في تقدم مقارنة مع باقي التغطيات الخاصة بالنشاط السياسية الأخرى للنساء في الجزائر.

أما الصحافة الالكترونية من خلال منتدى الشروق فإنها تنشر أخبار المرأة الناجبة و المرأة في عضوية الحكومة و أغلبية ما ينشر على شكل مقالات كتبت بأقلام النساء .

المطلب الثاني:آليات تمكين المرأة الجزائرية

تعددت الآليات المحلية لتمكين المرأة الجزائرية من العمل السياسي بين الآليات السياسية والقانونية والمؤسسية والإعلامية والاقتصادية والاجتماعية أما فيما يخص:

الآليات الاقتصادية: سعت الجزائر إلى تضمين المرأة في القوى العاملة و دمجها في أجهزة و هياكل الدولة التربوية والصحية والأمنية والقضائية.

فكل التشريعات العمل الدولية والوطنية تسعى لتضمين المرأة في المشاركة الاقتصادية ومثال ذلك دستور الجزائر عام 1996 نص في **المادة 51** على ما يلي: تساوي جميع الموظفين في تقليد المهام والوظائف، دون أي شروط أخرى غير الشروط التي يحددها القانون.

وتشير الإحصائيات إلا أن أكثر من مليون و مئتين ألف امرأة يشغلن مناصب بمؤهلات عالية بنسبة تعادل 15% من العاملين و أن عددهن يتزايد بوتيرة أعلى من الرجال ففي الفترة الممتدة ما بين 2001/2005 ارتفع عدد النساء العاملات إلى 883000 إلى 1.2 مليون عاملة¹ . كما تتركز اليد العاملة النسوية في قطاع الخدمات موزعة ما بين التربية و التعليم الصحة القضاء و الإدارة العمومية و قليلا ما تتواجد المرأة في القطاعات الإنتاجية

الآليات السياسية:

¹لخميسي شيبى، مؤتمر الدور السياسي للمرأة في العالم العربي، دراسة حالة الدور السياسي للمرأة تضمين أم تهميش الجزائر نموذجا، مداخلة في مؤتمر الدور السياسي للمرأة في العلم العربي، القاهرة، 2008، ص7.

أثير نقاش في الجزائر في مختلف الدوائر السياسية و القانونية حول مشروع الحصص النسبية لصالح المرأة فقد قدمت الجزائر نموذجا عن تراجع الحظوظ الانتخابية للمرأة المغاربية فبرغم من حضورها القوي في مختلف القطاعات إلا أن النساء الجزائريات شهدن تراجعا في عدد مقاعدهن البرلمانية في الفترة الممتدة ما بين 1962 ب 35 مقعد إلى 30 مقعدا في 2007¹ و هذا التراجع أدى إلى انعقاد اجتماع ضم مجموعة من الخبراء السياسيين والقانونيين في 20 ديسمبر 2009 و ذلك لنشر وعي لدور المرأة في السياسة وعلاقتها بالإعلام .

ورأى وزير التضامن جمال ولد عباس انه بالرغم من الانفتاح السياسي الذي تشهده الجزائر إلا انه هناك تواجد ضعيف للمرأة في المؤسسات الانتخابية خاصة البرلمان والمجالس المحلية ، لذلك فهذا المشروع الخاص بنظام الحصص يهدف إلى تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في الحياة الوطنية وفقا لمقتضيات المادة 31 من الدستور والتي تنص على أن الدولة ستعمل على تعزيز المشاركة السياسية للمرأة بزيادة فرصها في التمثيل في المجالس المنتخبة

- أما رأي رئيسة حزب العمال ترى أن نظام الحصص لا يعالج قضية تكافؤ الفرص والمساواة فهي ترى وتحبذ نظام المهارات على الحصص

- أما رئيس مجلس الأمة عبد قادر بن صالح يرى أن تمكين المرأة الجزائرية في الحياة السياسية هو مسألة تستدعي نظرة ايجابية من كل المجتمع الجزائري نحو المرأة و دعوة صانعي القرار الى وضع إطار قانوني ودستوري محفز وان الأحزاب السياسية تكون سباقة لتبني هذه الخطوة في مفهومهم السياسي.

- ودعت إلى تبني نظام الحصص السيدة نوارة جعفر وزيرة الأسرة والتضامن ورأت معظم الدول التي نبنت هذا النظام قد ارتفعت فيها المشاركة 19.3% بينما قدرت بنسبة 14% في الدول التي لم تتبناه.

الآليات القانونية والإعلامية:

تعتبر الإجراءات القانونية من العوامل الأساسية في دعم وترقية المشاركة السياسية للنساء، ولكن ما هو هام أيضا في تعزيز هذه المشاركة هو توضيح طبيعة العمل السياسي وتحديد شروطه الفعالة من طرف مختلف وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري على الخصوص، التعريف بهذه القوانين وتفسيرها وتشخيص فرص

¹ La tribune, la phénomène ne concerne pas uniquement le monde arabe, **fable présence des femmes en politique**, centre d'information des nations unies, alger, le 25 janvier 2009, p4 sur site :www.unie.org

الاستفادة بالحقوق السياسية المقررة دستوريا للمرأة، محورا هاما لتشجيع النساء على اقتحام المجال العام والمجال السياسي.

وهذا ما يجب أن تسعى إليه وسائل الإعلام كافة، في مجال نشر و إذاعة كل ما يتعلق بمحددات شروط وتجارب نشاطات العمل السياسي النسائي.

وتمثلت الآليات القانونية في مختلف الإجراءات والإصلاحات التي شملت قانون الأسرة عام 1984 فقد انصب الاهتمام على تعديل قانون الأحوال الشخصية و الذي اعتبر النساء الجزائريات قاصرات قانونيا فقد أجاز التمييز ضدهن في بالزواج و الطلاق والإرث ورعاية الأطفال كما سمح للرجال للتطبيق من دون مبرر وبالتالي فقانون الأحوال الشخصية كان اكبر تحدي أمام عمل المرأة في المجال العام و المجال السياسي خاصة.¹

إلى جانب العديد من الإصلاحات التي طالت العديد من القوانين مثل إصلاحات 2004 حيث جعلت عقابا للتحرش الجنسي للنساء كما صادق مجلس الحكومة على إصلاح قانون الجنسية بحيث أصبح من حق المرأة الجزائرية المتزوجة من أجنبي أن يتمتع أطفالها بجنسيتها و في هذا التعديل سحب للتحفظ بعض الدول العربية ومنها الجزائر على المادة 92 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

الآليات المؤسسية:

أن الدولة الجزائرية أولت اهتماما بقضايا المرأة تجسد ذلك في إنشاء وزارة مكلفة بالأسرة وقضايا المرأة ملحقة برئاسة الحكومة وحاليا هي ملحقة تابعة لوزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات مهمة هذه الوزارة ترقية الأسرة والمرأة و التكامل والتنسيق مع مختلف القطاعات الوزارية و مختلف هيئات المجتمع المدني و المنظمات الغير الحكومية بحيث أهم مجالات التي تهتم بها الوزارة حول قضايا المرأة هي² :

- تطوير قدرات المرأة وتعزيز مساهمتها في مختلف المجالات السياسية في مواقع اتخاذ القرار في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية
- دفاع عن قضايا المرأة من خلال :
- تحسيس النساء بحقوقهن

¹فاطمة بودرهم، المشاركة السياسية للمرأة في التجربة الديمقراطية الجزائرية، ملخص أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في

العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2011، ص 319

²المرجع السابق، ص ص 320-321.

- توسيع مشاركة النساء لأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية
 - محاربة مختلف أنواع العنف و التمييز الممارس ضد المرأة
 - تحسين الشروط الصحية للمرأة في الوسط المهني
 - تشجيع برامج محو الأمية الموجهة للنساء خاصة الأوساط الريفية
 - تنويع برامج التكوين والتعليم المتخصص الموجه للنساء وفتيات المعوقات
- أما على الصعيد المحلي :

فقد تم إنشاء مديريات للعمل الاجتماعي عبر كل ولايات الوطن ، بغرض النهوض بالأسر والمرأة على وجه الخصوص، وكذا وكالة التنمية الاجتماعية التي أنشأت عام 1996 بمقتضى مرسوم تنفيذي رقم 232/96 تحت وصاية رئيس الحكومة ، بهدف تقديم المساعدة الى الفئات المحرومة والتي كانت تحتوي على العديد من النصوص التي تحمي الأسرة والنساء (خاصة فئة النساء ربات البيوت من دول دخل)، وتبقى هذه النصوص مكتوبة في ظل انعدام الآليات للمتابعة الميدانية والحرص على إتباعها لقواعد عقابية في حالة الإخلال بها، أو عدم الالتزام بها إلى جانب الطرق المتوترة والتعسفية التي تقدم بها هذه المساعدات سواء من طرف وكالة التنمية الاجتماعية أو من طرف مديريات النشاط الاجتماعي

- إنشاء مرصد شغل للمرأة في 11 فيفري 2002 على مستوى الشركة الوطنية للمحروقات التابعة لوزارة الطاقة والمناجم وتعمم هذه التجربة على مستوى فروع الشركة عبر بعض ولايات الوطن و مهمة هذه الأرصدة¹:

- تطوير المسار المهني للنساء العاملات في المجتمع على أساس الكفاءة
- توفير فرص للنساء العاملات لتقلد المناصب المسؤولة في جميع مجالات أنشطة المجتمع ، ولكنها تجربة محدودة وضعيفة ويعود سبب ذلك أنها لاتفي بالغرض تمكين السياسي للنساء العاملات في مختلف الوظائف القطاعات لأنها شمل المرصد قطاع واحد فقط ، بل يجب أن يعمم على جميع القطاعات التي تضم عدد كبير من العاملات كقطاع الوظيف العمومي مثلا.

بإضافة إلى مجموعة من الإجراءات الجزائرية، بحيث تم إنشاء مركزين وطنيين لاستقبال فتيات ونساء ضحايا العنف ومنهن في وضع صعب، ومراكز أخرى اجتماعية كديار الرحمة وغيرها. كما أنشأت لجنة المرأة تابعة لاتحاد العام للعمال الجزائريين، مركزا لاستماع وتوجيه ضحايا التحرش الجنسي

¹ أمين خالد حرطاني، تمثيل النساء في المؤسسات السياسية في المغرب العربي (جزائر تونس المغرب) دراسة مقارنة، مرجع سبق ذكره، ص48.

وهناك جهود وطنية لترقية المرأة الجزائرية وتمكينها من الحضور في الساحة السياسية الوطنية، ليس كناخبة بل كمرشحة للوظائف التشريعية والتنفيذية القيادية العليا بحيث عمدت الدولة الجزائرية على توفير العديد من الآليات القانونية لدعم وتمكين المرأة الجزائرية من المشاركة السياسية، وعن هذا الدعم تقول المحامية **فتيحة بغدادي** "أن المرأة الجزائرية استفادت من المكاسب القانونية جديدة بحيث كان هناك تعزيز للحقوق المرأة الجزائرية خاصة دستور 1989 في نص المادة 39 بقول المواطنين والمواطنات الجزائريون والجزائريات". وهنا يقصد المشرع الجزائري عملية تحرير اجتماعي للمرأة من مختلف الضغوطات الاجتماعية، وبداية جيدة في استشارة المرأة فيما يتعلق بحقوقها وأحوالها الشخصية

- إضافة إلى ذلك صدور مرسوم رئاسي صادر بتاريخ 19 أبريل 2004 المساند لاتفاقية هيئة الأمم المتحدة حول حقوق السياسية للمرأة بتاريخ 20 ديسمبر 1952.

فمرشحات للمجلس الشعبي الوطني تضاعف إلى 18 مرة عام 2002 عن عام 1997 وهذا بفعل عودة الأمن النسبي للوطن نتيجة إجراءات قانونية وقائية علاجية وإنمائية كقانون الرحمة و الوئام الوطني والمصالحة الوطنية، و ما يلاحظ كذلك عن انتخابات التشريعية بتاريخ 17 ماي 2007 تراجع رهيب في إقبال المنتخبين وخاصة المنتخبات وتراجع نسب المرشحات و قد خيبت هذه الانتخابات آمال كثير من الناشطات السياسيات اللواتي رأينا فيها فرصة لتعزيز مكانة المرأة، فأجدى الناشطات السياسيات قالت قبل موعد الانتخابات أن هذه الانتخابات التشريعية ستكون فرصة لتعزيز مكانة المرأة في المشاركة السياسية وتعزيز الديمقراطية في الجزائر فمن أصل 389 مقعدا في المجلس الشعبي الوطني تشغل النساء 24 مقعد ومن أصل 140 مقعد تشغل النساء 4 مقاعد هذه النسبة خاصة بانتخابات التشريعية 2002-2007 بحيث قالت السيدة **بلحجار عائشة** ممثلة حماس "أن مشاركة المرأة في المجال السياسي عرفت تقدما كبيرا خلال الآونة الأخيرة بديل وصولها إلى البرلمان واعتلائها منصب الوزيرة، وهي مشاركة دعا لها رئيس الجمهورية و أن المرأة في حركة حماس تحتل 20% من مقاعد المجالس الاستشارية الولائية"¹

- أما في صدد مشاركة السياسية للمرأة ألحت ممثلة التجمع الوطني الديمقراطي السيدة **بن عروس زهية** على ضرورة وجود إرادة سياسية داخل الهيئات الحزبية لتفعيل نشاط المرأة وتثمين جهودها.
المطلب الثالث: مستقبل المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية.

¹فاطمة بودرهم، المشاركة السياسية للمرأة في التجربة الديمقراطية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 320

يتحدد مستقبل المشاركة السياسية بتفعيل مجمل الآليات السابقة الذكر لتمكينها، ورفع كل التحديات التي

تواجه عملها السياسي و يجب أن تتحدد و تتضح ملامح هذا المستقبل من خلال بعض المؤشرات:

- إشراكها في عملية صنع السياسة العامة و تنفيذها من خلال إسهامها في دائرة صنع القرار و تقلدها المناصب القيادية،الوزارية منها و البرلمانية لأنها طالما امتلكت القدرة،الكفاءة و الخبرة السياسية و القيادية.
- إشراك المرأة في صياغة مشروع أي إصلاح،اذ لا يمكن تصور إمكانية صياغته في حالة غياب المرأة بخصوص النظر في قضاياها الخاصة و القضايا المجتمعية العامة.
- إشراكها في إصلاح الدستوري لحماية حقوقها من جهة،و تعبير عن وجهة نظرها في إعادة صياغة تلك القوانين فيما يتعلق شؤونها و شؤون المجتمع و حماية حريات المدنية و الساسية بشكل عام.
- تفعيل دورها السياسي و الاقتصادي ،و العمل الجمعي مع الحرص على أن يأتي دورها ضمن المجتمع المدني مستقلا عن هيئة الدولة و اختراق الخارج.
- تصحيح صور المرأة و دورها المجتمعي المتزايد في المناهج التعليمية في الخطاب السياسي والديني والإعلامي،فهذا التصحيح سوف يعمل على صياغة أساليب التنشئة على مستوى الأسرة و المدرسة والمجتمع بشكل عام،و أن تلعب دورا هاما ومحوريا في هذه المسألة، لان المرأة تساهم أحيانا في إعادة إنتاج الثقافة المكبلة لحركتها وقصية لها من المجال السياسي و الحياة العامة.
- تصحيح القوانين المتعلقة بالمرأة لضمان حقوقها من جهة و محاربة كل أشكال التحيز ضدها و تمكينها من القيام بدورها السياسي و الاجتماعي بما يتفق و قدراتها العلمية و المادية و النفيسة.
- القضاء على الفساد بتمكين فئة المهمشين لاقتحام العمل السياسي فئة المهمشين تضم الفقراء و المرأة تعتبر كذلك ضمن فئة المهمشين لذلك فان العمل على تمكينها من العمل السياسي أمر ضروري للقضاء على الفساد و آلية الحد منه،فالمرأة المسؤولة تكون أكثر حرصا على الحفاظ على صورتها و عدم التشويه سمعتها أكثر من الرجل مما يجعلها تتقن عملها و تجيد التصرف في حدود مسؤولياتها و سلطتها، ولا تحاول أن تفسد سواء باختراق المال العام أو القاعدة الحقوقية للمواطنين، فالجزائر لم تشهد الى حد الآن عملية محاكمة مسؤولات سواء في المناصب عليا أو مناصب هامة¹.

¹ مريم سلطان لوتاه،.. المرأة و الإصلاح السياسي في العالم العربي، معالجة شمولية،مداخلة في مؤتمر الدور السياسي،

- النساء الجزائريات على غرار نساء في العالم تتعرض يوميا إلى أشكال العنف المختلفة (بدني، لفظي، نفسي.. الخ) و ازداد الوضع سوءا خلال العشرية السوداء، حيث تعرضت النساء في المناطق الأكثر تضررا كمن الإرهاب إلى التعذيب و القتل و الاغتصاب ويتالي لا بد من التكفل الجيد بمسائل الأمومة و الطفولة أثناء الحمل و بعد الوضع، عوامل المساعدة على خلق المشاركة السياسية في أوساط النساء الأمهات ، فحسب التقرير الصادر عن وزارة المنتدبة لدى وزير الصحة والسكان و إصلاح المستشفيات المكلفة بالأسرة و قضايا المرأة، وصلت عملية التكفل بالأمومة إلى أكثر من 80% لسنة 2000 أما نسبة الولادات التي تتم في الوسط الصحي العمومي، فقد قدرت ب 90% سنة 2004. بإضافة إلى برامج التي تعنتي بالتنظيم العائلي.

- تغيير الدور السلبي لوسائل الإعلام الجماهيري و تغيير محتوى الكتب المدرسية التي تعيد إنتاج الأفكار التقليدية، تلك الأفكار التي تعادي خروج المرأة العمل العام و المجال السياسي خاصة، فهناك نزاع بين العادة والعصرنة ظهر في مسألة المساواة بين النساء و الرجال من كل المسائل الأخرى المحركة للمجتمع الجزائري، وما هو ملاحظ في هذا المجال أن العناصر الاجتماعية و المقاييس الثقافية لها تأثير على المشاركة السياسية للنساء فالمجتمع الجزائري يعطي الامتياز للرجل في النشاط السياسي، حيث أصبحت المرأة الجزائرية نفسها تؤمن به وتخضع له، فتقبل النساء بهذا الوضع مبررة بذلك عزوفها عن عمل السياسي، فهي تعطي تبريرا مخترعا من طرف الرجال لجعل إقصائهن عقلا نيا.

- تغيير دور الإعلام الجماهيري عن طريق الاهتمام وسائل الإعلام بكل أنواعه بالتغطية الإعلامية لنشاطات المرأة السياسية في المجتمع الجزائري، لأن هذا الأمر يعرف و يقدم المرأة في صورها الايجابية، و يمهّد لفكرة تقبل النشاط السياسي للمرأة إلى جانب الأنشطة الأخرى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

- لا يتحدد مستقبل المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في ضوء نظام الحصص النسبية، إلا إذا كانت المرأة واعية بمصلحتها في ذلك و يعرف هذا النظام على أنه يعطي حصص معينة للمرأة في المجالس التشريعية.

- إن مشروع القانون المقترح بخصوص تبني نظام الحصص لصالح الجزائريات في الهيئات المنتخبة شكل نوعا آخر من التمييز الايجابي، وهو موجه أساسا لتغيير العقلية و استدراك الزمن الضائع بمبادرة من السيدة **حفصي نورية** من التجمع الديمقراطي و السيدة فريدة ايلمي من جبهة التحرير الوطني تم اقتراح هذا النظام حيث نص مشروع هذا القانون على تخصيص نسبة 30% من المقاعد النيابية لصالح النساء في مجالس المنتخبة على مستويين المحلي و الوطني، طرح هذا الانشغال شهر جوان 2009، و تمت مناقشته في 22 ديسمبر 2009.¹

¹ مريم سلطان لوتاه، المرجع سبق ذكره.

- أثار هذا المشروع جدلا و تعارضت الآراء(فهناك ما اعتبره كخطوة جيدة و هناك ما اعتبره كأداة لتمييز النساء من الرجال).

- أما الأحزاب الإسلامية لم تعارض هذا القانون و مثال عن ذلك حركة مجتمع السلم،أعلنت تشكيلة سياسية من نساء في صفوفها بغرض إعدادها للترشح في المواعيد الانتخابية المستقبلية.

- فالمرأة الجزائرية بفضل نضالها الواعي من اجل تبوء المكانة المسؤولة و إحداث التغيير و المساهمة في بناء الوطن ،لم تكن تنتظر مثل هذه الفرص أو المناقشات العقيمة لتفرض نفسها على الساحة السياسية،او التحقق مكاسب أكثر في مجال العام،أو تتولى مسؤوليات في تمييز المجتمع،فما يقارب 60% من الجزائريات خريجات الجامعات و بتالي فالنخبة أخذة في التأنيث شيئا فشيئا،هذا ما يدعو إلى تحقيق الهدف الهام في الوضع الاجتماعي للنساء و هذا ما يجعل الرجال يتوقفون عن نظرة الاعتلاء للنساء،و بمناسبة الاحتفال بالعيد العالمي للمرأة يوم 08 مارس 2010.

- أعطى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة اهتماما خاصة بوضع المرأة الجزائرية السياسي،بحيث شارك الرئيس النساء احتفالهن بهذا اليوم،و نوى في خطابه بهذه المناسبة،بجهود الدولة في ميدان تحرر المرأة الجزائرية من كل القيود والمعتقدات الخاطئة،و الممارسات المغلوطة ضدها،و الح على رفع نسبة تمثيلها في الهيئات المنتخبة خصوصا،فقد أكد بأنه رفع نسبة تمثيل النسائي في المجالس المنتخبة و خاصة مجلس الأمة،و الشروع في تطبيق المادة(31) مكرر،من دستور 1996 الهادفة إلى توسيع المشاركة السياسية للمرأة في الهيئات الانتخابية،فقد أشاد بجهود الدولة الجزائرية الرامية إلى دفع و رفع ديناميكية دور النساء في بناء الجزائر¹.

بحيث قام بترقية السيدة عرجون فاطمة الزهراء،الأستاذة الدكتورة،رئيسة مصلحة بالمستشفى العسكري بعين النعجة،إلى رتبة جنرال(لواء) و هذا ما يعتبر عن إرادة سياسية واعية لإسناد المهام القيادة للنساء حين تتوفر الخبرة،و الكفاءة و المهارة،تعد هذه الترقية الأولى من نوعها في التدرج الهرمي للمؤسسة العسكرية ،و في نفس السياق تم ترقية امرأتين إلى رتبة محافظ امن فرعي بمثابة رتبة لواء على مستوى الأمن الوطني،و هذا ما يؤكد النجاحات العديدة التي حققتها النساء الجزائريات من خلال نضالهن من اجل التحرر و المساواة،فأول امرأة على مستوى العالم العربي،تصل إلى ترشح للرئاسيات لمرة،عام2004 و عام2009 و هي السيدة لويزة حنون رئيسة حزب العمال الاشتراكي المعارض.

¹ La tribune,la phénomène ne concerne pas uniquement le monde arabe, op,it ,p6, sur site :www.unie.org

خلاصة الفصل و إستنتاجاته :

رغم التضحيات التي قدمتها المرأة الجزائرية إلى جانب الرجل في سبيل تحرير المرأة، فإنها لم تتمكن من التمتع بدورها السياسي الكامل، فقد تناسى المجتمع الجزائري و خاصة الرجل دورها الايجابي، و تجاهله خاصة في فترة بعد الاستقلال بحيث واجهت المرأة العديد من التحديات يمكن تلخيصها في:

- ترقية حضورها و تعميمه في مراكز اتخاذ القرار لأن بالرغم من وصولها إلى مراتب علمية عالية إلا أن مشاركتها السياسية تبقى ضئيلة فالتحدي الأكبر يكمن في ارتقاء عدد كبير من النساء إلى أعلى المستويات النظام السياسي.

- أما التحدي القانوني فتمثل في تعديل مشروع قانون الأسرة و تغيير بعض النصوص بأخرى التي تراعي أكثر حقوق المرأة و تتصفها في قضايا الطلاق و الكفالة و الولاية و تحميها من كل عنف و تمييز.

- أما التحدي الاقتصادي فتمثل في الالتزام بالمساهمة في القضاء على الفقر في اطار العولمة الاقتصادية لان المرأة أكثر عرضة إلى الاستغناء النهائي عن عملها و أكثر تضررا من البطالة.

- أما التحدي الاجتماعي فيتمثل في قضايا الأمن و السلم و محو الأمية بكل أشكالها أي عدم توفرها يعرض النساء إلى العديد من أخطار و يقلل من فرص مشاركتهن السياسية

- و على ضوء التحديات المشاركة السياسية أمام المرأة الجزائرية حاولت القيادة السياسية و قوى المجتمع المدني تعزيز الدور السياسي للمرأة من خلال تبني المجتمع من الآليات السياسية و القانونية لدعم جهود المرأة لرفع هذه التحديات وأهم هذه الآليات تمثلت في :

- تعزيز عدد النساء في المجالس المنتخبة بتطبيق نظام الحصص النسبية

- تعزيز المساواة أمام القانون لكلا الجنسين عن طرق إصلاح قانون الأسرة والأحوال الشخصية و الجنسية

- محاربة كل أشكال التمييز و العنف ضد النساء

- تحسين شروط الاجتماعية و الصحية للمرأة لتمكينها من الاهتمام بالعمل السياسي

- أما على المستوى الوطني:

- تمت المصادقة على المنظومة القانونية تمثلت في القرض المصغر بحيث مست فئة النساء التي تنشط في

بيوتها

- تكييف التشريعات لتعديل القوانين الأسرة الجنسية، العقوبات، الصحة

- فتح مراكز لاستقبال الفتيات و النساء ضحايا العنف أو في وضع صعب.

وبتالي حتى يتحدد مستقبل المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية لا بد من تفعيل مجمل الآليات سابقة الذكر، ورفع كل التحديات التي تواجه عملها السياسي.

الخاتمة

الخاتمة:

لا تزال عملية المساواة بين المرأة و الرجل في حقوق المواطنة ومنها الحق في المشاركة السياسية تطرح في الدول العربية بحذر و بصوت لا يكاد يسمع في عموم المجتمع وتأسيسا على هذا فقد قمنا في دراستنا هذه بمحاولة توضيحية لهذه المشكلة لإلقاء الضوء عليها وإجلاء بعض الغموض لكشف ما حققته المرأة العربية بشكل عام والمرأة الجزائرية بشكل خاص في المجال السياسي ومن خلال هذه الدراسة للمشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي نموذج الجزائر توصلنا إلى عدة نتائج منها:

المرأة العربية تعيش في سياق تقليدي يعتمد على الموروث التقليدي تقوده التيارات الراضة لدخول المرأة في المجال السياسي و في سياق حديث يدعو الى المساواة بين الرجل و المرأة .

الآليات القانونية و المؤسساتية التي تتبناها و تعتمد عليها أنظمة الحكم في الدول العربية والتي من شأنها الرفع من المشاركة السياسية للمرأة العربية تتسم أغلبها بالضعف و عدم الفعالية فالآليات القانونية تتسم أغلبها بأنها ترقيعية وإرتجالية و تعاني من نقائص اما اللآليات المؤسساتية لا تزال تعاني من مشاكل أهمها مشكل التمويل و الإستقلالية في القرارات و نقص في الكوادر المسيرة .

يعتبر غياب الكوتا الدستورية في هذه الدول سببا رئيسيا في ضعف تواجد المرأة في مواقع صنع القرار السياسي.

اتسام النظم السياسية في الدول الخليجية بمحدودية نطاق المشاركة بصفة عامة كما أنه لا توجد أحزاب سياسية حقيقية في هذه الدول، و من ثم الإفراط المؤسسي للمشاركة السياسية محدود في الأصل في بنية هذه النظم السياسية الأمر الذي لا يوفر البيئة الملائمة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية.

تركيز الإهتمام بالمرأة كناخبة من أجل كسب أصواتها أثناء الإستحقاقات الإنتخابية يقابله قلة الإهتمام بها كمرشحة و كمنخبة .

ارتفاع هائل و متزايد لحجم الأصوات النسائية في الإنتخابات يقابله ضعف الحضور .


من خلال ما سبق نقترح ما يلي :

- يجب على هذه الدول اعتماد نظم إنتخابية أكثر فعالية والتي تسمح بوصول المرأة إلى مواقع صنع القرار السياسي.

- يجب على الأنظمة في الدول العربية خلق مؤسسات داعمة للمرأة تكون مستقلة ماليا وتتمتع بكوادر مسيرة ذات كفاءة و أكثر استقلالية في القرارات المتخذة .

على الأحزاب السياسية في هذه الدول تبني سياسات تشجع النساء في الإنخراط ضمن صفوفها وتمكنها من تقلد مناصب قيادية في الأحزاب و كذلك في جعلها في المراتب الأولى في قوائم مرشحيها.

- يجب على هذه الدول العربية تشجيع على ادراج النوع الاجتماعي في السياسات النقابية وتوعية النساء العاملات بأهمية دور النقابات في النهوض بأوضاعهن
- إعادة النظر في الإطار القانوني للقوانين المدنية التي تخص المرأة في هذه الدول مثل قوانين الأحوال الشخصية فالمرأة تعاني من غياب قانون الأحوال الشخصية ينصفها و يعيد لها كرامتها و الدعوة هنا تقودها الجمعيات النسوية و مؤسسات المجتمع المدني من أجل المطالبة بتعديل المواد الغير مصنعة للمرأة.
- المساهمة في دعم و تشجيع المبادرات الإعلامية الخاصة التي تعمل لصالح المرأة و تعزز حقوقها في وسائل الإعلام المرئية و المكتوبة و كافة أشكال الإتصال.
- على المرأة في الدول العربية أن تكون بمرتبة متساوية مع الرجل بالموجب القانوني في جميع نواحي الحياة بما في ذلك الحياة السياسية وبشكل واضح و مفصل، و يجب أن تزال جميع العقبات التي تحول دون المشاركة المرأة في الحياة السياسية .
- على هذه الدول التشجيع النوع الاجتماعي في السياسات النقابية و افهام النساء العاملات بأهمية دور النقابات في النهوض بأوضاعهن.



قائمة المراجع

قائمة المراجع

1- كتاب القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 34.

القواميس و الموسوعات:

2- إسماعيل عبد الفتاح الكافي ، الموسوعة المسيرة للمصطلحات السياسية (عربي / انجليزي) ، مركز الإسكندرية للكتاب ، 2005

الكتب باللغة العربية:

3- أبراج (إبراهيم)، علم الاجتماع السياسي ، الطبعة الأولى ، عمان: دار الشروق للنشر و التوزيع . 1998

4-59- إيمان بيبيرس، (خبيرة إقليمية لقضايا النوع والتنمية)، المشاركة السياسية للمرأة العربية، جمعية النهوض وتنمية المرأة.

5- إبراهيم (عيسى عبد العزيز) ،محمد محمد جاب الله عمارة،السياسة بين النمذجة و المحاكاة،تقديم سعد أبو عمود،المكتب الجامعي الحديث،الاسكندرية،2004

6- أبو شنب (جمال) ، الصفوة العسكرية و التنمية السياسية في دول العالم الثالث ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، بدون طبعة، 1996.

7- أمين خالد (حطاني)،تمثيل النساء في المؤسسات السياسية في المغرب العربي(جزائر تونس المغرب)،دراسة مقارنة،مركز الإعلام و التوثيق لحقوق الطفل و المرأة، أبريل 2006 .

8- باز (داود)، حقل الماركة في الحياة السياسية ، دراسة تحليلية للمادة 62 من الدستور المصري مقارنة مع النظام الفرنسي ، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي ، دون طبعة، 2006.

9- تاج الدين (أحمد سعيد) ، الشباب و المشاركة السياسية ، ترجمة الأجنبية نشوة عبد الحميد، الإخراج الفني

- 10- تاج الدين (محمد)، المرأة في المشروع النهضوي العربي، ط1، دار الرضا للنشر، دمشق 2003.
- 11- تامر كامل محمد الخزرجي ، النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة، الطبعة الأولى ، عمان: الأردن ، 2004
- 12- الجوهري (عبد الهادي)، دراسات العلوم السياسية و علم الاجتماع السياسي ، المكتبة الجامعية الإسكندرية الطبعة الثامنة
- 13- حزام الوالي (خميس)، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية ، تجربة الجزائر، بيروت مركز الدراسات العربية ، 2001
- 14- حفيظة (شقيير)، دليل المشاركة السياسية للنساء العربيات، وحدة الطباعة والناتج الفني، قسم الإعلام والنشر بالمعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس.
- 15- حفيظة (شقيير)، محمد شفيق صرصار، النساء والمشاركة السياسية (تجربة الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات المهنية)، تونس: المعهد العربي لحقوق الإنسان 2014 .
- 16- حمود (رفيقة سليم) ، المرأة مشكلات الحاضر و المستقبل، ط1، القاهرة، دار الأمين للنشر والتوزيع، 1997.
- 17- ديفارجي (موريس) ، المؤسسة السياسية و القانون الدستوري ، الأنظمة السياسية الكبرى ، ترجمة جورج سعد ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر ، الطبعة الأولى ، 1992.
- 18- زاية (الطيب مولود)، علم الاجتماع السياسي بنغازي، منشورات السابع أفريل ، دار النشر الوطنية ، 2007.
- 19- الزيات (عبد الحليم)، التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي ، الجزء الثاني ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، بدون طبعة ، 2002.
- 20- السباعي (مصطفى) ، المرأة بين الفقه والقانون ، المكتب الإسلامي، بيروت ، 1984 .
- 21- سليمان (عصام) ، مدخل إلى علم السياسية ، بيروت : دار النطال للطباعة و النشر و التوزيع ، الطبعة الثانية ، 1989.
- 22- شرابي (هشام)، النظام الأبوي وإشكالية تخلق المجتمع العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1992
- 23- عبد الرحمن (عبد الله محمد)، شحاتة السيد، علم الاجتماع السياسي ، دار المعرفة الجامعية ، 2005

- 24- عطوي (عبد الله) ، السكان والتنمية البشرية ، دار النهضة العربية، بيروت، ط1.
- 25- العودات (حسين) ، المرأة العربية في الدين والمجتمع ، دار الأهالي، ط1، دمشق.
- 26- فهيمة (شرف الدين) وإيمان شعراني ، دعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية في لبنان (تجربة انتخابات البلدية والنيابية 1998) ، 2000، اللجنة الأهلية ومؤسسة فريديريتش، بيروت 2002
- 27- لور مغيزل، حقوق النساء في دراسات ، دار النهار للنشر ،مؤسسة جوزيف مغيزل ،بيروت 1996 .
- 28- محمد (بلقاضي)، المشاركة السياسية للمرأة العربية (التحديات أمام التكريس الفعلي للمواطنة في 11 بلد عربي)، تونس: المعهد العربي للحقوق الإنسان ،2004.
- 29- محمد الخزرجي (تامر كامل) ، النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة، الطبعة الأولى ، عمان: الأردن ، 2004.
- 30- معزوزي (جمعة) ، المرأة والمشاركة السياسية للمرأة في الجزائر، عن حسين أبو رمان، المرأة العربية والمشاركة السياسية، عمان ،دار سندباد للنشر، 2000.
- 31- موهوب (الطاهر علي) ، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية ، الطبعة الأولى ، القاهرة: علم الإيمان ، 2010.

المراجع باللغة الأجنبية:

- 32- R.BEN ACHOUR ;FEMME ET CONSTITUTION IN COLLOQUE SUR LA NONDISCRIMINATION A L'égard des femmes entre la convention de copenhagen et le discours identitaire ;tunis cerp-unesco,1989.
- 33- Nadia hajjab and heba latif, arab women , profilof diversity and change, nahid, amira bahyetolin,toubia,cairo,population concil,1994.
- 34-Rachid telmcani , elections et élitesen algerie,chihab éditions,2003,
- 35- Merzak alwache et vincent colonna,algerie 30 ans, paris, editions autrement,1992.
- 36-Hamida el bour ,mediatisation de la participation politique de la femme en algerie,maroc et en tunisie,rapport de synthese de lexercice media,juin2009.
- 37-Mahfoud dorra , la participation des femmes a la vie publique et politique en Tunisie (2011-2012).
- 38-La tribune,la phénomène ne concerne pas uniquement le monde arabe,fable présence des femmes en politque,centre d'information des nations unies,alger,le 25 janvier 2009,p4 sur site :www.unie.org

مجلات والدوريات:

- 39- بلول (صابر) ، "التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع" ، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، العدد 2 ، 2009.
- 40- سماح (بن عبادة)، "حقوق المرأة التونسية ثمنها التشريعات و كبلها الواقع"، مجلة العرب، العدد 2 ، 2014 .
- 41- شاوول (ملحم) ، "المرأة والشأن العام في ضوء الاستطلاعات والأبحاث" ، مجلة باحثات ، عدد 04
- 42- العجال (محمد الأمين) ، "إشكالية المشاركة السياسية و ثقافة السلم" ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد الخيضر ، بسكرة ، العدد الثاني عشر ، 2007
- 43- عليوة (السيد) ، منى (محمود)، " مفهوم المشاركة السياسية " ، دراسة مقدمة من مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، وثائق ، مقربات ، مجلة غير دورية، العدد 14-15 ، الإصدار ، مركز دمشق للدراسات النظرية و الحقوق المدنية دار نارمين للطباعة و النشر.
- 44- ماشطي (شريفة) ، "المشاركة السياسية أساس الفعل الديمقراطي" ، مجلة الباحث الاجتماعي ، عدد 10 سبتمبر 2010
- 45- هادية (يحياوي) ، "المشاركة السياسية للمرأة بالجزائر" ، مجلة الفكر العدد التاسع ، جامعة خنشلة
- 46- هدى (جعفر الشايب)، "المرأة والعمل الإجتماعي"، مجلة الواحة، العدد 2، 2010.
- الرسائل و الأطروحات الجامعية:**
- 47- بكار فتحي ، الإغتراب السياسي ، دراسة حالة الجزائر (1989 - 2012) ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير للعلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص السياسات المقارنة، 2013/2012.
- 48 - بادي سامية ، المرأة والمشاركة السياسية ، تصويت عمل الحزبي، العمل النيابي، مذكرة ماجستير في علم اجتماع التربية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2005.
- 49- شايف بن علي شايف جب الله ، دور المشاركة السياسية في ترقية حقوق الإنسان السياسية في اليمن، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية (غير منشورة) ، جامعة الجزائر .
- 50- عطا احمد علي الشفقة، تقديرات الذات و علاقته بالمشاركة السياسية ، رسالة مقدمة للحصول على درجة ماجستير في التربية ' (غير منشورة) ، القاهرة: 2008.

51-فاطمة بودرهم،المشاركة السياسية للمرأة في التجربة الديمقراطية الجزائرية،ملخص أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم السياسية،كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2011.

52- مراد علالة،مؤسسات حقوق الانسان في العالم العربي،رسالة ختم دروس شهادى الدراسات المعمقة في العلوم السياسية،تونس 1995-1996

53-نعيمة سميحة ،دور المرأة المغاربية في التنمية المحلية وعلاقتها بأنظمة الحكم،رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص إدارة والجماعات المحلية والإقليمية ورقلة 2010-2011

54- يوسف بن يزة، التمكين السياسي للمرأة وأثره تحقيق التنمية الإنسانية في العالم العربي ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية و إدارية ،جامعة باتنة سنة 2009-2010 .

55-نعيمة نصيب،المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية،رسالة دكتوراه مقدمة بجامعة عين الشمس،كلية الاداب،قسم العلوم الاجتماعية،2002 .

أعمال الملتقيات و الندوات:

56- مريم (سلطان لوتاه)، المرأة و الإصلاح السياسي في العالم العربي معالجة شمولية،مداخلة في مؤتمر الدور السياسي، القاهرة،2008

57- لخميسي (شيببي)،مؤتمر الدور السياسي للمرأة في العالم العربي، دراسة حالة الدور السياسي للمرأة تضمين أم تهميش الجزائر نموذجا ،مداخلة في مؤتمر الدور السياسي للمرأة في العلم العربي،القاهرة،2008

النصوص القانونية والمراسيم:

58- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 12-03 المؤرخ في 12 صفر عام - 1433هـ الموافق لـ 12 يناير 2012 يحدد كليات توسيع حظوظ تنفيذ المرأة في المجالس المنتخبة العدد الأول.

59- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،المرأة الجزائرية واقع و معطيات،النصوص الأساسية لحزب جبهة تحرير الوطني(54-62)،دار المرأة العربية للنشر،ط1، القاهرة،1996 .

تقارير:

60-الإستبيان الموجه إلى الحكومات بشأن تنفيذ مناهج بيجين،1995،نتائج الدورة الاستثنائية الثالثة و العشرين للجمعية العامة،الجزائر،2000

مواقع الالكترونية:

61- العمل النقابي في اليمن،دائرة النقابات للتجمع اليمني للإصلاح، مقال متحصل عليه من :

www.aljazeera.net

62 - ليلى الشايب، وضع المرأة العربية في النقابات، مقال متحصل عليه من :

www.aljazeera.net

63- فوزية با مرحلول: المرأة والعمل النقابي، صحيفة الكترونية نبأ نيوز، الجمعة يونيو 2007 متحصل عليه :

www.sahafah.net/source/nabanews.net

64- عائشة كوارى، المرأة وجمعيات غير الحكومية ،متحصل عليه:

<http://http://www.ayamm.org/arabic/marsad/marsad%%20201.htm>

65- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة،التدابير الخاصة لدعم المشاركة السياسية للمرأة في العالم

العربي، 5-6 ديسمبر، القاهرة ،مصر، متحصل عليه

<http://www.un.org/ar/aboutun/structure/unwomen>

الفهرس

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
26	جدول يوضح نسبة تواجد المرأة في البرلمانات العربية(1997-2005).....	01
27	جدول يوضح تواجد المرأة في المجالس المحلية ببعض الدول العربية (1997-2003) .	02
28	الجدول يوضح تواجد المرأة ببعض الحكومات	03
	العربية.....	04
56	الجدول يوضح تطور عدد النساء المرشحات للإنتخابات التشريعية و نسبتهن المئوية (1967م-(2007م)	

الفهرس

	بسملة
	إهداء
	شكر و تقدير
أ-هـ	مقدمة
-	الفصل الأول: المنطلقات التاريخية والنظرية لظاهرة المشاركة السياسية
07	تمهيد
08	المبحث الأول : مفهوم المشاركة السياسية
08	المطلب الأول : تعريف المشاركة السياسية (لغة و اصطلاحا)
08	الفرع الأول : المشاركة لغة
08	الفرع الثاني : المشاركة السياسية اصطلاحا.
09	الفرع الثالث :المشاركة السياسية من المنظور الغربي.
10	الفرع الرابع : التعريف الاجرائي .
11	المطلب الثاني:متطلبات المشاركة السياسية..
12	المطلب الثالث: دوافع المشاركة السياسية..
13	المبحث الثاني:أشكال المشاركة السياسية مستوياتها و أهميتها.
13	المطلب الأول:أشكال المشاركة السياسية صورها..
14	المطلب الثاني:مستويات المشاركة السياسية
16	المطلب الثالث:أهمية المشاركة السياسية.
18	المبحث الثالث:مراحل المشاركة السياسية محدداتها ومعوقاتها.
18	المطلب الأول : مراحل المشاركة السياسية .
18	المطلب الثاني: محددات المشاركة السياسية.
20	المطلب الثالث:معوقات المشاركة السياسية.
22	خلاصة الفصل الأول واستنتاجاته:

الفصل الثاني : المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي..

- 24 تمهيد..
- 25 المبحث الأول : المرأة العربية على الصعيد المحلي القاعدي.
- 25 المطلب الأول: مشاركة المرأة في المجالس المحلية المنتخبة.
- 29 المطلب الثاني: مشاركة المرأة في النقابات
- 31 المطلب الثالث : مشاركة المرأة في الجمعيات الغير الحكومية
- 31 الفرع الأول: المنظمات الأهلية الغير الحكومية
- 32 الفرع الثاني: مشاركة المرأة في العمل التطوعي
- 34 المبحث الثاني : نماذج حول المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي .
- 34 المطلب الأول : المشاركة السياسية للمرأة في دول شمال إفريقيا - تونس نموذجا-
- 36 المطلب الثاني :المشاركة السياسية للمرأة في دول المشرق العربي - لبنان نموذجا-.
- 38 المطلب الثالث : المشاركة السياسية للمرأة في دول الخليج - بحرين-
- 41 المبحث الثالث : أبرز معوقات المشاركة السياسية للمرأة وآليات تفعيله.
- 41 المطلب الأول:معوقات المشاركة السياسية.
- 44 المطلب الثاني :آليات تفعيل المشاركة السياسية للنساء العربيات
- 44 الفرع الأول: آليات التفعيل...
- 45 الفرع الثاني :آليات الحماية.....
- 47 خلاصة الفصل الثاني واستنتاجاته

الفصل الثالث:واقع المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية

- 49 تمهي
- 50 المبحث الأول: المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية
- 50 المطلب الأول : المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية قبل التعددية
- 52 المطلب الثاني : المرأة والمنظمات الغير الحكومية
- 53 المطلب الثالث: المرأة الجزائرية والعمل الحزبي .
- 55 المبحث الثاني:المرأة والمجالس المنتخبة الجزائرية
- 55 المطلب الأول: تمثيل المرأة في البرلمان.

57	المطلب الثاني: تمثيل المرأة الجزائرية في المجالس المحلية
58	المطلب الثالث: المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في ظل قانون 03/12.
60	المبحث الثالث : أفاق المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية.
60	المطلب الأول: التحديات السياسية والاجتماعية .
60	الفرع الأول: التحديات السياسية أمام المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية
61	الفرع الثاني:التحديات الإجتماعية و الثقافية
63	الفرع الثالث:التحديات القانونية و الإعلامية
64	المطلب الثاني:آليات تمكين المرأة الجزائرية
68	المطلب الثالث: مستقبل المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية
71	خلاصة الفصل و إستنتاجاته..
73	الخاتمة.
76	قائمة المراجع.
82	فهرس الجداول..
83	الفهرس

تلخيص:

تعتبر قضية مشاركة المرأة في العمل السياسي من أهم قضايا التي حظيت بأهمية كبيرة خلال العقود الأخيرة فموضوع المشاركة السياسية للمرأة موضوع هام في سياق الانفتاح و التطور و إشراك جميع مواطنين بما فيهم نساء في الحياة السياسية على إعتبار المشاركة السياسية هي حق يؤديه المواطنون بصفة إرادية.

المرأة والمشاركة السياسية في الوطن العربي اتسمت بالضعف و هذا لوحظ من خلال قراءة إحصائية لسنوات 1999-2005 و هذا الضعف راجع إلى وجود العديد من المعوقات الاجتماعية والسياسية والقانونية .

أما فيما يخص المشاركة السياسية والمرأة الجزائرية فهذه الأخيرة قدمت العديد من التضحيات الى جانب الرجل في سبيل تحرير الوطن ،فإنها لم تتمكن من التمتع بدورها السياسي الكامل و هذا راجع الى العديد من التحديات نذكر منها :

-التحدي القانوني يتمثل في مشروع قانون الأسرة و تغيير بعض النصوص بأخرى التي تراعي أكثر حقوق المرأة .

-التحدي الاجتماعي يتمثل في قضايا الأمن والسلم محو الأمية بكل أشكالها لأن عدم توفرها يعرض العديد من النساء الى أخطار و يقلل من فرصهن في المشاركة السياسية .

و أمام هذه التحديات حاولت القيادة السياسية والقانونية دعم جهود المرأة ورفع التحديات و أهم هذه الآليات تمثلت في :

-تعزيز المساواة أمام القانون ل كلا الجنسين

-تعزيز عدد النساء في المجالس المنتخبة بتطبيق نظام الحصص.

-تحسين الشروط الإجتماعية و الصحية للمرأة لتمكينها من الإهتمام بالعمل السياسي.

The issue of women's participation in the political work of the most important issues that the benediction of great importance in recent decades The subject of women's political participation important issue in the context of opening up and development, and the involvement of all citizens, including women in the political life on the grounds of political participation is the right of citizens to play in involuntarily.

Women and political participation in the Arab world was characterized by weak and this was observed by reading statistics for years 1999-2005, and this weakness is due to the presence of many of the social, political and legal obstacles.

As for the political participation of Algerian women and recent These many sacrifices made along with the man in order to liberate the homeland, they have not been able to enjoy full political role. This is due to the many challenges, including:

- The legal challenge is to draft family law and change some of the texts somehow more sensitive women's rights.

- Social challenge is the security issues and peace literacy in all its forms are not available because the displays of many women to the dangers and reduces their chances of political participation.

In front of these challenges, we tried the political and legal support for women's leadership and efforts to meet the challenges and the most important of these mechanisms was to:

- The promotion of equality before the law for both sexes.
- Enhance the number of women in elected councils apply the quota system.
- Improving social conditions and health for women to enable them to interest political a